www.kotobarabia.com

تاريخ جامعة القاهرة

د. رؤوف عباس أحمد

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

تاريخ جامعة القاهرة

تأليف

د. رءوف عباس حامد

www.kotobarabia.com

طبقا لقوانين الملكية الفكرية

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع اى جزء من هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو اى وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من كتب عربية. حقوق الطبع الو رقى محفوظة للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

فهرس

جذور التعليم العالي في مصر ١٠
الفصل الأول تأسيس الجامعة الأهلية..... ٤٥
الفصل الثاني قيام الجامعة المصرية وتطورها..... ٨٢
الفصل الثالث جامعة القاهرة وتطور التعليم الجامعي.... ١٥٧
الفصل الرابع الجامعة والتغير الاجتماعي ١٨٦
الفصل الخامس قضية استقلال الجامعة ٢٢٥
الفصل السادس الجامعة والحركة الوطنية..... ٢٧٥
محضر تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية ٣٣٢
قانون رقم ٤٢ – ٢٦ أغسطس ١٩٢٧ بتنظيم جامعة فؤاد الأول (الجامعة المصرية)..... ٣٣٩
القانون رقم ٢١ – ٣٠ أبريل ١٩٣٣ ..... ٣٥١
مرسوم بقانون رقم ٩١ – ٢٣ ١٩٣٥..... ٣٦٣
رؤساء جامعة القاهرة..... ٣٦٧
المصادر والمراجع ٣٦٩
أولا – المصادر ٣٧٠
ثانيًا : المراجع ٣٧٢

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مُقَدِّمَة

قامت جامعة القاهرة منذ نشأتها – قبل ثمانين عامًا – بريادة التقدم الفكري والعلمي، وحملت شعلة التحرر الوطني، لا في مصر وحدها، بل في الوطن العربي كله. ولا غرابة في ذلك، فقد كان قيام الجامعة التجسيدَ العملي لآمال قادة العمل الوطني والفكر الاجتماعي – من أمثال مصطفى كامل والشيخ محمد عبده، وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد في بناء النهضة القومية الحديثة؛ لإيمانهم أن الجامعة حجر الزاوية في هذا البناء الشامخ.

وحققت الجامعة تلك الآمال الكبار، فكانت دائمًا منارًا للفكر الحر، ومهدًا لحركة التنوير في مصر والوطن العربي، وجسرًا يصل هذا الوطن العزيز بمنابع العلم والمعرفة الحديثة، ومركزًا للإبداع في مختلف المجالات، ودعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفوق ذلك كله كانت الجامعة دائمًا بؤرة التعبير عن الضمير الوطني وقلعة النضال ضد قوى التخلف والرجعية، وقوى القهر والاستبداد.

www.kotobarabia.com

ولما كان تاريخ جامعة القاهرة جزءًا لا يتجزأ من تاريخ مصر المعاصر، يعبر عن تطلعات شعبنا العظيم نحو غد أفضل تستعيد فيه مصر مجدها التليد، فقد وجب علينا تسجيل هذا التاريخ لنضع أيدينا على أبعاد الدور الذي لعبته الجامعة في بناء هذا الوطن؛ حتى نستفيد من محصلة تجاربنا في ميدان التعليم الجامعي، فندعم ما هو إيجابي منها ونطوره ونتخلص مما شاب التجربة من سلبيات؛ لنخطو بجامعتنا العريقة قُدُمًا على طريق التطور من أجل خدمة مجتمعنا وأمتنا العربية.

من هنا كانت فكرة إصدار هذا الكتاب الذي يلقي نظرة شاملة على جامعة القاهرة في ماضيها وحاضرها، فيتتبعها منذ كانت فكرة دارت في أذهان بعض قادة الرأي والفكر في مصر مع بدايات هذا القرن، حتى أصبحت حقيقة ناصعة، وركيزة لإرساء دعائم التعليم الجامعة في مصر والعالم العربي. كما يتبع تطورها، ودورها في إرساء التقاليد الجامعية، وفي خدمة المجتمع والدفاع عن حقوقه والتعبير عن آماله وطموحاته.

www.kotobarabia.com

ولا يعني ذلك أن هذا الكتاب عمل غير مسبوق؛ فالاهتمام بتتبع تطور الجامعة منذ تأسيسها قديم قِدَم الجامعة نفسها، تناولته أقلام بعض روادها في كتاباتهم المختلفة ومذكراتهم الشخصية، كما حرصت الجامعة على إصدار كتب تتناول تطورها وإنجازاتها وما قدمته للعلم والوطن من خدمات في مناسبات شتى كان آخرها السجل التاريخي بمناسبة العيد الماسي عام ١٩٨٣، الذي قام بإعداد الجانب الأكبر منه الزميل الدكتور عبد المنعم الجُميعي، وأسندت الجامعة إليَّ مهمة مراجعته.

ويرجع الفضل للدكتور عبد المنعم الجميعي في الاهتمام برصد تاريخ الجامعة منذ تأسيسها عام ١٩٠٨ حتى تحولها إلى جامعة حكومية، فنشر بعض الأبحاث في هذا المجال، اعتمد فيها على وثائق الجامعة؛ لعل أهمها كتاب "الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ " الذي أعدّه المؤلف في إطار خطة البحوث بالوحدة التاريخية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام التي أتولى الإشراف عليها. كذلك قامت الدكتورة سامية حسن بإعداد رسالة دكتوراه أجازتها كلية البنات بجامعة عين شمس موضوعها "الجامعة

www.kotobarabia.com

المصرية ودورها في الحياة السياسية ١٩٠٨ -١٩٤٦"، واعتمدت أيضًا على وثائق الجامعة واستطاعت أن تستخرج منها ومن الدوريات العامة معلومات جديدة غطت الكثير من الثغرات في البحوث السابقة، كما استخرجت من وثائق وزارة التربية والتعليم مادة هامة أكسبت عملها قيمة خاصة.

وقد استفدت كثيرًا من أعمال هذين الباحثين، كما استفدت من كتابات رواد التعليم الجامعي ومذكراتهم، ومن المصادر التي رصدت القوانين واللوائح الجامعية التي أعانتني على ضبط بعض التواريخ والمعلومات الهامة المتصلة بتطور الجامعة وكلياتها المختلفة. كما ناقشت بعض ما اتصل بتطور الجامعة والحياة الجامعية مع بعض كبار الأساتذة الذين عاصروا جانبًا من هذا التطور، واستفدت كثيرًا من المعلومات القيمة التي زودني بها أستاذنا الجليل الدكتور مصطفى سويف مما يجعلني مدينًا له بالشكر والعرفان والتقدير.

أما الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسني رئيس الجامعة، فصاحب الفصل الأول في تأليف هذا الكتاب وإصداره؛ إذ كلفني - باسم الجامعة - بتأليف الكتاب في

www.kotobarabia.com

ديسمبر ١٩٨٧، وأولى الكتاب وصاحبه رعايته الكريمة إيمانًا منه بأهمية مثل هذا العمل في رصد تطور الجامعة، وتقديرًا منه لقيمة الدراسة التاريخية في استخلاص محصلة التجارب وفي المعاونة على تحديد آفاق المستقبل لجامعتنا العريقة؛ فإلى سيادته أتوجّه بالشكر والتقدير والعرفان.

غير أن ذلك لا يعني أن هذا الكتاب تاريخ "رسمي" للجامعة، فالمؤلف ليس ممن يؤمنون بإسناد كتابة التاريخ لجهات رسمية، ولا يقبل بمبدأ قولبة الدراسات التاريخية لخدمة سياسات معينة؛ لذلك كنت مطلق اليد تمامًا في تأليف هذا الكتاب، ولم أخضع إلا لسلطان ضميري العلمي، فاشتملت الدراسة على آرائي الشخصية التي أوردتها هنا وهناك، والتي تعكس خبراتي الخاصة بالحياة الجامعية التي اتصلت بها لما يزيد على الثلاثين عامًا، طالبًا وعضوًا بهيئة التدريس، وعضوًا بالمجالس واللجان الجامعية، ومساهما في الحياة الثقافية لهذا الوطن العزيز؛ فالآراء التي وردت بهذا الكتاب لا تعبر – بالضرورة – عن وجهة نظر الجامعة التي أتشرف بالانتماء إليها. وآمل أن أكون قد أديت بهذا العمل المتواضع بعض ما عليَّ من واجب نحو جامعتنا العريقة.

www.kotobarabia.com

والله والوطن العزيز وخير جامعتنا من وراء القصد،،

د. رءوف عباس حامد

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

تمهيد

جذور التعليم العالي في مصر

كان النظام التعليمي الحديث من أهم التطورات التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وارتبط ارتباطًا وثيقًا بالمشروع السياسي النهضوي الذي أرسى دعائمه محمد علي باشا حاكم مصر (١٨٠٥ – ١٨٤٨)، ذلك المشروع الذي كان يهدف إلى تحويل مصر إلى قاعدة سياسية وعسكرية حديثة تدفع عن الشرق العربي عدوان الغرب، لا عن طريق المواجهة، ولكن عن طريق التزود بأسباب القوة والمَنَعة التي تحقق نوعًا من توازن القوى مع الغرب، تجعل الأخير يتعامل معها معاملة الند للند.

فقد كان محمد علي باشا أكثر من عاصروا تجربة الزحف الغربي (ممثلا في الحملة الفرنسية على مصر) فهمًا لدلالة ذلك الحدث التاريخي بالنسبة للدولة العثمانية – صاحبة السيادة على مصر والشرق العربي – فأدرك أن ضعف هذه الدولة الإسلامية مردُّه إلى تأخرها الحضاري عن بلاد الدولة العثمانية، وأنه لا منجاة للدولة من المصير الذي يتهددها إلا

www.kotobarabia.com

إذا تزودت بعوامل القوة والمنعة التي تجعلها تصمد في وجه الغرب، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بسد فجوة التخلف الحضاري الذي تعاني منه بلاد الدولة.

غير أن محمد علي باشا كان جنديًّا ألبانيا ساعدته ظروف مصر على أن يلي أمرها بإرادة النخبة السياسية لشعبها،

ولا يتيح له مركزه المتواضع أن يصلح شأن الدولة العثمانية كلها، فداعب فكرة أن يحقق ما يهدف إليه في مصر، فيقيم فيها دولة نموذجية حديثة توفر له – ولأسرته من بعده – الظروف الموضوعية التي تتيح له – ولهم – فرصة إقامة دولة إسلامية حديثة قوية من خلال نقل نموذج مصر إلى الدولة العثمانية ذاتها.

وكان اختيار محمد علي لمصر كقاعدة لمشروعه السياسي ينم عن بعد نظر هذا الرجل الذي كان عطلا من الثقافة (أميًا حتى مطلع العقد الخامس من عمره)، ورغم ذلك كان يتمتع بمقدرة رجل الدولة القدير الذي يدرك وزن مصر الحضاري والسياسي، وما يمكن أن توفره موارِدُها من أسس

www.kotobarabia.com

يقوم عليها مشروعه السياسي، بقدر ما كان يعي أبعاد المرحلة التاريخية التي يعيشها.

ولكن مثل هذا المشروع السياسي الطموح الذي داعب مخيلة محمد علي يحتاج إلى موارد مالية ضخمة لا يستطيع الحصول عليها من خارج مصر، وهو الحريص على تجنب النفوذ الأجنبي؛ ضماناً لسلامة مشروعه السياسي، فلا مفر أمامه من أن يدبرها من مصر ذاتها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا استطاعت (الدولة) أن تضع يدها على مصادر الدخل كلها، توجهها كيفما شاءت لخدمة مشروعها السياسي. ومن ثم كانت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها محمد علي ونفذها – تدريجيًّا – والتي انتهت بوضع اقتصاد البلاد تحت إدارة السلطة المركزية. وصاحب تلك الإجراءات التخلص من القوى السياسية القديمة التي ارتبطت بالنظام الإنتاجي التقليدي (ونعني بذلك المماليك)، مما أتاح للدولة – للمرة الأولى في تاريخ مصر – أن تتبنى ما يشبه خطة التنمية في القطاع الزراعي بهدف تحقيق التوسع الرأسي والأفقي معًا. ثم أقيم قطاع صناعي حديث جنبًا إلى جنب مع القطاع

www.kotobarabia.com

الإنتاجي الحرفي ووجه لخدمة متطلبات الجيش الحديث الذي أنشأه محمد علي باشا.

وهكذا تغيرت وظيفة (الدولة) على يد محمد علي، فلم تعد جهاز إدارة وجباية، وإنما أصبحت جهاز إنتاج وخدمات إضافة إلى وظائفها التقليدية، وأصبحت تتعامل مع الناس كآحاد وليس كجماعات. فلم تعد تتعامل مع المواطنين من خلال الطوائف التي ينتمون إليها أو من خلال جماعة القرية، ولكنها تعاملت معهم كأفراد ألزمتهم بواجبات معينة لم تقابلها حقوق معلومة. وهذا التغير في وظيفة (الدولة) اقتضى تغيُّرًا مقابلا في نظامها الإداري بما يتواءم مع الواقع الجديد. فأصبحت في حاجة إلى الكوادر المتخصصة في الزراعة والصناعة وغيرها من نواحي التخصص التي فرضها الواقع الاقتصادي الجديد، أصبحت في حاجة إلى المهندسين والأطباء والضباط والصيادلة والبيطريين وغيرهم من أصحاب التخصصات التي لا ينهض بها نظام التعليم التقليدي، ومن ثم كان قيام النظام التعليمي الحديث.

وقبل أن يلي محمد علي باشا أمر مصر، لم يكن بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا المصطلح،

www.kotobarabia.com

فلم يكن هناك سوى الأزهر، وبعض المدارِس الملحقة بالمساجد، والكتاتيب بالمدن والقرى، ولكنها جميعًا لم تكن ذات نظام يصل بينها، ويجعل منها وحدة تعليمية، كما كانت بعيدة عن سلطان الدولة ورقابتها، على أنها استطاعت أن تقوم على تعليم أهل البلاد قرونا طويلة. وتنوعت الدراسة بالأزهر، فشملت علوم الدين والقرآن واللغة العربية، والفلسفة والمنطق والرياضيات أحيانًا.

ولقد كان للأزهر الفضل في صياغة (العلم) في مصر بعد أن عصفت به أهواء الفتن في البلاد الإسلامية الأخرى. ولكن الأزهر بدأ يفقد مكانه العلمي العظيم في العهد العثماني؛ حيث فقدت مصر استقلالها، واضمحل شأنها كمركز من أقوى مراكز الثقافة الإسلامية. واقتصرت الدراسة في الأزهر على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها وتذييلها أو تحشيتها والتقرير عنها، وبذلك فقد (علماء) ذلك العصر القدرة على السبق والإبداع والابتكار. أما الكتاتيب، فقد قصرت همها على تحفيظ الأطفال القرآن، وعن طريقه كانوا يتعلمون القراءة والكتابة.

www.kotobarabia.com

وقدر محمد علي باشا أن من العبث الاعتماد على الأزهر في إعداد الأطباء والمهندسين والضباط وغيرهم، وأن من العسير أن يحول الأزهر عن سياسته التي عكف على أدائها إلى العمل لتحقيق تلك الأغراض للوفاء بحاجات الدولة الجديدة.

ولعل محمد علي خشي إثارة حفيظة العلماء بما يتبع ذلك من إثارة للشعور الديني عند سواد الناس، فآثر أن يترك معاهد الدراسة التقليدية القديمة: الأزهر، ومدارس المساجد، والكتاتيب؛ ليصيب فيها الناس التعليم الذي يشاءون، وينشئ بجانبها نوعًا آخر من معاهد العلم على أسس ونظم جديدة مقتبسة من الغرب. وهكذا عمل النوعان من التعليم جنبًا إلى جنب، واقتسما مهمة التربية والتعليم في مصر ردحًا طويلا من الزمان.

غير أن النظام التعليمي الحديث استمد تلاميذه من الكتاتيب والأزهر عند بدايته، فكانت هناك لجان تطوف البلاد لزيارة الكتاتيب واختيار النجباء من تلاميذها للالتحاق بالمدارس الحديثة، كما وقع الاختيار على المتميزين من طلاب الأزهر للالتحاق بالمدارس العليا عند إنشائها، بل كان

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

من حظ بعضهم الانضمام إلى البعثات التي أوفدها محمد علي للدراسة بفرنسا [١].

وقد بدأ النظام التعليمي الحديث بسيطًا، حتى إذا كان عام ١٨٣٦ صدرت اللوائح التي نظمت التعليم في مراحله الابتدائية والتجهيزية (المتوسطة) والخصوصية (العالية)، ونظمت الإدارة التعليمية في "ديوان شورى المدارس" ثم "ديوان المدارس"، ووضعت المناهج واللوائح والخطط التعليمية متأثرة – إلى حد كبير – بالنظام الفرنسي. وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية – عندئذ – خمسون مدرسة موزعة على أنحاء البلاد، بينما كانت هناك مدرستان تجهيزيتان: إحداهما بالقاهرة والأخرى بالإسكندرية، وبلغ عدد المدارس الخصوصية ثلاث عشرة مدرسة، مما يعكس الهدف الأساسي للتعليم الحديث، وهو إعداد الكوادر الفنية والعسكرية المتخصصة.

ولكن هذا التنظيم لم يدم طويلا؛ ففي عام ١٨٤١ تمت التسوية المصرية العثمانية لتضع حدودًا للمشروع السياسي

---

[١] للمزيد من التفاصيل حول قيام وتطور نظام التعليم الحديث، راجع: أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي، القاهرة. ١٩٣٨.

www.kotobarabia.com

الذي داعب أحلام محمد علي؛ ولتضع حدًا لحجم الجيش، ولتغلّ يد الدولة في إدارة الاقتصاد، فأصبحت الدولة في غير حاجة إلى المزيد من الموظفين، بل قامت بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط. ومن ثم رأى محمد علي إعادة النظر في النظام التعليمي بما يتفق والأوضاع الجديدة. ومن هنا جاء التنظيم الجديد الذي وضع في عام ١٨٤١، والذي تم فيه إلغاء أكثر المدارس الابتدائية وإنقاص أعداد تلاميذ المدارس الخصوصية (العالية) بما يتلاءم مع حاجة الدولة إلى خريجها، إلى جانب إنقاص مرتبات التلاميذ وتنظيم "ديوان المدارس" على نحو جديد.

وهكذا لم يكن النظام التعليمي الحديث في عهد محمد علي يهدف إلى تقديم (خدمة) للمصريين بنشر التعليم بينهم، ولكنه كان يهدف إلى تحقيق (غاية) للدولة وهي توفير حاجتها من الكوادر الفنية والإدارية والعسكرية، ومن ثم تأثر اتساع التعليم أو انكماشه حتى الربع الأول من القرن العشرين (على أقل تقدير) بحاجة الدولة إلى الموظفين. ولعل ذلك يفسر اختلال التوازن بين التعليم الأساسي (الابتدائي) والتعليم المتوسط والتعليم العالي، فالمدارس الابتدائية تخرج

www.kotobarabia.com

الكَتَبة الذين تحتاجهم الإدارة، ولا يصل إلى المدارس المتوسطة إلا نسبة محدودة من خريجي المدارس الابتدائية يعدون – أصلا – للالتحاق بالمدارس العالية، كما يفسر – أيضًا – بداية النظام التعليمي الحديث في عهد محمد علي بالتعليم العالي وليس الابتدائي.

إذ يشير المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتي في حوادث عام ١٣٢١ هـ .[١] (١٨١٦) ميلادية إلى أن محمد علي أقام مدرسة للهندسة بالقلعة لدراسة "قواعد الحساب والهندسة" وعلم المقادير والقياسات والارتفاعات واستخراج "المجهولات"، تولى التدريس فيها مدرس عربيٌّ وآخر تركي إلى جانب بعض المدرسين الأوروبيّين، وأحضر لهم آلات هندسية متنوعة من أشغال الإنجليز يأخذون بها الأبعاد والارتفاعات والمساحة، وكان التلاميذ يدرسون المواد النظرية بالقلعة حتى ما بعد الظهر، ثم يتدربون عمليًّا بعد الظهر على مساحة الأراضي وقياساتها في المناطق الخلوية، مما يوحي أن المدرسة التي سميت "مهندسخانة" كانت تختص

---

[١] عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٣ طبعة بيروت، ص ٥٢٣ – ٥٢٤.

www.kotobarabia.com

بتخريج المسّاحين، وقد ألحق بها محمد علي بعض مماليكه، كما قام رجاله باختيار "ما ينيف على الثمانين شخصًا من الشبان الذين فيهم قابلية للتعليم"، ولعلهم كانوا من طلاب الأزهر. وكان التعليم بتلك المدرسة مجانيًا، كما كان التلاميذ يحصلون على راتب شهري وكسوة خاصة.

وهكذا كانت بداية التعليم الحديث عملية محضة؛ فالدولة – يومئذٍ – تعيد تنظيم الأراضي، وتضع نظامًا جديدًا للزراعة؛ فهي تحتاج أول ما تحتاج إلى المتخصصين في المساحة، ومن ثم كانت بداية التعليم الهندسي بهذا الفرع من فروع التخصص، حتى إذا توسعت حاجات الدولة وأصبحت تمتد إلى تخصصات هندسية أخرى، أنشأَت مدرسةً للمهندسخانة ببولاق عام ١٨٣٤ تولى إدارتها والتدريس بها أوائل خريجي البعثات التي أوفدت إلى أوروبا إلى جانب مدرسين من الفرنسيين، وأمدت مصر بكوكبة من المهندسين الذين خدموا في مختلف المواقع.

ومع تأسيس الجيش الحديث عام ١٨٢٠، برزت حاجة مصر إلى الأطباء الذين جلبوا من أوروبا لتقديم الخدمة الطبية للجيش، ثم اجتاح البلاد الطاعون عام ١٨٢٤، فزادت

www.kotobarabia.com

الحاجة إلى الأطباء، وكان تأسيس مدرسة الطب (عام ١٨٢٧) على يد الدكتور كلوت بك الفرنسي بأبي زعبل؛ حيث يوجد المستشفى العسكري الذي يسد الحاجة إلى التدريب العملي. وبدأت الدراسة بمائة طالب اختيروا من بين طلاب الأزهر، وتولى التدريس بها نخبة من الأساتذة الأوروبيين جاء معظمهم من فرنسا. وارتبط بدراسة الطب الحديث الحاجة إلى الصيدلة، فأسست مدرسة الصيدلة عام ١٨٢٩ ملحقة بمدرسة الطب.

ولما كانت اللغة العربية قد اتخذت لغة للتدريس بالمدارس العالية (أو الخصوصية)، فقد ازدادت الحاجة إلى المترجمين. وفي بداية الأمر جاء المترجمون من الشوام، فكانوا يحضرون الدروس مع الأساتذة الأجانب للقيام بالترجمة وأعداد ملخصات لها باللغة العربية، ثم ترجمت المراجع الأساسية إلى اللغة العربية في الهندسة والطب على يد أوائل الخريجين من المدرستين وعلى يد رجال "قلم الترجمة" الذي تولى رئاسته العلامة المصري رفاعة الطهطاوي، وأقيمت مدرسة الألسن عام ١٨٣٦ بالأزبكية

www.kotobarabia.com

لخدمة حركة تعريب المعارف الحديثة بجهود خريجيها المصريين.

ومع استقرار النظام الإداري بتنظيم الإدارة عام ١٨٣٦ على يد خبير فرنسي، أصبحت الحاجة ماسة إلى المحاسبين المتخصصين، فأنشئت مدرسة المحاسبة بالسيدة زينب عام ١٨٣٧.

وعندما برزت الحاجة إلى بعض التخصصات التطبيقية المتفرعة عن الهندسة أنشئت لها مدارس خاصة بها كمدرسة المعادن بمصر القديمة عام ١٨٣٤، ومدرسة العمليات (التي سميت بالفنون والصنائع فيما بعد) عام ١٨٣٩.

كما أسست بعض المدارس العالية لتخريج ما تحتاجه الدولة من تخصص معين، ثم يصرف النظر عنها بعد ذلك فيتم إغلاقها مثل مدرسة الزراعة التي بدأت (على نحو يشبه مدارس التدريب المهني الحالية) عام ١٨٣٣ بشبرا على أن يعمل المتخرجون فيها في بساتين الباشا. تم صرف النظر عنها بعد عامين. وما لبثت الحاجة إلى تطوير الزراعة أن دعت الباشا إلى إقامة مدرسة الزراعة بنبروه لتسع مائتي تلميذ عام ١٨٣٦، ثم نقلت إلى شبرا عام ١٨٣٩ إلى جانب

www.kotobarabia.com

مدرسة الطب البيطري. وما كادت المدرسة تخرج الدفعة الأولى عام ١٨٤١ حتى فكرت الحكومة في إلغائها، ثم استبدل بقرار الإلغاء تخفيضُ عدد الطلاب إلى خمسة وعشرين طالبًا، وما لبثت أن ألغيت عام ١٨٤٤ بعدما أصبحت الحكومة لا تحتاج إلى المزيد من خريجها، ولعل ذلك يرجع إلى إلغاء نظام الاحتكار واستيفاء كبار الملاك لحاجتهم من الخريجين الذين كانوا يعملون كمفتشين في دوائر كبار الملاك [١].

وحدث نفسُ الشيء بالنسبة للبعثات التعليمية التي أوفدت إلى أوربا؛ فكان أول اتجاه لإيفاد المبعوثين مرتبطًا بالحاجات الملحة للتنمية الاقتصادية وبناء الجيش، واقتصرت البعثات الأولى على المتدربين الذين أوفدوا لقضاء وقت محدد للتدريب على مهارات معينة. واتجهت أول بعثة من هذا النوع إلى إيطاليا عام ١٨١٣ تلتها أخرى إلى نفس البلاد عام ١٨١٦ وثالثة إلى بريطانيا، وتدرب أفرادها على بعض النواحي العسكرية والفنية بما في ذلك بناء السفن وصيانة

---

[١] أحمد أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٤٥ وما بعدها.

www.kotobarabia.com

الآلات والطباعة. ولم يتجاوز عدد المتدربين في تلك البعثات ٢٨ متدربًا.

وكانت أول بعثة علمية للدراسة العالية هي تلك التي اتجهت إلى فرنسا عام ١٨٢٦، وضمت أربعين طالبًا لحق بهم أربعة آخرون عام ١٨٢٨، لدراسة القانون، والإدارة، والهندسة، والملاحة البحرية، والطب والجراحة، والزراعة، وهندسة الري والميكانيكا، إلى جانب التخصصات العسكرية. وواضح من تنوع التخصصات أن طلابها اختيروا لاحتلال مواقع معينة في خدمة الحكومة عند عودتهم سواء في الإدارة المدنية أو الجيش.

وجاءت البعثة الثانية عام ١٨٤٤ ذات طابع عسكري محض تضم سبعين طالبًا، بينهم أربعة من أمراء أسرة محمد علي اختيروا جميعًا من المدارس العسكرية المصرية، ومن مدرسة المهندسخانة، وأعدت لهم بفرنسا دراسة خاصة في اللغة الفرنسية لتأهيلهم للالتحاق بالمدارس العسكرية، ثم لَحِق بهم نحو ستة عشر من خريجي مدرسة الطب لاستكمال دراساتهم التخصصية. وفيما عدا ذلك كانت هناك بعثات

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

تدريبية تضم أفرادًا معدودين اتجهت إلى إنجلترا والنمسا للتزود ببعض المهارات الفنية[١] .

فالبعثات التعليمية – إذًا – كانت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحاجة الدولة إلى تخصصات معينة، وكان المبعوثون يتولون تدريب غيرهم ممن درسوا في المدارس العالية المصرية بعد عودتهم من بعثاتهم، أو يتولون التدريس بتلك المدارس بدلا من المدرسين الأجانب. ورغم ذلك كان العائد العلمي والثقافي لتلك البعثات عظيمًا، ويكفي أن رفاعة الطهطاوي رائد التجديد في الفكر العربي الحديث كان أمام البعثات الأولى (١٨٢٦) ثم أصبح عضوًا بها، كما كان علي باشا مبارك ضمن البعثة الثانية (١٨٤٤). ولعب المبعوثون – بعد عودتهم – دورًا هامًا في تعريب المراجع الأساسية في العلوم الحديثة، فوصلوا ما انقطع بين تلك اللغة والعلوم خلال عصور التخلف، ووضعوا نواة النهضة العلمية الحديثة في العالم العربي.

ويفسر هذا الارتباط الوثيق بين التعليم الحديث وحاجة الدولة إلى الموظفين ما آلت إليه حال التعليم على يد عباس

---

[١] راجع: أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر، ج .٢، القاهرة ١٩٤٥.

www.kotobarabia.com

حلمي الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) ومحمد سعيد باشا (١٨٥٤ – ١٨٦٣). فقد جاءت تسوية ١٨٤١ لتوجه الضربات إلى المشروع السياسي لمحمد علي بعد ما تجاوزت قوة مصر العسكرية حدود التوازن الدولي في المنطقة بما يهدد مصالح القوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت تتطلع للسيطرة عليها؛ ومن ثم وضعت الحدود لقوة مصر العسكرية ومجالها الإقليمي، كما وجهت ضربة قاضية للنظام الاقتصادي الذي قامت عليه هذه القوة بالقضاء على الاحتكار وإقرار حق الأجانب في التعامل المباشر مع المنتجين الوطنيين. وإذا كان محمد علي باشا وخليفته إبراهيم باشا قد حاولا الصمود في وجه الضغوط الأجنبية؛ لتصفية دور الدولة في إدارة الاقتصاد المصري، فإن للمقاومة حدودًا، وخاصة أن مصر قد أصبحت – عمليًّا – تحت إشراف الدول التي وضعت التسوية، وضمنت ما أعطته تلك التسوية لمحمد علي وورثته من مزايا وامتيازات، فراحت كل من بريطانيا وفرنسا تتطلع إلى تدعيم مصالحها في مصر؛ نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، كما بدأت الاستثمارات الأجنبية تفد إلى البلاد مستفيدة من الظروف التي نجمت عن إلغاء نظام الاحتكار؛ لتحل شيئًا

www.kotobarabia.com

فشيئًا محل الدولة في تمويل الإنتاج الزراعي، ولتعمل على ربط الاقتصاد المصري بعجلة الاقتصاد الأوروبي؛ تمهيدًا لغرض السيطرة السياسية على مصر، فأصبحت محاولة إقامة اقتصاد وطني يعتمد على سوق مصرية وطنية أضغاث أحلام، أو سعيًا وراء سراب.

ونتيجة لذلك انحسر دور الدولة، فلم تعد تمارس الإنتاج بعدما تقلصت قوتها العسكرية التي كانت المستهلك الرئيسي للإنتاج الصناعي، وضاقت سوقها المحلية أمام المنافسة الأجنبية، فأغلقت المصانع تدريجيًا حتى اختفى آخرها على يد عباس الأول، ولم يعد للدولة دور رئيسي في الإنتاج الزراعي بعدما تسرب من بين أيديها زمام القطاع التجاري لصالح الأجانب. وبذلك أصبحت – من جديد– جهاز جباية وإدارة، وقلت حاجتها إلى الموظفين وإلى الكوادر الفنية المتخصصة، فألقى ذلك بظلاله على التعليم.

وما أن تولى عباس الأول الحكم حتى بادر بإلغاء المدارس الابتدائية والمدارس التجهيزية (المتوسطة)، ولم يبقَ من المدارس الخصوصية (العالية) إلا على مدرستي المهندسخانة والطب بعد أن أنقص أعداد تلاميذهما، واستبدل

www.kotobarabia.com

بالمدارس الحربية مدرسةً واحدة دعاها "مدرسة المفروزة"، وضغط ميزانية "ديوان المدارس"، ونفى رواد التجربة التعليمية الحديثة – وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوي – إلى السودان.

وجاء من بعده محمد سعيد باشا ليستهل حكمه بإلغاء "ديوان المدارس" ثم أغلق مدرسة المهندسخانة (١٨٥٤)، ومدرسة المفروزة (الحربية) عام ١٨٥٥. واكتفى بإنشاء مدرسة حربية بالقلعة أسند إدارتها إلى رفاعة الطهطاوي. كما أغلق مدرسة الطب في بداية عهده ثم أعاد فتحها عام ١٨٥٦. وافتتح مدرسة بحرية بالإسكندرية، ولكن أكثر هذه المدارس ألغي في عهده، وانتهى حكمه وليس بمصر سوى المدرسة الحربية ومدرسة الطب، وكان الوجود المصري ضعيفًا في تلك المدارس.

وعلى النقيض من ذلك، اهتم سعيد باشا بالمدارس التي أنشأتها الجاليات الأجنبية والإرساليات التبشيرية، وأغدق عليها الأموال والعقارات بغير حساب، فقد كان عهده عهد تدفق المصالح الأجنبية على مصر، وبدأ عهده بنصب شباك التبعية حول البلاد.

www.kotobarabia.com

وعلى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) استكملت مظاهر التبعية بفتح باب الاستدانة من المؤسسات المالية الأوروبية على مصراعيه، فقد تطلع إسماعيل إلى استكمال البنية الأساسية للاقتصاد المصري التي بدأها جده محمد علي، عن طريق التوسع في مشروعات الري، وبناء السكك الحديدية والطرق وميناء الإسكندرية والمدن الجديدة بقناة السويس (بورسعيد والإسماعيلية) والتوسع العمراني بالقاهرة والإسكندرية، إلى جانب تطلعه إلى زيادة قوة مصر العسكرية لتوسيع الوجود المصري بالسودان، فتطلب ذلك كله أموالا طائلة استدانها إسماعيل من البيوت المالية الأوروبية. ومهما كان الأمر، فقد كانت خطة إسماعيل الإنمائية تستكمل عملية إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الأوربي بحسم الصفة التخصصية للإنتاج الزراعي المصري.

غير أن مشروعات استكمال البنية الأساسية للاقتصاد المصري تلك، وهدف إقامة قوة عسكرية مصرية، جعل الدولة في عهد الخديوي إسماعيل بحاجة إلى إعداد الكوادر

www.kotobarabia.com

الإدارية والفنية العسكرية، مما تطلب إحياء النظام التعليمي الحديث الذي تآكل على يد عباس الأول ومحمد سعيد باشا.

ففي عهد إسماعيل، حظي التعليم بقسط كبير من الاهتمام، وأنشأت الحكومة المدارس وتحملت نفقات الدراسة، بما في ذلك مصاريف معيشة الطلاب، فأعيد "ديوان المدارس" الذي ألغاه صعيد من قبل، وازدادت ميزانية التعليم تدريجيًا، وعادت الحكومة إلى إيفاد البعثات إلى أوروبا فاتجه معظمها إلى فرنسا، وأنشئ عدد من المدارس الابتدائية في مختلف أنحاء البلاد من الإسكندرية شمالا إلى المنيا جنوبًا، وأشرفت الحكومة على الكتاتيب (المكاتب الأهلية)، كما أنشئت بعض المدارس التجهيزية (المتوسطة) والمدارس الخصوصية (العالية). فأنشئت "مدرسة الإدارة والألسن" عام ١٨٦٨ (التي أصبحت تعرف باسم مدرسة الحقوق منذ ١٨٨٦، ومدرسة دار العلوم (عام ١٨٧٢) التي قامت لإعداد المعلمين للمدارس الابتدائية والتجهيزية، ومدرسة المساحة والمحاسبة (عام ١٨٦٨)، ومدرسة الزراعة (عام ١٨٦٧)، ومدرسة اللسان المصري القديم (الآثار والمصريات) عام ١٨٦٩. أضف إلى ذلك المدارس العسكرية المتخصصة.

www.kotobarabia.com

وجريًا على قاعدة الإبقاء على المدارس العليا كلما كان هناك طلب على خريجها، والاستغناء عنها كلما ندر الطلب عليهم، أغلقت مدرسة الزراعة عام ١٨٧٥، كما ألغيت مدرسة اللسان المصري القديم عام ١٨٧٦ بعدما خرجت بعض المتخصصين بالآثار الذين قدر لأحدهم أن يكون من رواد هذا المجال في مصر (أحمد كمال باشا)، على حين نالت مدرسة الطب قدرًا كبيرًا من الاهتمام.

وعندما تولى العلامة المصري علي باشا مبارك ديوان المدارس عام ١٨٦٨، جمع عددًا من المدارس الخصوصية (العالية) بسراي درب الجماميز، فخصص لكل مدرسة ناحية من السراي، وأقام معملا مجهزًا للكيمياء والطبيعة ومكتبة عامة (دار الكتب الخديوية) ١٨٧٠، ومدرجًا كبيرًا تلقى فيه محاضرات عامة في مختلف فروع المعرفة، فكادت بذلك تتهيأ الفرصة لقيام جامعة مصرية؛ إذ حقق التواجد المكاني نوعًا من التواصل العلمي بين طلبة المدارس العليا وبعضهم البعض، كما حققت المحاضرات العامة التواصل العلمي بين الأساتذة وبعضهم البعض وبينهم وبين الطلاب. ولو قدر لهذه التجربة الاستمرار لكانت نواة لقيام أول جامعة مصرية.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

واستمرت سياسة التعليم قائمة على الارتباط بين حاجة الدولة إلى الموظفين والتوسع في المدارس طوال عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ – ١٩٢٢)[١] . فأولى الإنجليز الاهتمام للكتاتيب دون بذل الجهد لتطويرها، بينما ربطوا القبول بالتعليم الابتدائي بالحاجة للتعليم الثانوي والتعليم العالي، فيتسع التعليم الابتدائي بالقدر الذي يكفي حاجة المدارس الثانوية والخصوصية (العالية) من التلاميذ مع العمل على ترقية هذا التعليم والارتفاع بمستواه. وحاجة تلك المدارس إلى التلاميذ إنما ترتبط بحاجة الدولة إلى الكوادر الإدارية والفنية. واقتصر القبول بالمدارس على أبناء القادرين الذين يستطيعون دفع المصروفات، فهو تعليم للخاصة لا للعامة، ومن ثم أصبح التعليم الثانوي والعالي – على وجه الخصوص – مقصورًا على طبقة اجتماعية معينة بعد ما كانت الكفاءة والاستعداد الشخصي هما معيار اختيار التلاميذ في المدارس قبل عهد الاحتلال البريطاني؛ حيث كان التعليم مجانيًّا داخليًّا في جميع المدارس في عهد محمد علي

---

[١] للمزيد من التفاصيل راجع: محمد أبو الإسعاد، سياسة التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ – ١٩٢٢، القاهرة ١٩٨٣.

www.kotobarabia.com

وإسماعيل، وأن كانت الأزمة المالية قد دفعت الحكومة في عهد إسماعيل إلى إيجاد قسم خارجي بالمدارس بمصروفات تتحدد حسب القدرة المادية للطالب، مع بقاء القسم الداخلي مجانيًّا.

وكان من الطبيعي أن تقل المخصصات المالية للبعثات التعليمية تدريجيًا حتى كادت تتوقف تمامًا في السنوات العشر الأولى من الاحتلال، وإذا كانت البعثات استمرت تحت ضغط الحركة الوطنية فقد قلت أعداد المبعوثين بما لا يتجاوز عشرة الطلاب، وعندما أعلنت سياسة الاحتلال التعليمية عام ١٨٩٣ التي ذهبت إلى عدم التزام الحكومة بتعيين خريجي المدارس المختلفة، قل إقبال التلاميذ على الالتحاق بالمدارس العليا على وجه الخصوص، كما حددت نظارة المعارف أعداد المقبولين بالمدارس بحجة الخشية من زيادة عدد الخريجين العاطلين، وزادت من المصروفات الدراسية بالمدارس العليا اعتبارًا من عام ١٩٠٥ للحد من الإقبال على التعليم العالي، وقصره على أبناء الأعيان وحدهم؛ ومن ثَمَّ جعل التوظف في الإدارة المصرية مقصورًا على النخبة الاجتماعية المتعاونة مع الاحتلال، وإبعاد أبناء

www.kotobarabia.com

الطبقة الوسطى الذين تركزت بينهم خميرة العمل الوطني المعادي للاحتلال.

وإذا كان التعليم العالي قد أصبح مقصورًا على الخاصة، فلا بد من صبغه بالصبغة الإنجليزية لربط هذه الشريحة الاجتماعية بالثقافة البريطانية. وهكذا تقرر عام ١٨٩٨ جعل التعليم في مدرسة الطب باللغة الإنجليزية، وتم إلغاء القسم الفرنسي بمدرسة المعلمين عام ١٩٠٠، وأنشئ قسم إنجليزي بمدرسة الحقوق عام ١٨٩٩ تدرس فيه المواد باللغة الإنجليزية أخذ ينمو تدريجيًا على حساب القسم الفرنسي بالمدرسة. واتجهت البعثات إلى بريطانيا بعد أن كانت تتجه إلى فرنسا.

لذلك أصبح تعريب التعليم مطلبًا أساسيًا من مطالب الحركة الوطنية، وحققت الدعوة إلى التعريب بعض النجاح فبدأ منذ عام ١٩٠٧ تعريب التعليم في مدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الزراعة، وبدأ التعريب في مدرسة الحقوق عام ١٩١٠، وبدأ التعليم التجاري عربيًّا، وتأخر تعريب التعليم في مدرستي المعلمين والمعلمات إلى ما بعد

www.kotobarabia.com

ثورة ١٩١٩. وفشلت الدعوة إلى التعريب في مدارس المهندسخانة والطب والصيدلة والطب البيطري.

وفي مطلع القرن العشرين ارتبط الكفاح الوطني ضد الاحتلال بمعارضة سياسته التعليمية، والمطالبة بنظام تعليمي وطني يتسع ليشمل الراغبين في طلب العلم من المصريين. وفي إطار تلك الحركة كانت الدعوة إلى تأسيس "الجامعة المصرية" بعدما توفرت لمصر قاعدة عميقة الجذور من التعليم.

ونعرض فيما يلي لأهم المدارس العليا المصرية التي كانت نواة للجامعة المصرية فيما بعد؛ وذلك وفقًا لتاريخ تأسيسها.

١- مدرسة المهندسخانة:

رأينا كيف بدأ التعليم الحديث في مصر بمدرسة المهندسخانة التي أنشأها محمد علي بالقلعة عام ١٨١٦ لتدريب وإعداد المتخصصين في المساحة، ثم قامت مدرسة المهندسخانة ببولاق عام ١٨٣٤ لتخريج المتخصصين الفنيين للعمل في المشروعات المدنية والعسكرية على السواء، وظلت تؤدي رسالتها حتى أغلقت في مطلع عهد محمد سعيد

www.kotobarabia.com

باشا (عام ١٨٥٤) مع غيرها من المدارس، ثم أعيدت دراسة الهندسة عام ١٨٥٨ في مدرستين منفصلتين إحداهما لهندسة الري بالقناطر الخيرية والأخرى للعمارة بالقلعة، ثم أُغلِقتا مرة أخرى عام ١٨٦١.

وفي عام ١٨٦٦ افتُتِحت مدرسة الري والعمارة بسراي الزعفران بالعباسية، ثم انتقلت إلى سراي مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز عام ١٨٦٧، وكانت الدراسة بها لمدة خمس سنوات منها سنة إعدادية، ويتخصص الطالب في السنتين الأخيرتين، أما في هندسة الري أو العمارة.

وفي عام ١٨٩٢، ألغيت السنة الإعدادية ولم تعد إلا عام ١٩٣٠، كما ألغيت التخصصات عام ١٨٩٦؛ لتقسم الدراسة مرة أخرى إلى قسمي الري والعمارة عام ١٩٠٨، وأصبحت تعرف باسم "مدرسة المهندسخانة الخديوية" منذ عام ١٩٠٥، وسميت "مدرسة الهندسة الملكية" عام ١٩٢٣.

وفي عام ١٩١٦ صدر قانون المدرسة الذي قضى بتقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام هي: الري، والعمارة، والبلديات، والميكانيكا، والكهرباء. ثم عدلت هذه التخصصات عام ١٩٢٥ لتكون القسم المدني، وقسم العمارة، وقسم

www.kotobarabia.com

الميكانيكا. وتفرع القسم المدني إلى: الري والبلديات والكباري والموانى والمساحة والسكك الحديدية، وتفرع القسم الميكانيكي إلى فرع الميكانيكا والكهرباء.

٢- مدرسة الطب:

أُنشِئَتْ مدرسة الطب بأبي زعبل ملحقة بالمستشفى العسكري هناك عام ١٨٢٧ بفضل جهود الطبيب الفرنسي كلوت بك، والفتوى الشرعية التي أصدرها الشيخ حسن العطار، وأباح فيها تشريح جثث الموتى؛ إذ كان الغرض من ذلك دفع المرض عن المسلمين.

وفي عام ١٨٣٧، نقلت إلى قصر العيني بالقاهرة؛ حيث كانت المستشفى تسع ما يزيد على ألف مريض، كما كانت تسع ثلاثمائة طالب، وكانت لها مكتبة غنية بالكتب الفرنسية التي حصلت عليها بطريق الإهداء، ولعب خريجوها دورًا كبيرًا في تعريب المراجع الأساسية في الطب.

وفي عام ١٨٥٤، أوقف محمد سعيد باشا الدراسة بمدرسة الطب مع الإبقاء على أعضاء هيئة التدريس. وما لبثت أن استؤنفت الدراسة بها عام ١٨٥٦. وكانت الدراسة باللغة العربية، وتنقسم إلى ست فرق ذات امتحانات سنوية،

www.kotobarabia.com

وكان أوائل الخريجين يوفدون في بعثات للخارج لينضموا بعد عودتهم إلى هيئة التدريس. واستمرت جهود تعريب المراجع الطبية طوال عهد إسماعيل.

واعتبارًا من عام ١٨٩٨، جعلت مدة الدراسة أربع سنوات (زيدت فيما بعد ثلاثة شهور)، واتفقت مدرسة الطب مع كلية الجراحين الملكية بلندن على قبول طلبة السنتين الأولى والثانية في الكلية، وخاصة أن الدراسة في مدرسة الطب أصبحت بالإنجليزية منذ الاحتلال البريطاني.

وفي عام ١٩١٩، عدلت مدة الدراسة إلى خمس سنوات وثلاثة أشهر تبدأ في أكتوبر وتنتهي في يونيو من كل عام.

٣- مدرسة الصيدلة:

نشأت مدرسة الصيدلة عام ١٨٢٩ مصاحبة لمدرسة الطب بأبي زعبل، وانتقلت معها إلى قصر العيني عام ١٨٣٧، وكانت مدة الدراسة بها خمس سنوات.

وتعرضت مدرسة الصيدلة لكل ما تعرضت له مدرسة الطب من ازدهار وتدهور وتوقف لارتباط المدرستين ببعضِهما البعض. وعندما وضع نظام التعليم في عهد الاحتلال عام ١٨٨٧ أصبحت مدة الدراسة بها أربع سنوات،

www.kotobarabia.com

وتعطلت بضع سنوات في بداية القرن العشرين لعدم حاجة الحكومة إلى الصيادلة، ثم استؤنِفت الدراسة بها عام ١٩١٠ مرة أخرى، وجعلت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يمنح المتخرج بعدها دبلوم الصيدلة والكيمياء.

وبعد انضمام مدرسة الطب إلى الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ لتصبح كلية الطب، كانت مدرسة الصيدلة ملحقة بها وجعلت مدة الدراسة بالصيدلة أربع سنوات.

٤- مدرسة الطب البيطري:

أُنشِئت مدرسة الطب البيطري في رشيد عام ١٨٢٧، ثم نقلت إلى جوار مدرسة الطب بأبي زعبل عام ١٨٣١، وأقيم بجوارها مستشفى يسع ١١٠ حصاناً، كما كان بها صيدلية وصالة للتشريح، وأقسام لإعاشة الطلاب وهيئة التدريس. وفي عام ١٨٣٦ جعلت مدة الدراسة بها خمس سنوات قد تمتد إلى ست سنوات، وصحبت مدرسة الطب عند انتقالها إلى قصر العيني، وكان طلابها يقضون السنة الإعدادية بمدرسة الطب في دراسة مشتركة للكيمياء والأحياء مع طلاب مدرسة الطب، وكانت الدراسة باللغة العربية فتترجم المحاضرات الملقاة بالفرنسية إلى العربية.

www.kotobarabia.com

وأغلقت مدرسة الطب البيطري مع غيرها من المدارس في عهد عباس الأول، ثم أُعيدت لفترة قصيرة في عهد إسماعيل كمدرسة ملحقة بمدرسة السواري، وما لبث أن أغلقت عام ١٨٨١ بسبب الأزمة المالية، وظلت مغلقة حتى ١٩٠١ عندما صدر قرار بإنشاء مدرسة بيطرية بالقاهرة تابعة لمصلحة الصحة بنظارة الداخلية، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، زِيدت إلى أربع سنوات عام ١٩٠٥. وفي عام ١٩١٤ ألحقت المدرسة بنظارة الزراعة. وضمت إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٣.

٥- مدرسة الزراعة:

يرجع تاريخ تأسيس أول مدرسة زراعة إلى عام ١٨٣٣ بشبرا؛ حيث بدأت المدرسة ملحقة ببساتين الباشا، ثم ما لبثت أن ألغيت بعد عامين من تأسيسها. وفي عام ١٨٣٦ أقيمت مدرسة للزراعة بنبروه تَسَع مائتي طالب، نقلت إلى شبرا عام ١٨٣٩، وما كادت تتخرج الدفعة الأولى منها حتى فكرت الحكومة في إلغائها، ثم عدلت عن ذلك فخفضت عدد تلاميذها من ٢٠٠ طالبًا إلى ٢٥ طالبًا فقط، وقامت بإغلاقها عام ١٨٤٤.

www.kotobarabia.com

وفي عهد إسماعيل أعيد تأسيس مدرسة الزراعة عام ١٨٦٧ غير أنها اختفت قبل نهاية عهده (١٨٧٥) بسبب الأزمة المالية، وأعيد تأسيسُها مرة أخرى عام ١٨٩٠ في عهد الاحتلال البريطاني وكان يلتحق بها الحاصلون على الشهادة الابتدائية. واعتبارًا من أكتوبر ١٩١١ أصبحت تعرف باسم مدرسة الزراعة العليا.

٦- مدرسة الحقوق:

أنشئت في عهد إسماعيل عام ١٨٦٨ باسم "مدرسة الإدارة والألسن" ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن عام ١٨٨٢، وظلت كذلك حتى يوليو ١٨٨٦ عندما أصبحت تسمى بمدرسة الحقوق. وانقسمت إلى قسمين ابتدائي وعالٍ. أما القسم الابتدائي، فكان يشمل السنتين الأولى والثانية، وكان الغرض منه تخريج المحضرين وموظفي أقلام الكتاب المحاكم. وكانت مواد الدراسة فيه: اللغة الفرنسية والترجمة والتاريخ، والجغرافيا، والخط العربي، والخط الفرنسي، وإمساك الدفاتر، والنظام القضائي، ومبادئ المرافعات، والإجراءات القضائية. أما القسم العالي فكان مكونًا من ثلاث سنوات دراسية، ويهدف إلى تخريج رؤساء

www.kotobarabia.com

أقلام الكتاب وأعضاء النيابة وغيرهم من الموظفين الذين تتطلب وظائفهم ثقافة قانونية. وكانت مواد الدراسة بهذا القسم تشمل اللغات العربية والفرنسية والإيطالية، والترجمة والتاريخ، والشريعة الإسلامية، والقانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون المرافعات، والقانون التجاري، والقانون الروماني.

وكان بالمدرسة قسم خاص بالترجمة من فصل واحد لتخريج المترجمين اللازمين لوظائف الحكومة، وقد أُلغي هذا القسم عام ١٨٨٧. ثم عدل منهج الدراسة في العام التالي، وأضيفت مادة القانون الإداري إلى مواد الدراسة.

وفي عام ١٨٩٢، أُلغي القسم الابتدائي، وحذف من مناهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية، وزِيدت مواد الدراسة القانونية، وأصبح خريجوها يمنحون دبلوم الليسانس في الحقوق. وفي نفس السنة أنشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط البوليس يلتحق به الحاصلون على الابتدائية؛ حيث يدرسون قانون العقوبات وتحقيق الجنايات. وما لبث هذا القسم أن أُلغي عام ١٩٠١.

www.kotobarabia.com

وأنشئ القسم الإنجليزي بالمدرسة عام ١٨٩٩، وبدأ ينمو تدريجيًا على حساب القسم الفرنسي حتى أصبحت الإنجليزية لغة الدراسة عام ١٩١٥، غير أن الأساتذة المصريين الذين حلوا محل الإنجليز خلال الحرب لعبوا دورًا هامًا في تعريب الدراسة بمدرسة الحقوق.

وفي عام ١٩١٢، فصلت مدرسة الحقوق عن نِظارة المعارف لتتبع نظارة الحقانية، وأعيدت تبعيتها لوزارة المعارف عام ١٩٣٢.

٧- دار العلوم:

أنشئت مدرسة دار العلوم عام ١٨٧٢ لتخريج المعلمين اللازمين لتدريس اللغة العربية والآداب بالمدارس الابتدائية والتجهيزية وفي عام ١٨٨٥، أنشئ بدار العلوم قلم للترجمة لإعداد المترجمين المتخصصين اللازمين للعمل بالمدارس العليا لترجمة الدروس التي تلقَى باللغات الفرنسية والإنجليزية إلى اللغة العربية.

وفي عام ١٨٨٨، أضيفت مهمة جديدة لدار العلوم وهي إعداد الخريجين للعمل بوظائف المحاكم الشرعية، وعدلت مناهج الدراسة بما يحقق هذا الهدف.

www.kotobarabia.com

٨- مدرسة التجارة:

يرجع تاريخ أقدم دراسة نظامية للعلوم التجارية في مصر إلى عام ١٨٣٧ عندما أسست "مدرسة المحاسبة" في عهد محمد علي، ويبدو أنها لم تعمر طويلا فنالتها يد الإلغاء مع مطلع الأربعينيات. ثم نسمع عن مدرسة "المساحة والمحاسبة" التي أسست في عهد إسماعيل عام ١٨٦٨ واختفت مع نهاية عهده.

غير أن أول تأسيس لمدرسة تجارية عليا بمصر يرجع إلى عام ١٩١١، بعد ما كان التعليم التجاري في عهد الاحتلال البريطاني مقصورًا على المرحلة المتوسطة وحدها. وحدث تطور في برامج الدراسة بمدرسة التجارة العليا عام ١٩١٤، فكانت مواد الدراسة هي: اللغتان الإنجليزية والفرنسية، والتاريخ، وعلم الأخلاق، والجغرافيا التجارية، ونظام الزراعة والصناعة والتجارة، والاقتصاد السياسي، والقانون التجاري. وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات، أصبحت أربع سنوات اعتبارًا من أكتوبر ١٩٢١. وأدخلت بعض التعديلات على مناهج الدراسة بها عام ١٩٢٣ لتجمع بين العلوم الاقتصادية والتجارية دون تخصيص.

www.kotobarabia.com

وهكذا كانت هذه المدارس العليا الثمانية تمثل الجذور المتأصلة للتعليم العالي في مصر منذ نهضتها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتشكل القاعدة التي قام عليها التعليم الجامعي عند ختام الربع الأول من القرن العشرين، وانضمت إلى هذه الجذور الأصيلة كلية الآداب التي أنبتتها الجامعة المصرية الأهلية التي تأسست عام ١٩٠٨.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل الأول

تأسيس الجامعة الأهلية

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

حقق التعليم الحديث في مصر على مر القرن التاسع عشر نتائج ذات بال فيما يتعلق بالتطور الثقافي للبلاد، رغم ارتباط ذلك التعليم بمتطلبات الدولة من الموظفين، ورغم عدم انتشاره بالشكل الذي يحقق توسيع قاعدة المتعلمين، وعدم استمراريته أحياناً. فقد ساعد التعليم الحديث على تحريك الجمود الفكري والركود الثقافي الذي ران على البلاد طوال العصر العثماني. وساعدت البعثات العلمية إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة، واستقدام الأساتذة الأجانب، على توفير فرص الاحتكاك بالثقافة الغربية، بقدر ما ساعد نقل الكتب والمراجع المختلفة في العلوم والإنسانيات من خلال الترجمة على جعل العلم الحديث والثقافة الغربية في متناول قراء العربية، لا في مصر وحدها، بل في سائر البلاد العربية والإسلامية؛ إذ ترجم الكثير من الكتب الحديثة إلى الفارسية والتركية نقلا عن الترجمات العربية التي تمت في مصر على يد رفاعة الطهطاوي وتلاميذه.

وأعطى عصر إسماعيل دفعة قوية للاتصال بالثقافة الغربية أقامت جسورًا مر عليها عصر التنوير في وطننا

www.kotobarabia.com

العربي، فتربى جيل ممن اختلفوا إلى المدارس في عصر إسماعيل على فكر رفاعة الطهطاوي الذي صاغه في كتابين من كتب القراءة بالمدارس اعتبرا من العلامات المميزة لتطور الفكر العربي الحديث، ونعني بهما: "مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية"، "المرشد الأمين للبنات والبنين".

ولعبت مجلة "روضة المدارس" دور المنار الذي يشع بالثقافة الحديثة والفكر الحديث على طلاب المدارس المصرية، ومن ورائهم جموع قراء العربية، فعلى صفحات تلك المجلة جنى القراء قطوف فكر الرعيل الأول من العلماء والمفكرين المصريين الذين أخرجتهم بعثات ومدارس محمد علي. وجاءت جهود علي باشا مبارك من تجميع للمدارس العليا بسراي درب الجماميز، وتبني برامج المحاضرات العامة، وتأسيس دار الكتب لتضفي مناخاً علميًا هيَّأ فرصة قيام (حياة ثقافية)، فتأسست الجمعيات العلمية، ونشطت الصحافة لتلعب دور قنوات الاتصال التي تعبر عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة.

www.kotobarabia.com

واستمر هذا المناخ الثقافي مزدهرًا في عهد الاحتلال البريطاني حتى إذا طويت صفحة القرن التاسع عشر، كانت هناك منابر ثقافية جديدة تمثلت في "مجلة الهلال" ومجلة "المقتطف" والكتابات والترجمات التي نشرت بالصحف وطرحت الجديد في الفكر والعلم والثقافة، وخلقت اهتمامًا بين نخبة المثقفين المصريين بما يدور على الجانب الآخر في الغرب، وفتحت الباب على مصراعيه لمناقشة قضايا التطور والتخلف، والبحث عن طريق لنهضة الشرق.

هذا المناخ الثقافي حقق نوعًا من (جماهيرية) الثقافة، فلم يعد أمر مناقشة الأفكار الجديدة مقصورًا على من تعلموا بالمعاهد الأوروبية أو من تخرجوا في المدارس العليا المصرية، بل وسعت الصحافة دائرة المساهمة في الحوار حول القضايا الاجتماعية والسياسية والفكرية في حدود ما سمح به الواقع المصري – عندئذ – مع الأخذ في الاعتبار بعامل انتشار الأمية. ولما كان التعليم ميزة اجتماعية لا ينالها إلا أصحاب القدرة المادية، وتعجز قدرات معظم شرائح الطبقة الوسطى عن نيل نصيب كبير منه، فإن هذا المناخ الثقافي الذي أتاحته الصحافة وسع مدارك أبناء الطبقة

www.kotobarabia.com

الوسطى، وصاغ وعيهم الاجتماعي والسياسي، وجعلهم يرون في سياسة الاحتلال التعليمية حجر عثرة في طريق تمتع المصريين بثمار الثقافة الحديثة.

ولما كانت الطبقة الوسطى – عندئذ – تمثل ركيزة العمل الوطني المعادي للاحتلال، وتشكل القوة الدافعة للحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل والحزب الوطني، جاءت معارضة سياسة الاحتلال التعليمية في مقدمة أسلحة المقاومة التي شهرتها الحركة الوطنية في وجه الاحتلال، كما جاء مطلب إقامة نظام تعليمي وطني في مقدمة المطالب التي رفعتها.

وفي هذه التربة الخصبة نبتت فكرة تأسيس جامعة مصرية تلعب دور منار العلم والفكر في مصر. ولم تكن "الجامعة" كمؤسسة علمية بعيدة عن مدارك المصريين، فقد عرف رجال النخبة الثقافية الجامعات الأوروبية عندما أوفدوا إليها لتلقي العلم، وتعرفوا على دورها الحيوي في النهضة الحديثة كما كثرت الإشارة بالصحف إلى جامعة (عليكره) التي تأسست بالهند عام ١٨٧٥ بجهود بعض الوطنيين الهنود وعلى ثقتهم، لتقدم تعليمًا جامعيًّا يمزج بين التراث الإسلامي

www.kotobarabia.com

والفكر الحديث، وتعليم اللغات الشرقية إلى جانب اللغة الإنجليزية. كما كانت هناك أقدم كلية جامعية في الشرق العربي هي "المدرسة الكلية الأمريكية السورية" التي تأسست عام ١٨٦٦، وأصبحت تعرف – فيما بعد – بجامعة بيروت الأمريكية. وكانت تلك الكلية مقصد بعض أبناء الأقباط البروتستانت الذين توجهوا إليها لدراسة القانون والاقتصاد والعلوم وغيرها من المعارف. وكان أخنوخ فانوس من أبرز خريجيها، وقد لعب دورًا في تأسيس الجامعة المصرية الأهلية فيما بعد.

هكذا كانت الظروف مهيَّأة لقيام جامعة مصرية، فهناك تجربة خصبة في حقل التعليم العالي تتمثل في المدارس العليا، كما داعبت الفكرة أحلام بعض رواد التعليم على نحو ما فعل علي باشا مبارك بجمعة للمدارس العليا في مكان واحد إلى جانب دار الكتب، والمعمل الحديث ونحت إدارة واحدة (في نفس المكان) هي "ديوان المدارس"، وكانت نفس الفكرة تدور برأس يعقوب أرتين باشا الذي خدم طويلا بالمعارف، وأصبح وكيلا لنظارتها عام ١٨٨٤؛ ففي الكتاب الذي أودعه خلاصة خبرته في حقل التعليم يقول يعقوب

www.kotobarabia.com

أرتين بضرورة أن يتولى إدارة كل مدرسة من المدارس العليا ناظر من المتعلمين تعليمًا جامعيًّا لتطوير نظم الدراسة فيها، حتى إذا تحقق ذلك "حينئذٍ تتجه الرغبات إلى ضمها كلها إلى بعضها البعض، وجعلها مدرسة كلية جامعة" [١].

ولعبت الصحافة دورًا هامًا في طرح فكرة الجامعة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وكان لجورجي زيدان فضل الريادة في هذا المجال، فدعا على صفحات "الهلال" إلى تأسيس جامعة، واقترح عام ١٩٠٣ على "المدرسة الكلية السرية" (جامعة بيروت الأمريكية) أن تنشئ فرعًا في القاهرة يكون نواة لقيام "المدرسة الكلية المصرية". وساهمت "المقتطف" في طرح الفكرة من خلال مقال (أبريل ١٩٠٣) تحدثت فيه عن الجامعات ووظيفتها في أوربا وأمريكا ودورها في نهضة الأمم، وزعمت أنها تنشر المقال تلبية لطلب أحد أعيان المصريين ممن يفكرون في إقامة جامعة مصرية.

---

[١] يعقوب أرتين: القول التام في التعليم العام، ترجمة علي بهجت، المطبعة الأميرية ١٨٩٤، ص ١١٠.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وكان الشيخ محمد عبده معنيًا بإقامة جامعة بعد أن يئس من إمكانية إصلاح نظام التعليم بالأزهر وتطويره، ورأى أن إقامتها إنما تكون بجهود الأغنياء الذين نعى عليهم بخلهم. غير أنه استطاع إقناع المنشاوي باشا بالفكرة، فأبدى استعداده لإقامة الجامعة على نفقته بأراضيه بقرية بسوس (قرب القناطر الخيرية)، ولكن وفاة المنشاوي باشا عصفت بالفكرة، ثم لحق به محمد عبده بعد ذلك (١٩٠٥) [١] .

وفي نفس الوقت، كان الزعيم الوطني مصطفى كامل شديد الاهتمام بالفكرة، فنشر مقالا على صفحات "اللواء" – في ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ – دعا فيه القراء أن يبدوا رأيهم في مشروع الجامعة وإمكانية تحقيقه باعتباره حجر الأساس للنهضة الوطنية. وعاد للكتابة في نفس الموضوع (٨ يناير ١٩٠٥) مقترحًا أن تحمل الجامعة اسم "كلية محمد علي" وذلك بمناسبة مرور مائة عام على تولية محمد علي باشا حكم مصر. ويبدو أن مصطفى كامل أراد بذلك أن يجذب الخديوي وأمراء أسرة محمد علي لدعم المشروع؛ حتى

---

[١] سامية حسن سيد إبراهيم: الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية ١٩٠٨ – ١٩٤٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، بنات عين شمس ١٩٨٣، ص ١٥ – ١٩.

www.kotobarabia.com

يتشجع الأعيان فيتقدموا لدعمه. ونجحت المحاولة نجاحًا نسبيًا، فأيّد الأمير حيدر فاضل دعوة مصطفى كامل وتبعه بعض الأعيان في الاكتتاب للمشروع، فتم جمع نحو ثمانية آلاف من الجنيهات، ثم فترت الهمم عندما تجاهل الخديوي المشروع. وما كان له أن يفعل طالما جاءت الدعوة من مصطفى كامل، وخاصة أن علاقته بالزعيم الوطني عندئذ بلغت حدًا كبيرًا من السوء.

غير أن ذلك لم يفت في عضد مصطفى كامل، وانتهز فرصة تشكيل لجنة (عام ١٩٠٦) لجمع التبرعات لتقديم هدية له بمناسبة عودته من أوروبا بعد شنّ حملة دعاية سياسية ضد بريطانيا بسبب حادث دنشواي، فرفض الفكرة، وطالب بأن تقوم اللجنة "بدعوة الأمة كلها، وطرق باب كل مصري، لتأسيس كلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء، وتهب الأمة الرجال الأشداء الذين يكثرون في عداد خدامها المخلصين.. لأن كل مليم يزيد عن حاجة المصري، ولا ينفق في سبيل التعليم هو ضائع سدى، والأمة محرومة

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

منه بغير حق" [١] ودعا إلى وحدة الصف وتناسي الخلافات السياسية الحزبية من أجل إنجاز المشروع الذي يعود على الأمة بالخير؛ لذلك نجده يكتب إلى الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد يدعوه إلى فتح باب الاكتتاب للمشروع، معلنًا تبرعه بمبلغ خمسمائة جنيهًا مصريًا لمشروع إنشاء الجامعة.

وفي هذه الرسالة الهامة الموجهة لصاحب المؤيد، وضع مصطفى كامل تصورًا هامًا للأسس التي يجب أن يقوم عليها المشروع وهي [٢]:

أولا: أن لا تختص الجامعة بجنس أو دين، بل تكون لجميع سكان مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم، فتكون واسطة للألفة بينهم.

ثانيًا: أن تكون إدارتها في السنين الأولى في أيدي جماعة ممن يصلحون لإدارة هذا المعهد العلمي الكبير تثبت كفاءتهم للملأ.

---

[١] من مصطفى كامل إلى محمد فريد، باريس ١٩٠٦/٩/٢٤، رسالة منشورة في: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: أوراق مصطفى كامل، المراسلات، القاهرة ١٩٨٢، ص ١١٩.

[٢] سامية حسن: المرجع السابق، ص ٢١ – ٢٢ .

www.kotobarabia.com

ثالثًا: أن يكتتب ألف – على الأقل – من سكان مصر، كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه، ويجوز أن يزيد عن ذلك حبًا للوطن وللإنسانية.

رابعًا: أن يقام بناء هذه المدرسة الجامعة في بقعة خلوية خالية، من أجمل بقاع مصر على شاطئ النيل، وتقام بها حديقة من أجمل الحدائق. وبذلك لم يقحم مصطفى كامل نفسه في اقتراح نوع الدراسات التي يرى أن تقدمها الجامعة المقترحة، أو نظامها، تاركًا هذه المهمة المتخصصين الذين تسند إليهم إدارتها.

وبذلك حسم مصطفى كامل الحوار الذي دار على صفحات الجرائد عام ١٩٠٥ – ١٩٠٦ حول جدوى فكرة إقامة جامعة بالنسبة لحالة مصر الاجتماعية والثقافية، ومدى أفضلية مشروع الكتاتيب الذي روج له أنصار السياسة البريطانية في مصر على زعم أن مشروع الجامعة سابق لأوانه، وأن تعليم القراءة والكتابة لقطاع عريض من المصريين أجدى من إنفاق الأموال على مشروع الجامعة الذي لا يفيد إلا عددًا محدودًا من المصريين. وهو الحوار الذي بدأ على صفحات "المؤيد"، فكان اختيار مصطفى كامل

www.kotobarabia.com

للمؤيد منبرًا للدعوة للاكتتاب قطعًا للطريق على دعاة الكتاتيب. ووالت المؤيد نشر قوائم بأسماء المتبرعين للمشروع والمبالغ التي تبرعوا بها، فضمت القوائم أسماء بعض الأعيان وكبار الموظفين، وإن كان الإقبال محدودًا طالما كان موقف الإنجليز والخديوي مبهمًا، غير أن المشروع تجاوز – بفضل مصطفى كامل – مرحلة الفكرة وبدأ يدخل في نطاق التنفيذ بعدما أصبح موضع اهتمام الرأي العام.

ولعبت المناورات السياسية – على ما يبدو – دورها لإبعاد مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من رجال الحزب الوطني عن المشروع، ووضعه في يد أشخاص لا يثيرون مخاوف الإنجليز أو الخديوي، ممن عرفوا باعتدالهم وتعاونهم مع الحكومة. فعندما اقترحت "المؤيد" على مصطفى كامل تكوين لجنة تحضيرية من كبار المكتتبين لتنظيم الاكتتاب، ووضع خطة لتنفيذ المشروع، استجاب مصطفى كامل للاقتراح، ودعا جميع المكتتبين إلى اجتماع لانتخاب أعضاء اللجنة ورئيسها (يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦). ولكن مكان الاجتماع تغير فجأة ليعقد في بيت سعد زغلول

www.kotobarabia.com

بحجة تجنب المهاترات الصحفية، فاجتمع ٢٧ شخصًا من المكتتبين في بيت سعد زغلول وشكلوا لجنة تحضيرية من: سعد زغلول (وكيلا للرئيس)، وقاسم أمين سكرتيرًا، وحسن سعيد بك وكيل البنك الألماني الشرقي (أمينًا للصندوق) أما بقية الحاضرين فقد أصبحوا أعضاء باللجنة، وكان معظمهم من كبار الموظفين والأعيان الذين لا يثيرون شبهات الخديوي أو الإنجليز وكان بينهم عدد ممن يعدون من تلاميذ الشيخ محمد عبده، وكان من بينهم محمد فريد، ثم استبعد بعد ذلك، فلا عجب أن يبدي مصطفى كامل استياءه لهذا الأبعاد عن عمل كان صاحب المبادرة فيه، ولكنها السياسة. ولعل (حرص) أولئك الرجال على نجاح المشروع جعلهم يسعون لإزاحة رجال الحزب الوطني جانبًا إيثارًا للسلامة، ويتجلى ذلك بوضوح في النداء الذي وجهته اللجنة التحضيرية إلى سكان مصر على اختلاف أجناسهم وأديانهم، تعلن فيه الغرض من تأسيس الجامعة على النحو التالي [١]:

إن الجامعة مدرسة علوم وآداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه أو دينه.

---

[١] نفس المرجع، ص ٢٨ – ٢٩.

www.kotobarabia.com

أنه ليس لها صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها، ولا في دروسها، ما يمس بها على أي وجه كان.

إن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث وهي العالي والتجهيزي والابتدائي متعذر الآن، ولا بد من التدرج في تنفيذ المشروع، والبدء فيه بما يمكن عمله، وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره.

يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون، وهم الذين يقيدون أسماءهم ويحصلون على شهاداتها، وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية، مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التي تراها جديرة بها في المستقبل. كما يسمح لمن يريد حضور دروس الجامعة من غير تلامذتها الخصوصيين أن يحضر.

فكان هذا البيان بمثابة (إبراء ذمة) من الصلة بمصطفى كامل والحزب الوطني.

ولعل هذا يفسر الرضا الضمني الذي أبداه كرومر عن المشروع في تقريره السنوي عن عام ١٩٠٦، فراح يوجه النصح لأعضاء اللجنة بالتأني ودراسة نظم التعليم الجامعي

www.kotobarabia.com

والنظر في الصلات بين نظارة المعارف والمدارس العليا والجامعة المقترحة، ووضع نظم للدراسة والقبول ولائحة للطلاب، مع مراعاة قصر التعليم الجامعي على أبناء الأغنياء ولا يصبح متاحًا لكل راغب فيه.

غير أن الإدارة شجعت – من طرف خفي – الأعيان على التبرع لمشروع الكتاتيب الذي كان يتبناه كرومر، مما أثر على حركة التبرعات لمشروع الجامعة، ثم جاءت الأزمة المالية عام ١٩٠٧ لتلقي بظلالها على حركة التبرع للمشروعين. وقد حرص أحمد لطفي السيد على تأكيد ضرورة الاهتمام بالتعليم الأساسي إلى جانب الاهتمام بإقامة الجامعة، فكلاهما ضروري لنهضة الأمة.

وعندما عين سعد زغلول ناظرًا للمعارف بعد أسابيع قليلة من تأسيس اللجنة التحضيرية استقال من عضويتها، فحل قاسم أمين محله في موقع وكيل الرئيس، ثُم أُدخلت تعديلات على العضوية على مرحلتين حتى استقر أمر اللجنة مع نهاية ١٩٠٦، وظل منصب الرئيس شاغرًا حتى يشغله أحد أمراء العائلة الخديوية ليعطي المشروع دفعة للأمام. وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧، أبلغ الخديوي عباس الثاني اللجنة

www.kotobarabia.com

بموافقته على إسناد الرئاسة إلى الأمير أحمد فؤاد، فصادف هذا التعيين ارتياحًا عامًا لما عرف عن الأمير من تشجيع للأعمال العلمية والثقافية مما يضمن نجاح المشروع. وانصرفت اللجنة إلى وضع قانون الجامعة ونظام الدراسة فيها، بعدما تيسرت لها الموارد المالية التي تكفي لبداية تنفيذ المشروع من تبرعات وأوقاف.

وفي ٢٤ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة الفنية بسـ راي الأمير فؤاد بباب اللوق، وتقرر أن يبدأ نشاط الجامعـ ة فـ ي اتجاهين: أولهما، إيفاد بعثة من عشرة طلاب يدرس نصفهم الآداب ونصفهم الآخر العلوم، يوفدون إلى جامعات إنجلتـ را وفرنسا وألمانيا وسويسرا؛ ليكونوا نـ واة لهيئـ ة التـ دريس بالجامعة، وثانيهما، أن تبدأ الدراسة بأربعة دروس فقط هي: تاريخ الحضارة القديمة فـ ي الشـ رق، وتـ اريخ الحضـ ارة الإسلامية، وتاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية. وأن تكـ ون مدة الدراسة ثمانية شهور (نوفمبر – يونيـ و) فـ ي العـ ام، ويعطي لكل فرع من فروع الدراسة أربعين درسًا في السنة.

وأن تكون لغة التدريس العربية مع جواز إلقاء الأساتذة الأجانب لدروسهم باللغتين الإنجليزية والفرنسية؛ حتى يعود

www.kotobarabia.com

أعضاء بعثة الجامعة بعد استكمال دراستهم، فيتم التدريس بالعربية وحدها. وتقرر أن يكون التدريس مسائيًا فيما بين الخامسة والثامنة. وأن تقبل الجامعة خريجي المدارس العليا وطلبتها، وطلبة الأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي، وحددت رسوم الدراسة بأربعين قرشًا سنويًا بالنسبة للطلاب، ومائة قرشًا سنويًا لخريجي المدارس العليا، وخمسة قروش للدرس الواحد لمن شاء الاستماع إليه.

وفي ٢٠ مايو ١٩٠٨، صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين على قانون الجامعة، وتقدم حسين رشدي باشا والمسيو لوزينا بك عضو اللجنة الفنية للجامعة بالأوراق الرسمية إلى نظارة الداخلية؛ لطلب اعتراف الحكومة بالجامعة باعتبارها من المنافع العامة، وبذلك أصبح للجامعة وجود قانوني، فتم اختيار مجلس إدارة الجامعة بمعرفة اللجنة التحضيرية (في ٢٤ مايو) من خمسة عشر عضوًا حسبما جاء بقانون الجامعة.

وكان أول مجلس للجامعة مكونًا من: الأمير أحمد فؤاد (رئيسًا) – حسين رشدي باشا، وإبراهيم نجيب باشا (وكيلين) – أحمد زكي بك (سكرتيرًا) – حسن سعيد بك (أمينا

www.kotobarabia.com

للصندوق) – يعقوب أرتين باشا – الدكتور محمد علوي باشا – عبد الخالق ثروت باشا – مرقص حنا أفندي – مسيو ماسبرو – يوسف صديق بك – علي أبو الفتوح بك – علي بهجت بك – مسيو لوزينا بك – على ذو الفقار بك (أعضاء). وقام مجلس إدارة الجامعة باستئجار الدور الأول من سراي جانكليس بمبلغ ٣٥٠ جنيهًا في السنة لمدة سنة واحدة؛ لتتخذه مقرًا لها بعدما عجزت عن الحصول عن مقر مؤقت من الحكومة. وقسم الطلبة المزمع قبولهم إلى قسمين: طلبة منتسبون من خريجي المدارس العالية والخصوصية والأزهر وغيرهم ممن يلتحق بالدراسة بنية الاستمرار على حضور درس واحد فأكثر؛ للحصول على شهادة أو لقب علمي، وطلبة مستمعون متطوعون ممن يطلبون ذلك ويدفعون الرسم المقرر عنها.

وأعلنت الجامعة أنها ستمنح من يستحق من طلبتها شهادة تسمى (شهادة الدروس العالية)، ويشترط للحصول عليها أن يكون الطالب منتسبًا وأن يكون قد حضر دروس ثلاثة من أساتذتها على الأقل واشترك في التمارين العملية أو قدم بحثًا. مما يوحي أنه لم يستقر الرأي على قواعد ثابتة

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

لمنح الدرجات العلمية، وخاصة أنه لم يكن هناك اعتراف بها من جانب الحكومة ولا تعد مؤهلا للتوظف، فهي أقرب ما تكون إلى الدراسات الحرة. وحددت رسوم الدراسة للطالب المنتسب بمائة وعشرين قرشًا في السنة، وضوعفت الرسوم بالنسبة للطالب المستمع المتطوع، وظل رسم الاستماع للمحاضرة الواحدة خمسة قروش، ورسم دخول مكتبة الجامعة عشرون قرشًا سنويًا.

وفي حفل رسمي أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين يوم ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ حضره الخديوي وكبار رجال الدولة والأمراء والأعيان والقناصل الأجانب وأعضاء الجمعيات العلمية وشيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية، افتتحت الجامعة رسميًا، وكان من خطباء الحفل: الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة، والخديوي عباس حلمي الثاني، وعبد الخالق ثروت باشا، وأحمد زكي.

وأقبل على حضور دروس الجامعة خليط من الطلاب جاء الجانب الأكبر منهم من تلاميذ المدارس (٢٥٨ طالبًا)، وموظفي الحكومة (٢٤٣ طالبًا)، والمعلمين بالمدارس (٦٩ طالبًا)، وطلاب الأزهر (٤٢ طالبًا)، ورجال القضاء (١٩

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

طالبًا)، وصحافيون (١٥ طالبًا)، وتجار (١٨ طالبًا)، وعدد محدود من كبار موظفي الدولة، وضباط الجيش والبحرية، وأصحاب المهن الحرة، وهذه الأعداد تمثل طلبة الانتساب والاستماع معًا. وغنيٌّ عن البيان أن الطلاب جاءوا من أبناء الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها الاجتماعية، وهي الطبقة صاحبة المصلحة في إقامة التعليم الجامعي، والتي تبنت المطالبة به منذ نهاية القرن الماضي[١].

وفي العام الدراسي الثاني أدخل مجلس إدارة الجامعة عدة تعديلات على مناهج الدراسة التي وضعت في العام الأول، فأدخلت العلوم الطبيعية، وعلم مقارنة اللغات، ومنهج البحث التاريخي، والأدب الفرنسي. وأعلنت الجامعة عن مسابقة لتأليف كتاب في تاريخ آداب اللغة العربية في موعد أقصاه ٥ نوفمبر ١٩٠٩، وخصصت لهذا العمل جائزتين: الأولى ١٥٠ جنيهًا والثانية خمسون جنيهًا، ثم عادت فمدت المهلة لمدة عام آخر وزادت من قيمة الجائزتين لتصبح مائتي جنيه للأولى ومائة للثانية.

---

[١] الأرقام المذكورة للطلاب في العام الأول لافتتاح الجامعة، وردت في تقرير مجلس إدارة الجامعة للعام ١٩٠٨خ٨ – ١٩٠٩ (انظر، المرجع السابق، ص ٧٩).

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ونظرًا لأهمية مادة آداب اللغة العربية وحاجة الجامعة إلى من يقوم بتدريسها، قررت اللجنة الفنية إيفاد أحد خريجي دار العلوم إلى باريس لدراسة الأدب؛ ليقوم عند عودته من البعثة بتطبيق المناهج التي درسها على دراسة الأدب العربي[1].

واستعانت الجامعة باثنين من مدرسي دار العلوم للتدريس فيها. كما استعانت – فيما بعد – ببعض مدرسي الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي.

وخطت الجامعة خطوة تقدمية جريئة عندما استهلت عهدها بتخصيص قسم يقدم دراسات خاصة للنساء ومحاضرات عامة لهن. وقد قسمت المحاضرات على النحو التالي:

١. محاضرات باللغة الفرنسية في التربية والأخلاق قامت بإلقائها الآنسة كوفرور المدرِّسة بمدرسة راسين بباريس.
٢. محاضرات باللغة العربية في تاريخ مصر القديم والحديث ألقتها نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات.

---

[1] أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٦٨.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

٣. التدبير المنزلي، وقامت بتدريسه رحمة صروف.

كما ألقى بعض الأطباء المصريين والأجانب محاضرات عامة على الطالبات في الصحة العامة ورعاية الأطفال. وكان من بين المواظبات على حضور المحاضرات هدى شعراوي وصفية زغلول، وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر، وقد أصبحت رائدات للحركة النسائية في العشرينيات من هذا القرن.

وقد أثار القسم النسائي حفيظة بعض المتزمتين، فكانوا يتجمعون أمام الجامعة للتحرش بالنساء ومنعهن من الحضور لمنافاة ذلك للآداب العامة (من وجهة نظرهم). وتعرض عبد العزيز فهمي سكرتير الجامعة للانتقاد بسبب توجيهه الخطابات للسيدات لدعوتهن لحضور المحاضرات، واعتبر ذلك ماسًا بكرامة بنات العائلات. وما لبثت الجامعة أن أوقفت الدراسة بهذا القسم عام ١٩١٢[١] . فلم تكن الظروف الاجتماعية قد تهيأت بعد لقبول فكرة انتساب النساء إلى الجامعة، كما كان الإقبال على القسم النسائي محدودًا؛

---

[١] عبد المنعم الجميعي: الجامعة المصرية القديمة.. نشأتها ودورها في المجتمع، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٦ – ٤٨.

www.kotobarabia.com

فلا تختلف إليه إلا سيدات العائلات الأرستقراطية اللاتي نلن حظًا من الثقافة الأوربية.

تطور الجامعة الأهلية:

بعد مرور عامين على افتتاح الجامعة، ونجاح فكرتها، وإقبال الطلاب عليها، رأت إدارة الجامعة أن تنشئ قسمًا يكون نواة لكلية الآداب فيما بعد أطلقت عليه اسم "قسم الآداب"، ووضعت له لائحة حددت الغرض من إنشائه بحفظ "العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية" وترقيتها في الأمة بتنظيم دروس في الآداب والتاريخ وعلم أصول اللغات والفلسفة وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية". وحددت مدة الدراسة بأربع سنوات يمكن للطالب في نهايتها التقدم لامتحانات العالمية. واشترط في الطلاب الذين يقبلون بالقسم الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو ما يعادلها من الشهادات الأجنبية. وحددت مواد الدراسة العشرة على النحو التالي: آداب اللغة العربية، تاريخ آداب اللغة العربية، اشتقاق اللغات السامية، تاريخ الشرق القديم، تاريخ الأمم الإسلامية، الفلسفة العربية والأخلاق، تاريخ المذاهب الفلسفية، الجغرافيا

www.kotobarabia.com

والأنثروبولوجيا، ويختار الطالب دراسة إحدى المادتين: تاريخ آداب اللغة الإنجليزية، أو تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

وتولى حفني ناصف تدريس آداب اللغة العربية، والدكتور نللينو (الإيطالي) تدريس تاريخ آداب اللغة العربية، والدكتور ليتمان تدريس علم مقارنة اللغات السامية، والدكتور ميلوني (الإيطالي) تاريخ الشرق القديم، والشيخ محمد الخضري تدريس تاريخ الأمم الإسلامية، وسلطان محمد تولى تدريس الفلسفة العربية والأخلاق، والدكتور سانتلانا قام بتدريس الجغرافيا وعلم الشعوب (الأنثروبولوجيا) وكان تدريس تلك المواد باللغة العربية. أما مادة تاريخ آداب اللغة الإنجليزية فتولى تدريسها مستر جيل، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية المسيو لومونييه.

وكان يشترط للحصول على العالمية (الدكتوراه) النجاح في هذه المواد، ويقوم الطالب بالإضافة إلى ذلك بأداء امتحان في موضوع خاص من مادتين مختلفتين؛ كالجغرافيا والأدب مثلا أو التاريخ والفلسفة، قبل مناقشة البحث الذي يتقدم به للحصول على العالمية. وتم الاتفاق بين الجامعة ونظارة المعارف (عام ١٩١٤) على اعتماد شهادة العالمية،

www.kotobarabia.com

فاشترطت النظارة أن تمثل في لجنة الامتحان بعضوين إلى جانب الأعضاء الثلاثة من أساتذة الجامعة، وقبلت الجامعة هذا الشرط. وبذلك كانت الجامعة تمنح الدكتوراه دفعة واحدة لطلابها دون الحصول على الليسانس الذي لم يتقرر منحه إلا عام ١٩١٦، وجعل شرطًا مسبقًا للحصول على العالمية (الدكتوراه). ويبدو واضحًا أن الجامعة المصرية الأهلية تأثرت في نظامها بما كان متبعًا بالجامعات الإيطالية. فقد كان يطلق على الدرجة الجامعية الأولى الدكتوراه. وحتى بعد ما أقرت الجامعة درجة الليسانس في الآداب (عام ١٩١٦)، كانت تمنح الدكتوراه بعد عام واحد فقط من الحصول على الليسانس، كما يتضح ذلك من حالة الطالب حسن إبراهيم حسن الذي حصل على الليسانس عام ١٩٢٠ والدكتوراه عام ١٩٢١.

ومنذ عام ١٩١٦ أصبح يطلق على قسم الآداب "كلية الآداب" وتقرر أن يتولى إدارة الكلية مجلس أطلق عليه اسم "الجمعية العمومية لأساتذة كلية الآداب"، وكانت رئاسة هذه "الجمعية" لعميد الكلية أو وكيلها، وتنتخب الجمعية العميد والوكيل بالاقتراع السري أول كل عام، ويدخل في

www.kotobarabia.com

اختصاصها: وضع المناهج والخطط الدراسية، وترشيح المدرسين الجدد والإذن لهم بالتدريس، والبت في البعثات العلمية من حيث التخصصات والأفراد، ووضع النظام التأديبي للطلاب، والنظر في شئون الطلبة، ولها حق إقامة صلات علمية مع المعاهد العلمية داخل البلاد وخارجها، وبذلك استقر الكيان النظامي والأكاديمي لكلية الآداب.

وإلى جانب دراسة الآداب، كانت هناك دراسات أخرى يطلق عليها "دروس عمومية" شملت الاقتصاد السياسي والاقتصاد الزراعي. وتقرر عام ١٩١٥ إنشاء " قسم العلوم الاقتصادية والمالية" حددت فيه الدراسة بعامين دراسيين، وتولى التدريس به حسن كامل الشيشيني خريج جامعة أكسفورد في العلوم الاقتصادية، والمدرس بالتجارة العليا، والدكتور محمد فهمي عبد اللطيف خريج بعثة الجامعة بفرنسا الحاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والمالية.

كما أنشئ في نفس العام القسم الجنائي، وكانت تدرس به مواد: قانون العقوبات المقارن، وقانون الجنايات المقارن، وعلم الاجتماع الجنائي، والطب الشرعي، والأمراض النفسية وعلاقتها بالقانون الجنائي، وكانت الدراسة فيه باللغة

www.kotobarabia.com

العربية، فيما عدا المادة الأخيرة التي كانت تدرس بالفرنسية. واعتمدت نظارة الحقانية شهادة هذا القسم ومنحت خريجيه أولوية التعيين في وظائف النيابة عند تساويهم مع المرشحين لتلك الوظائف.

وفي أوائل عام ١٩١٧، استجابت الجامعة لطلب بعض الطلبة الراغبين في دراسة الحقوق، والذين لم تتوفر لهم أماكن بمدرسة الحقوق، فنظمت لهم دراسة لمنهج مدرسة الحقوق، استعانت فيه ببعض رجال القضاء، فتولى التدريس به عبد الحميد بدوي بك (القاضي)، وحسن نشأت (وكيل النيابة) والدكتور عبد السلام ذهني (المحامي)، والشيخ عبد الرحمن عيد المحلاوي (من أساتذة الأزهر). وقد أدى الطلاب الامتحانات بمدرسة الحقوق. فكانت هذه الدراسة التي نظمتها لهم الجامعة بمثابة فصل خاص لإعدادهم لامتحان الحقوق الذي قاموا بأدائه باعتبارهم منتسبين للمدرسة.

ورغم هذا النشاط، وإقبال الطلاب، ظلت الجامعة بلا مقر خاص، فأخذت من قصر الخواجة " نستور جانكليس" مقرًا لها (وكان يحتل الموقع الحالي للجامعة الأمريكية بأول

www.kotobarabia.com

شارع قصر العيني) مقابل إيجار سنوي بدأ بمبلغ ٣٥٠ جنيهًا، ثم زِيد إلى ٤٠٠ جنيهًا، فانتقلت الجامعة إلى قصر محمد صدقي باشا بشارع الفلكي عام ١٩١٥ حيث تم استئجاره بمبلغ ٢٥٠ جنيها في السنة الأولى تزيد إلى ٣٠٠ جنيهًا في السنة الثانية، وعند تجديد الإيجار عام ١٩١٩ بلغت القيمة الإيجارية السنوية ٦٠٠ جنيهًا مما أرهق ميزانية الجامعة. غير أنها لم تملك بديلا لذلك، فالأرض التي تبرعت بها الأميرة فاطمة إسماعيل لبناء الجامعة ببولاق الدكرور، والمبالغ التي تبرعت بها لم تكف لمتابعة بناء مقر الجامعة بسبب قيام الحرب الأولى عام ١٩١٤ وارتفاع تكاليف البناء، فتوقف العمل في بناء الجامعة حتى عام ١٩٢٢ عندما فكرت إدارة الجامعة في استئناف البناء. غير أن حركة البناء لم تبدأ إلا عام ١٩٢٨ بعد أن تحولت إلى جامعة حكومية. وبذلك ظلت الجامعة قائمة بسراي محمد صدقي باشا حتى منحتها الحكومة بعد تحويلها إلى جامعة حكومية سراي الزعفران بالعباسية بصفة مؤقتة؛ حتى يتم بناء حرم الجامعة الجديد.

فقد عانت الجامعة من أزمة مالية خانقة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، فتوقفت

www.kotobarabia.com

التبرعات أو كادت، وأنقصت الأوقاف الإعانة السنوية التي كانت تدفعها للجامعة إنقاصًا شديدًا، ثم أوقفتها حينًا، وأعادت صرفها حينًا آخر. كما واجهت الجامعة الصعوبات في الحصول على ريع الوقفيات التي أوقفها بعض الأفراد عليها بسبب المنازعات القانونية التي نشبت بينها وبين المستحقين في تلك الأوقاف.

ولما كان ذلك يعني نقص موارد الجامعة مما قد ينعكس سلبيًا على نشاطها، فقد اضطرت أن تكف يدها عن الإنفاق على المبعوثين، وتستدعيهم من الخارج وتسعى لدى الحكومة لإيجاد وظائف لهم لعجزها عن تشغيلهم، وأهملت دعوة الأساتذة الأجانب للتدريس فيها، ولم ينقذها إلا قيام الحكومة الإيطالية بتحمل رواتب ثلاثة من الأساتذة الإيطاليين. واضطرت إلى تخفيض رسوم الدراسة حتى لا تفقد طلابها، وخاصة أن الحكومة لم تعترف بشهاداتها لعدم خضوعها لإشراف وزارة المعارف. ولم تخرج الجامع من هذه المحنة إلا تحويلها إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

بعثات الجامعة الأهلية [1]:

كانت الجامعة حريصة منذ تأسيسها على أن تكون العربية لغة التدريس فيها، وأن تعد هيئة التدريس الخاصة بها أعدادًا علميًا سليمًا؛ حتى يكفوها مئونة الاعتماد على الأساتذة الأجانب، وحتى يلعبوا دورًا – بعد عودتهم – في تعريب المعارف الحديثة؛ لذلك بادرت بإيفاد بعثة خاصة من الطلاب المصريين، اختارتهم اللجنة الفنية بطريق الاختبار، على أن يلتزموا بالعمل في خدمة الجامعة بعد حصولهم على الدرجات العلمية اللازمة وعودتهم إلى مصر.

وكانت البعثة الأولى تضم: محمد حسن ومحمد صادق جوهر لدراسة العلوم الرياضية بجامعة كمبردج، وتوفيق سيدهم لدراسة الطبيعة بلندن، وسيد كامل لدراسة التاريخ واللغة بالسوربون، ومحمد توفيق الساوي لدراسة الآداب بالسوربون، ومحمود عزمي لدراسة العلوم السياسية والقانونية بالسوربون، ومحمود فهمي لدراسة الفلسفة بنفس

---

[1] للمزيد من التفاصيل: راجع عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص ٤٢ – ٤٥، سامية حسن: المرجع السابق، ص ١٠٧ – ١٢٠، جامعة القاهرة، العيد الماسي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٤١ – ٤٥.

www.kotobarabia.com

الجامعة، وحسن فؤاد الديواني لدراسة علم وظائف الأعضاء بجامعة ليون بفرنسا، ومحمد ولي الدين لدراسة التاريخ الطبيعي وقانون علم الصحة بنفس الجامعة، ومحمد كمال لدراسة الطب الشرعي والكيمياء بجامعة ليون أيضًا. وقد اختير هؤلاء من بين طلبة المدارس العليا الثلاثة: المهندسخانة، والحقوق، والطب.

وتبرع بعض الأعيان والذوات بتحمل نفقات دراسة عدد من أولئك الطلاب. وعينت الجامعة مشرفًا من الأساتذة الإنجليز لمتابعة دراسة أعضاء بعثة لندن، وآخر من الأساتذة الفرنسيين لمتابعة أعضاء بعثة فرنسا. وطلب بعض الأعيان ممن أو قدوا أولادهم علم نفقتهم للدراسة بهذين البلدين ضم أبنائها إلى بعثة الجامعة للاستفادة بإشرافها مع استمرارهم في تحمل نفقات الدراسة بالنسبة لأبنائهم. وعندما مرت الجامعة بأزمتها المالية، قبل المشرفون الأجانب أن يؤدُّوا أعمالهم تطوعًا. وكان المشرف يوالي الجامعة بتقارير عن التقدم الدراسي للطلاب، كما كان على الطلاب أن يكتبوا تقارير للجامعة عن أحوالهم بصورة دورية، وإلا وقعوا تحت

www.kotobarabia.com

طائلة العقاب، فيتم خصم نسبة من رواتبهم، كما حرم عليهم الزواج أثناء الدراسة بالبعثة.

وكان على عضو البعثة أن يحصل على موافقة مجلس الجامعة على موضوع رسالته قبل التقدم بها إلى الجامعة الأجنبية التي يدرس بها، وعندما يفرغ من كتابة رسالته لا يقدمها لجامعته إلا إذا رأت الجامعة المصرية صلاحيتها لذلك. وقد اتخذ هذا القرار بعد ما أثير من لفظ حول رسالة منصور فهمي عن "المرأة المسلمة" التي رأى البعض أنها تتضمن ما يمس الدين الإسلامي، وكان على عضو البعثة أن يتولى التدريس بالجامعة لمدة عشر سنوات بعد عودته، فإن لم يقبل ذلك كان عليه أن يسدد للجامعة ما أنفقته على تعليمه.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى سحبت الجامعة مبعوثيها من أوروبا؛ حتى تتحسن ظروفها المادية وتتمكن من أعادتهم للدراسة بجامعاتهم. وقد استطاعت أن تعيدهم بفضل بعض المساهمات المالية التي حصلت عليها.

واتجهت الجامعة اتجاهًا غريبًا، فقد استطاع الأمير أحمد فؤاد (رئيس الجامعة) أن يحصل من الحكومة الإيطالية على أربع مِنح لتعليم صبية من المصريين في المدارس الإيطالية

www.kotobarabia.com

حتى يصلوا إلى أعلى الدرجات العلمية، ويعودوا لخدمة الجامعة. وفعل نفس الشيء مع الحكومة الفرنسية، فحصل على ثلاثة منح لتعليم ثلاثة من الأطفال المصريين، وعلى مثلها من النمسا؛ وبذلك تم إيفاد عشرة أطفال في ثلاث بعثات لحساب الجامعة المصرية: أربعة إلى إيطاليا، وثلاثة إلى كل من فرنسا والنمسا، وكان ذلك عام ١٩١٠.

ولكن التجربة فشلت بسبب الصعوبات التي واجهت هؤلاء الصبية بالخارج، وعدم قدرتهم على متابعة الدراسة، والمتاعب التي أثارها ذووهم للجامعة بسبب عدم اطمئنانهم إلى أسلوب تربية أبنائهم في الخارج.

وبفضل اتصالات وعلاقات الأمير أحمد فؤاد بملك إيطاليا وبعض ساسة أوروبا حصلت مكتبة الجامعة على العديد من الكتب كهدية من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا. وكانت إيطاليا أكثر سخاء في عطائها لمكتبة الجامعة تليها فرنسا، وبذلك حصلت مكتبة الجامعة على المراجع الأساسية والخرائط، ونسخ من الأعمال الفنية الهامة والنوت الموسيقية، والدوريات دون أن تتحمل ميزانية الجامعة المحدودة نفقات ذلك كله. ولم تتخلف حكومة النمسا عن دعم

www.kotobarabia.com

مكتبة الجامعة عندما طلب إليها الأمير أحمد فؤاد ذلك، وحذت بلجيكا حذوها. وجاءت أدوات وأجهزة معمل الطبيعة والكيمياء هدية من الملك عمانويل الثالث ملك إيطاليا.

وتنافس بعض المثقفين المصريين وعائلاتهم في تقديم هبات الكتب للجامعة مثل محمد وسيم بك القاضي بمحكمة مصر المختلطة، وحمزة بك فهمي، ومحمد لطفي جمعة، وعائلة شفيق بك منصور، وعائلة يحيى باشا منصور يكن، وعائلة إبراهيم بك مصطفى الذي كان ناظرًا لدار العلوم، وعبد الغني بك شاكر. فقد قدمت تلك العائلات المكتبات الخاصة لرجالهم الراحلين إلى الجامعة. وبفضل هذه الهبات التي قدمتها الدول الأجنبية والأفراد والعائلات المصرية كانت نواة مكتبة الجامعة.

ورغم الأزمة المالية التي عاشتها الجامعة خلال الحرب العالمية الأولى، والموقف السلبي الذي وقفته الحكومة منها، وتخلى الأمير أحمد فؤاد عن رئاستها عام ١٩١٣، فقد استمرت تؤدي رسالتها تحت رئاسة حسين رشدي باشا الذي ظل يحتفظ برئاستها بعد توليه رئاسة الوزراء عام ١٩١٤، وإن كان قد تخلى عن رئاسة الجامعة في عام ١٩١٦ للأمير

www.kotobarabia.com

يوسف كمال، غير أنه عاد إلى رئاستها عام ١٩١٧ وظل في موقعه حتى اندمجت في الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥.

واستطاعت الجامعة الأهلية فيما بين نشأتها؛ حتى تحولها إلى جامعة حكومية أن تهيِّئ المناخ للتعليم الجامعي، وتحقق التواصل العلمي والثقافي بينها وبين المدارس العليا، فالتحق طلاب المدارس العليا بها إلى جانب دراستهم النظامية بمدارسهم، وانتدب البارزون من مدرسي مدرسة دار العلوم ومدرسي الأزهر للتدريس بها، كما استعانت بالكفايات العلمية من خارج المدارس العليا من رجال القانون والقضاء.

وساعد على تحقيق هذا التواصل العلمي والثقافي نظام الدراسة الحرة الذي يتيح لمن يريد فرصة الاستماع إلى محاضرات في لون معين من ألوان المعرفة، فازدحمت قاعات المحاضرات بطلاب جاءوا للاستزادة من المعرفة دون تطلع إلى الحصول على درجة علمية، كما لعبت مكتبة الجامعة دورًا هامًا في تحقيق هذا التواصل.

كذلك وضعت الجامعة في مرحلتها الأولى القواعد الرصينة للمعرفة العقلانية العلمانية، فها هو ذا سعد زغلول

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ينتقد خطبة أحمد زكي بك في افتتاح الجامعة التي بالغ فيها في الحديث عن مجد الإسلام، وعدَّ ذلك لا يتفق مع مناسبة افتتاح جامعة "لا دين لها إلا العلم" [١] . ونظرة إلى برامج الدراسة في الجامعة توضح اتجاهها العلماني، وحرصها على غرس قيم العلم والتفكير العلمي بين طلابها، وتدريبهم على أصول البحث العلمي ومناهجه على يد أساتذة من المصريين والأجانب.

ولا يعني ذلك أن الطابع العلماني للجامعة لم يلقَ الانتقاد من جانب العناصر المحافظة، فقد حفلت الصحافة المصرية بالمقالات التي هاجمت الجامعة، ودعت إلى جعل الدراسة "إسلامية"، وغيرها من المقالات التي شككت في جدوى هذا اللون من التعليم في مصر. غير أن الجامعة استطاعت أن تبقى نتيجة الحرص على عدم التورط في صدام مع التيار المحافظ قد يكلفها وجدوها ذاته.

هذا التواصل العلمي والثقافي الذي حققته الجامعة في المرحلة الأولى من عمرها، وهذا التراكم للخبرات الجامعية

---

[١] مذكرات سعد زغلول، كراس ٩، ص ٤٢٢ (مذكورًا في الجُميعي: المرجع السابق، ص ٣٦).

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

جعل من الجامعة المصرية الأهلية حجر الزاوية لإقامة الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل الثاني

قيام الجامعة المصرية وتطورها

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل الثاني . قيام الجامعة المصرية وتطورها

كانت سنوات الحرب العالمية الأولى بالنسبة لمصر سنوات مخاض تبشر بولادة نظام سياسي جديد، فقد شهدت بداية الحرب تغييرًا في وضع مصر الدولي؛ إذ أسقطت بريطانيا السيادة العثمانية على مصر، وخلعت الخديوي عباس حلمي الثاني، وفرضت الحماية على مصر من طرف واحد، وعينت الأمير حسين كامل "سلطانًا" لمصر، فعاشت البلاد كلها مرحلة ترقب لمستقبل مجهول ينتظرها عندما تضع الحرب أوزارها. وفهم المصريون هذا المستقبل على أنه "الاستقلال"، فتفاوتت تقديراتهم له بتفاوت مواقفهم الاجتماعية ومصالحهم.

وعلى حين رأى رجال النخبة الاجتماعية من كبار الملاك المتصفين بالاعتدال أن الاستقلال الذاتي وتنظيم العلاقة مع بريطانيا بما يحفظ لها مصالحها هو الخطوة الأولى في الطريق إلى تحقيق الاستقلال التام، لم يرضِ أبناء الطبقة الوسطى والكادحون من الفلاحين والعمال بالاستقلال التام بديلا.

www.kotobarabia.com

ورأت النخبة الاجتماعية التي احتلت مقاعد الوزارة ومناصب الإدارة أن إظهار المصريين لحسن نواياهم تجاه بريطانيا، ومساعدتهم لها خلال الحرب كفيل بإقناعها بحق مصر في الاستقلال، فبذلوا أقصى الجهد في تنفيذ كل ما طلبته سلطات الحماية من تعبئة لموارد مصر الاقتصادية لخدمة المجهود الحربي للحلفاء إلى تعبئة قوة العمل المصرية لخدمة قطاع النقل والأعمال الهندسية بالجيش البريطاني إلى تحمل الخزانة المصرية نفقات جنود بريطانيا وحلفائها في مصر مقابل أذونات الخزانة البريطانية؛ لعل بريطانيا تقدر هذه المساعدة الجليلة، فتكافئ مصر والمصريين بالاستجابة لمطالبهم الوطنية.

غير أن النخبة الحاكمة اطمأنت إلى أن الاستقلال آتٍ لا ريب فيه على أي وجه كان، ما دامت الحكومة المصرية تلبي طلبات بريطانيا. وساعد على بث الطمأنينة في نفوس حكام مصر – عندئذٍ – استقرارُ السلطة في أيديهم، فقد ظل حسين رشدي باشا رئيسًا للوزراء طوال الحرب، ولم يطرأ تغيير على هيئة الوزارة، ومن ثم كان المجال متسعًا أمام الوزارة للعمل على إعداد مصر لمرحلة الاستقلال بوضع

www.kotobarabia.com

الأسس التي يقوم عليها كيان الدولة المستقلة وهما: الاقتصاد والإدارة، دون دفع تلك الأسس من حيز الدراسة إلى حيز التطبيق؛ حتى لا يقع الصدام بالإنجليز خلال الحرب. فلا بأس من أن تعد الخطط اللازمة للسياسة الاقتصادية والإدارية في عهد الاستقلال، وتبقى في ملفاتها حتى يحين موعد التنفيذ.

كان هذا شأن وزارة حسين رشيد باشا [١] خلال الحرب العالمية الأولى، فشكلت لجنة لوضع الإطار العام لسياسة اقتصادية مصرية عرفت باسم "لجنة التجارة والصناعة" (٨ مارس ١٩١٦) ضمت في عضويتها رجال الأعمال من أهل الخبرة المصريين والمتمصرين، عقدت ٣٨ جلسة عمل واستعانت بعدد من الخبراء بينهم طلعت حرب، وانتهت إلى وضع تقرير هام للنهوض بالصناعة المصرية، وتنشيط التجارة.

---

[١] لم يهتم أحد من المؤرخين بدراسة الدور الذي لعبه حسين رشدي باشا في خدمة قضية الاستقلال الوطني خلال الحرب وعند نهايتها، فلولاه ما استطاع "الوفد المصري" أن يجمع توكيلات الأمة، ولولا التنسيق بينه وبين سعد زغلول ما نجحت خطة الوفد، وفي غمرة أحداث ثورة ١٩١٩ وتسليط الأضواء على سعد زغلول بخس حسين رشدي حقه من تقدير المؤرخين.

www.kotobarabia.com

ولما كانت الإدارة في دولة مستقلة تحتاج إلى إعداد الكوادر الإدارية والفنية، فقد أوّلت وزارة حسين رشدي باشا التعليم اهتمامًا خاصًا بفضل الجهود التي بذلها عدلي يَكَن باشا وزير المعارف، فتم ضم الكتاتيب إلى المعارف وتحولت إلى "مدارس أولية" ووضع لها نظام خاص وتحول معلموها إلى موظفين حكوميين قررت لهم رواتب شهرية، وجعلت الدراسة بها لمدة أربع سنوات، وتم إصلاح التعليم الابتدائي ونال التعليم الثانوي قدرًا من الإصلاح، كما نالت المدارس العليا نصيبًا من الاهتمام، وزادت ميزانية المعارف بنسبة ٧٩٠% عام ١٩١٨ عما كانت عليه عام ١٩١٤. وواضح أن الحكومة كانت تعمل في صمت من أجل توسيع البنية الأساسية لنظام التعليم [١] .

وانطلاقًا من هذه السياسة (غير المعلنة) فكرت وزارة المعارف في إنشاء جامعة تضم المدارس العليا القائمة عندئذ، عندما شاع اتجاه الإرسالية التبشيرية البروتستانتية في مصر إلى إقامة جامعة أمريكية بالقاهرة، وقدم عدلي يكن باشا

---

[١] لطيفة سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢٠٤ – ٢١٥.

www.kotobarabia.com

وزير المعارف مذكرة بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء، فوافق المجلس (في ٢٧ فبراير ١٩١٧) من حيث المبدأ على اقتراح وزير المعارف بإنشاء جامعة حكومية تخضع لإشراف الوزارة، وشكلت لجنة لدراسة المشروع واقتراح نظام للجامعة والهيئات المكونة لها، وما يخص أعضاء هيئة التدريس بها من قواعد ولوائح. وتولى رئاسة اللجنة إسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف، وضمت في عضويتها الدكتور كيتنج (ناظر مدرسة الطب)، والمستر والتون (ناظر مدرسة الحقوق)، والمستر شيرر (ناظر مدرسة الزراعة)، ومحمد علي المغربي (مراقب التعليم)، ومحمد عاطف بركات (ناظر مدرسة القضاء الشرعي)، وأحمد برادة (ناظر مدرسة المعلمين)، ومسيو كليش ومستر إدجار (المفتشان بالوزارة).

وحدد مجلس الوزراء اختصاص اللجنة بالنظر في تشكيل لجان فرعية لوضع المناهج الدراسية لأقسام الجامعة المقترحة، والقواعد العامة للالتحاق بها، ونظم الامتحانات والشهادات والميزانية اللازمة للمشروع، مع دراسة مدى إمكانية الاستفادة من المباني القائمة وما تحتاجه الجامعة من مباني جديدة.

www.kotobarabia.com

وفي ١٧ نوفمبر ١٩١٧، قدمت اللجنة تقريرها المبدئي إلى وزير المعارف الذي أوصت فيه بإدماج المدارس العليا في الجامعة، وأن يتولى مجلس الجامعة أمورها، ووضعت نظام الجامعة وامتحاناتها، وأوصت بضرورة الإسراع في إقامة "جامعة أميرية" لأن أي هيئة أهلية لا تستطيع النهوض بهذا العمل الذي يتطلب نفقات لا تتوفر إلا للحكومة. وأوصت اللجنة أن تكون إدارة الجامعة قائمة بذاتها، فتكون لها ميزانيتها الخاصة بها، ويرأسها وزير المعارف، ويتولى إدارتها مدير الجامعة وهيئات الجامعة الثلاث وهي: مجلس الإدارة، والمجلس العلمي، وهيئة أساتذة الأقسام. وأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضوان على الأقل يمثلان وزارة المعارف، على أن تضم الجامعة سبعة أقسام هي:

قسم الآداب (ويشمل فروعًا خاصة بالتربية والعلوم الشرقية والآثار).

قسم العلوم.

قسم الطب (ويشمل طب الأسنان).

قسم الحقوق.

قسم الهندسة والعمارة.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

قسم الزراعة والطب البيطري.

قسم التجارة والعلوم الاقتصادية.

ورأت اللجنة أن تكون اللغة العربية لغة التدريس الأساسية بالجامعة، واقترحت إنشاء قسم للترجمة والنشر لينقل إلى اللغة العربية المراجع الأساسية في كل علم من العلوم التي تدرس بالجامعة، ويعرّب المصطلحات العلمية، ويشجع نشر المؤلفات العربية. على أن يتم – في المرحلة الانتقالية – الاحتفاظ بالمدرسين الأجانب على أن يستبدل بهم – تدريجيًّا – مدرسين مصريين يستخدمون اللغة العربية [١].

وكما احتفظت الوزارة بتقرير "لجنة التجارة والصناعة" دون أن تتخذ قرارًا بشأنه، احتفظت – أيضًا – بتقرير "لجنة مشروع الجامعة "، فلم تكن الظروف عندئذ تسمح باتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة، حتى إذا انتهت الحرب العالمية الأولى، وشهدت مصر ما شهدته من ثورة شعبية تطالب بالاستقلال، وانقشعت سحب الموقف السياسي عن تصريح ٢٨ فبراير

---

[١] يعود فضل التأريخ لعمل هذه اللجنة إلى د. سامية حسن في رسالتها للدكتوراه اعتمادًا على وثائق وزارة المعارف، للمزيد من التفاصيل، راجع:
سامية حسن: الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية ١٩٠٨ – ١٩٤٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، بنات عين شمس، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٢٩ – ١٣٢.

www.kotobarabia.com

١٩٢٢ الذي أعطى مصر استقلالا منقوصًا، فأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ بريطانيا بالتحفظات الأربعة التي سلبت مصر جوهر الاستقلال، وأعلن قيام "المملكة المصرية" وأصبح السلطان أحمد فؤاد (أول رئيس للجامعة الأهلية) ملكًا، عادت الحكومة إلى تقرير لجنة مشروع الجامعة عام ١٩١٧ تنفض عنه غبار الزمن، وتبحث أمر وضعه موضع التنفيذ، فوضع في خريف ١٩٢٣ مشروع لائحة الجامعة الجديدة، كما وضع مشروع الأمر العالي بإنشاء الجامعة.

وفي لقاء تم بين أحمد لطفي السيد والملك فؤاد، ذكر له الملك أن الحكومة تعتزم إنشاء جامعة تضم المعاهد والمدارس العليا، وأنه يمكن اعتبار الجامعة المصرية كلية الآداب فيها. وبذلك جاءت مبادرة ضم الجامعة المصرية إلى الجامعة الحكومية من جانب الملك فؤاد نفسه، مما يعكس اهتمامه بضمان مستقبل الجامعة التي اشترك في تأسيسها.

ونقل أحمد لطفي السيد فكرة الملك إلى مجلس إدارة الجامعة، فاتخذ قرارًا (في ديسمبر ١٩٢٣) بتسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية، وفوض حسين

www.kotobarabia.com

رشدي باشا – رئيس الجامعة – في توقيع الاتفاق الخاص بذلك مع وزير المعارف.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وقع حسين رشدي الاتفاق مع أحمد زكي أبي السعود باشا وزير المعارف، فتنازل بمقتضاه عن كل ما تمتلكه الجامعة المصرية من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية على الشروط التالية:

أن تكون الجامعة المصرية معهدًا عامًا محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هي الحال في جامعات أوروبا.

أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالي الذي لا يشمل سوى كلية الآداب بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين، وأن تضم إليها كلية العلوم، ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.

أن تستعمل نقود الجامعة البالغ قدرها نحو ستة وأربعين ألف جنيه في البناء احترامًا لشروط بعض الواقفين.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين. أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤي – نظرًا لحالته الشخصية – أن يبقى أستاذًا بكلية الآداب.

أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضوٌ أو أكثر في مجلس إدارة قسم الآداب، وفي مجلس إدارة الجامعة، وذلك في الدور الأول من التشكيل استيفاءً لآثار النهضة القومية التي أوجدت الجامعة المصرية.

وقد تولى صياغة هذا المحضر التاريخي لجلسة مجلس إدارة الجامعة، ووضع شروط الاتفاق مع وزارة المعارف، أحمد لطفي السيد، وأورد النص الكامل له في مذكراته الشخصية [١] .

وشكلت وزارة المعارف لجنة برئاسة إسماعيل حسنين باشا وكيل الوزارة (الذي رأس لجنة مشروع الجامعة عام ١٩١٧ على نحو ما ذكرنا)، ضمت في عضويتها ممثلين لمدارس: الحقوق، والمعلمين العليا، والطب، والجامعة المصرية، لوضع نظام الدراسة لكليات الجامعة الأربع وهي:

---

[١] انظر: أحمد لطفي السيد: قصة حياتي، كتاب الهلال ١٣١، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٨٤ – ١٨٨.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الآداب، والحقوق، والعلوم، والطب. مع مراعاة مرحلة الانتقال من نظام المدارس العليا إلى نظام الجامعة بالنسبة لكليتي الحقوق والطب. وتولت اللجنة وضع لائحة تحدد اختصاصات رئيس الجامعة ومديرها ومجلس إدارتها، وأعضاء هيئة التدريس بكلياتها وسلطات الكليات والشهادات التي تمنحها وخطط الدراسة بها ومناهجها.

ويذكر أحمد لطفي السيد أن قانون الجامعة قد رُوعي في وضعه أن تكون رسالة الجامعة أبعد من أن تُحَد بحدود معينة "فجاء نص رسالتها مرِنا يتسع لكل ما تقدر عليه من الألوان المختلفة لخدمة العلم والقيام بالتعليم. وقد جاء في مادته الثانية أن (اختصاص الجامعة يشمل كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها. وعلى وجه العموم، فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل لرقي الآداب والعلوم في البلاد)" [1]، فإذا أضفنا إلى ذلك ما جاء بالبند الأول من اتفاق الجامعة المصرية مع وزارة المعارف، أدركنا مدى حرص جيل الرواد على إطلاق طاقات الجامعة

---

[1] المرجع السابق، ص ١٨٩.

www.kotobarabia.com

لخدمة العلم دون حدود أو قيود من منطلق الحرص الشديد على استقلال الجامعة وحريتها في أداء رسالتها.

وفي ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة المصرية ونظامها نص في مادته الأولى على إنشاء جامعة تسمى "الجامعة المصرية" ومقرها مدينة القاهرة وتتكون من كليات: الآداب، والعلوم، والطب (وتشمل فرع الصيدلة)، وكلية الحقوق، وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد. ونصت المادة الثالثة على أن يكون للجامعة المصرية "شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية، ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها، وتدير أموالها المنقولة والثابتة وتتصرف فيها" طبقاً لأحكام القانون.

ونص القانون على أن يكون وزير المعارف الرئيس الأعلى للجامعة، ويدير الجامعة مدير يعين بمرسوم، بناءً على طلب وزير المعارف العمومية يتولى إدارة الجامعة من النواحي العلمية والإدارية، ويمثل الجامعة في جميع ما لها وما عليها، ويعين وكيل الجامعة بأمر من وزير المعارف

www.kotobarabia.com

وينوب عن المدير في كل اختصاصاته في حالة غيابه. ويدير كل كلية "ناظر" يعينه وزير المعارف بعد أخذ رأي مجلس الكلية، ويضم مجلس الكلية الناظر ووكيل الكلية الذي ينتخبه مجلس الكلية كل عام من بين أعضائه، والأساتذة ومساعدو الأساتذة في الكلية، وعضو تعيّنه كل وزارة لها اهتمام خاص بأعمال الكلية، ولكل مجلس كلية الحق في أن يضم إليه عضوين على الأكثر ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية.

أما مجلس الجامعة فيتألف من المدير (رئيسًا)، وعضوية الوكيل وناظر كل كلية وعضوان يمثلانها ينتخبهما مجلس الكلية سنويًا، وعضو من وزارة المالية يعينه وزير المالية، وخمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويختص مجلس الجامعة بالنظر في شئون التعليم والامتحانات ومنح الدرجات العلمية واستثمار أموال وإيرادات الجامعة والتصرف فيها.

ونص القانون على أن يتولى وزير المعارف تعيين الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس؛ بناء على طلب مجلس

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة. على ألا تسري على جميع العاملين بالجامعة شروط التوظف المعمول بها في الحكومة.

ونصت المادة السابعة عشر على أن "تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية". واعتبرت شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثانٍ) كافية – بصفة مؤقتة – للالتحاق بالجامعة إلى أن توضع الأحكام الخاصة بلائحة قبول الطلاب [١] .

وهكذا جاء القانون مقيدًا لحركة الجامعة على غير ما كان يشتهي جيل الرواد، فأعطى القانون لوزير المعارف سلطات واسعة لتعيين المدير والوكيل وأعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعة وخمسة من أعضاء مجلسها، كما أخضع أعضاء هيئة التدريس للقوانين الخاصة بموظفي الدولة، وسنرى – فيما بعد – كيف أدى استخدام الوزير للسلطات التي منحها له القانون بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة إلى تفجير قضية استقلال الجامعة (مارس ١٩٣٢).

---

[١] أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها في مصر، القاهرة ١٩٢٦، ص ٤١٢ – ٤١٦.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وكان عدد طلاب الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ يبلغ ٢٣٨١ طالبًا، وبدأت بميزانية قدرها ثلاثمائة ألف جنيه، ومنحتها الحكومة ٩٠ فدانًا لبناء كليات الآداب والحقوق والعلوم والمكتبة ومساكن الطلاب والملاعب، كما منحتها ٤٠ فدانًا لكلية الطب ومستشفاها بمنيل الروضة، وأنفقت ١٣٨ ألف جنيه على تشييد كليتي الآداب والحقوق والمكتبة، وقدرت تكلفة مباني كلية العلوم ٣٥٠ ألف جنيه، وكلية الطب والمستشفى الجامعي نحو المليون من الجنيهات [١] .

وعندما بدأت الدراسة بالجامعة المصرية في أكتوبر ١٩٢٦ ، لم يكن بناء الحرم الجامعي قد تم، فأعدت مباني ملحقة بقصر الزعفران (بالعباسية) لتأوي كلية الآداب وكلية العلوم بصفة مؤقتة. وفي أكتوبر ١٩٢٩ انتقلت كلية الآداب إلى مبناها بحدائق الأورمان بالجيزة، ثم تبعتها كليات الحقوق والعلوم والطب.

وبعد تشييد مبنى مكتبة الجامعة، ورثت مكتبة الجامعة الأهلية، وضمت إليها المكتبات الخاصة التي أهديت للجامعة مثل مكتبة الأمير إبراهيم حلمي التي كانت تضم ١٦ ألف

---

[١] قليني فهمي باشا: مذكرات، ج .٢، ص ٨٤.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مجلد، ومكتبة أحمد طلعت التي ضمت بعض المخطوطات القيمة والكتب النادرة باللغات الشرقية والعربية، واشترت الحكومة مكتبة المستشرق الألماني "سيبولد" وكانت تضم عشرة آلاف مجلد قدمتها لمكتبة الجامعة. وفي عام ١٩٣٢ بلغت مقتنيات الجامعة ١٥٠ ألف مجلد. واستمرت المكتبة في النمو حتى تجاوز رصيدها المليون كتاب، إضافة إلى المجلات العلمية ومجموعات من أوراق البردي والعملات القديمة[١] .

وبرزت مشكلة التقييم الرسمي لشهادات الجامعة، وكان قانون تأسيس الجامعة (١٩٢٥) قد عادل شهادات الحقوق والطب بتلك التي كانت تمنحها مدرسة الحقوق ومدرسة الطب قبل الانضمام للجامعة، وأرجأ البتَّ في شهادات الآداب والعلوم. ونوقش الأمر بالبرلمان، فأصدر مجلس الوزراء قرارًا في (٢٠ يناير ١٩٣٠) يقضي بأن يعين الخريجون الحاصلون على شهادات الجامعة المصرية في وظائف الحكومة براتب قدره خمسة عشر جنيها، فاستقرت الدراسة بالجامعة وزاد الإقبال عليها.

---

[١] جامعة القاهرة: العيد الماسي، ص ٦٢.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وفي عام ١٩٣٥، استجابت الحكومة لتوصية اللجنة التي شكلتها لوضع الأسس التي تقوم عليها الجامعة، فقررت إدماج مدارس: الهندسة الملكية والزراعة العليا والتجارة والطب البيطري في الجامعة المصرية على أن تعتبر الثلاثة الأول كليات وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب[١] .

وشهد عام ١٩٣٥ – أيضًا – صدور عدد من القوانين الخاصة بتنظيم الجامعة ولوائحها ونظم الدراسة بها، لعل أهمها ما جاء بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥، فقد أدخل هذا القانون تعديلا على هيئات الجامعة لتصبح على النحو التالي:

١. مدير الجامعة ويعين بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف.

٢. مجلس إدارة الجامعة، ويتكون من المدير (رئيسًا) وعضوية وكيل وزارة المعارف، ووكيل وزارة المالية، وعمداء الكليات، وأربعة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف من بين ذوي الخبرة في شئون التعليم العالي بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنة التعليم في إحدى كليات

---

[١] نفس المرجع، ص ٦٤.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الجامعة، ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٣. مجلس الجامعة، ويتكون من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ومن عضوين من كل كلية ينتخبهما مجلسها لمدة سنتين من بين الأساتذة ذوي الكراسي.

وعلى حين كانت اختصاصات مجلس إدارة الجامعة إدارية ومالية محضة، كانت اختصاصات مجلس الجامعة مقصورة على شئون التعليم والامتحانات ومنح الدرجات العلمية بمختلف مراتبها، وما يتصل بشئون الطلاب، كما يقوم بانتخاب وكيل الجامعة.

وأدخل القانون لقب "العميد" بدلا من "الناظر"، وأصبح العميد بعين من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية، ويصدر وزير المعارف قرار تعيين العميد لمدة ثلاث سنوات، وينتخب مجلس الكلية "الوكيل" سنويًا من الأساتذة ذوي الكراسي [١].

---

[١] أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح ١٩٢٦ – ١٩٤٠، القاهرة ١٩٤٠، جـ ١، ص ٦٩٠ – ٦٩٥.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وحدد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشأن أعضاء هيئة التدريس ثلاث مراتب هي: الأساتذة ذوو الكراسي، والأساتذة المساعدون، والمدرسون، واشترط في المدرس الحصول على درجة الدكتوراه وفي الأستاذ المساعد أن يكون قد شغل وظيفة مدرس لمدة أربع سنوات أو قضى في خدمة الحكومة ثماني سنوات، وفي الأستاذ ذي الكرسي أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد لمدة أربع سنوات أو قضى في خدمة الحكومة اثنتى عشر سنة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على البكالوريوس أو الليسانس. وأدخل تعديل على القانون عام ١٩٣٥ اشترط فيمن يرشحون لوظائف الأساتذة المساعدين أو الأساتذة ذوي الكراسي أن تكون لهم "أبحاث قيمة مبتكرة". وحددت كراسي الأستاذية بجميع كليات الجامعة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٣٥. وتضمن القانون نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس بما في ذلك طريقة تشكيل لجان التحقيق، ونظام الفصل في دعاوي التأديب، والعقوبات التأديبية.[١]

---

[١] المرجع السابق، ص ٦٩٩ – ٧٠٣.

www.kotobarabia.com

ووضعت لائحة للطلاب صدرت بمرسوم عام ١٩٣٣ حددت بداية العام الدراسي بيوم السبت الأول من أكتوبر على أن تنتهي الدراسة يوم ١٥ مايو، وقسمت السنة الدراسية إلى فصلين تعطل الدراسة بينهما لمدة عشرة أيام. وميزت اللائحة بين الطلاب النظاميين الذين يقيدون للحصول على درجات علمية، والطلاب المنتسبين الذين كان لهم حق متابعة الدراسة دون الحصول على درجة علمية. وأقرت اللائحة نظام الاستماع دون التقيد بشروط سوى استئذان العميد. وعددت اللائحة الجرائم التأديبية ومن بينها الاشتراك في مظاهرات لها صفة سياسية، والاشتراك في المسائل السياسية بواسطة الصحف [١]، ويفسر ذلك في ضوء ظروف الانقلاب الدستوري، وممارسات حكومة إسماعيل صدقي التي صدرت اللائحة في عهدها.

وهكذا استكملت الجامعة لوائحها ونظمها فيما يتصل بالدراسة وشئون أعضاء هيئة التدريس وشئون التدريس وشئون الطلاب ولوائح الكليات على مدى عشر سنوات، وضعت خلالها أسس متينة للتعليم الجامعي في مصر، واتجه

---

[١] نفس المرجع، ص ٧٠٧ – ٧١١

www.kotobarabia.com

تعديل نظام الجامعة عام ١٩٣٥ إلى توسيع صلاحيات مجالسها، وإكسابها قدرًا من الديمقراطية باشتراك مجالس الكليات في اختيار العمداء، وكذلك انتخاب مجلس الجامعة لوكيل الجامعة من بين عمداء الكليات ومن الملاحظ أن المشرع اتخذ من هذا النظام إطارًا مرجعيًّا له عند صياغة القوانين الخاصة بتنظيم الجامعة في الخمسينيات والسبعينيات.

أمَا وقد استقر نظام الجامعة في منتصف الثلاثينيات، فلْنُلقِ نظرة على تطور كليات الجامعة، سواء تلك التي بدأت بها الجامعة عند تأسيسها، أو ضُمت إليها في عام ١٩٣٥ أو أنشئت فيما بعد ذلك التاريخ.

١- كلية الآداب:

تمتد جذور كلية الآداب – كما رأينا – إلى الجامعة الأهلية التي انتظمت في الجامعة منذ عام ١٩٢٥، وبدأت الدراسة بالكلية في أكتوبر ١٩٢٥ بقصر الزعفران بالعباسية، ثم انتقلت إلى المبنى المخصص لها في حرم الجامعة عام ١٩٢٩، واستقر قسم الجغرافيا بمبنى خاص بشارع الرماحة بالجيزة. وعندما ضاقت مبانيها بطلابها شيّد لها في حرم

www.kotobarabia.com

الجامعة عام ١٩٣٧ ملحقٌ لقسمي اللغة الإنجليزية والتاريخ، ثم أضيف إليها ملحق آخر كبير افتتح عام ١٩٨٣.

وبدأت الكلية بخمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية واللغات الشرقية، وقسم اللغات الأوروبية، وقسم التاريخ، وقسم الجغرافيا، وقسم الفلسفة، بالإضافة إلى معهد الآثار (١٩٣٣)، ومعهد اللغات الشرقية وآدابها (١٩٣٩)، ومعهد التحرير والترجمة والصحافة (١٩٣٩)، ومعهد الدراسات السودانية (١٩٤٧)، الذي استقل عن الكلية عام ١٩٥٠ ثم عاد إليها عام ١٩٥٤، باسم "معهد الدراسات الأفريقية". وكانت المعاهد تمنح الدبلومات والدكتوراه في التخصصات المختلفة المتصلة بها.

ثم تحول قسم اللغة العربية واللغات الشرقية إلى قسمين هما: اللغة العربية وآدابها، واللغات الشرقية وآدابها، وأنشئ قسم للدراسات الأوروبية القديمة (اليونانية واللاتينية). وتحول قسم اللغات الأوروبية إلى أقسام: اللغة الإنجليزية وآدابها واللغة الفرنسية وآدابها، ثم أنشئت – فيما بعد – أقسام اللغة الألمانية وآدابها، واللغة اليابانية وآدابها، واللغة الإسبانية وآدابها. وتحول قسم الفلسفة إلى قسم للفلسفة، وعلم

www.kotobarabia.com

النفس، ثم انفصل علم النفس في قسم مستقل، وأُنشئَ قسمٌ لعلم الاجتماع، وآخر للمكتبات والوثائق.

أما بالنسبة لمعاهد الدراسات العليا الملحقة بالكلية، فقد أصابها التغيير أيضًا، فأُلغي معهد اللغات الشرقية وآدابها عند إنشاء قسم بهذا الاسم يمنح درجة الليسانس في إحدى اللغات الفارسية أو التركية أو العبرية، وتحول معهد الآثار إلى قسم الآثار (١٩٥٥)، وتحول معهد التحرير والترجمة والصحافة إلى قسم الصحافة (١٩٥٤)، ثم انفصل القسمان عن الآداب ليكونا كلية الآثار وكلية الإعلام (عام ١٩٧٠)، وأخيرًا تأسس بالكلية مركز الدراسات النفسية (١٩٨٧).

وهكذا لعبت كلية الآداب دورًا رياديًّا في تاريخ التعليم الجامعة، فكانت نواة هذا التعليم عندما بدأت بها الجامعة عام ١٩٠٨، ثم كانت مهدًا للدراسات الإنسانية والأدبية، ووضعت أسس الدراسات العليا في تلك المجالات.

وتعاقَبَ على عمادة الكلية منذ عام ١٩٢٥ أستاذان أجنبيان هما: الأستاذ هنري جرجيوار (يونيو ١٩٢٥ – يناير ١٩٢٨) ثم الأستاذ جوستاف ميشو (يناير ١٩٢٨ – نوفمبر ١٩٣٠)، قبل أن يلي أمرها جيلٌ الرواد وعلى رأسهم

www.kotobarabia.com

الدكتور طه حسين، والدكتور منصور فهمي، والأستاذ محمد شفيق غربال، والأستاذ أحمد أمين، والدكتور حسن إبراهيم حسن والدكتور عبد الوهاب عزام وغيرهم من الأساتذة الأعلام.

ولمع من بين خريجي الكلية رواد الفكر والثقافة في مصر، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: طه حسين، وعبد الوهاب عزام، وأحمد أمين، وسهير القلماوي، وشوقي ضيف، ولويس عوض، ورشاد رشدي، ومصطفى عبد الرازق، وإبراهيم بيومي مدكور، وعثمان أمين، وزكي نجيب محمود، ومصطفى سويف، وعلي عبد الواحد وافي، ومحمد عوض محمد، ومحمد مصطفى زيادة، وجمال حمدان، وأحمد عزت عبد الكريم، والكاتب الكبير نجيب محفوظ، والشاعر صلاح عبد الصبور، وغيرهم من عمالقة الإبداع الأدبي والثقافي في مصر والعالم العربي.

٢- كلية الحقوق:

كانت كلية الحقوق من بين الكليات الأساسية التي بدأت بها "الجامعة المصرية" عام ١٩٢٥، وقد حرصت الجامعة على تحويل "مدرسة الحقوق" إلى كلية جامعية تضارع

www.kotobarabia.com

الكليات الأوروبية، فأسندت إدارة الكلية إلى الأستاذ ليون ديجي لمكانته العلمية وواسع خبرته الإدارية (نوفمبر ١٩٢٥- مارس ١٩٢٦)، وفي تلك الفترة الوجيزة، ثم تحضير أهم لوائح الجامعة وتحديد وظائفها.

وفي ٢٦ يونيو ١٩٣٣، صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع اللائحة الأساسية لكلية الحقوق، ثم أدخلت عليها تعديلات بمرسومين صدرا في مايو وسبتمبر ١٩٣٥. وبموجب تلك اللائحة كانت الكلية تمنح الدرجات العلمية الآتية:

- درجة الليسانس في الحقوق.
- دبلومات الدراسات العليا في: القانون الخاص – القانون العام – الاقتصاد السياسي.
- درجة الدكتوراه في الحقوق.

ومدة الدراسة للحصول على الليسانس أربع سنوات تدرس فيها: الشريعة الإسلامية، والقانون المدني، والتاريخ العام للقانون، والقانون الروماني، والقانون التجاري البري والبحري، وقانون المرافَعات المدنية والتجارية، والقانون الجنائي، وقانون تحقيق الجنايات، والقانون الدستوري،

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

والقانون الإداري، وعلم المالية والتشريع المالي، والقانون الدولي الخاص، والقانون الدولي العام، والاقتصاد السياسي والإحصاء واشترطت اللائحة حصول الطالب على ٦٠% من مجموع النهايات الصغرى للنجاح في الامتحان.

أما بالنسبة للدبلومات، فقد كانت مدة الدراسة سنة واحدة لكل دبلوم، وحددت مواد الدراسة لكل دبلوم بثلاث مواد إجبارية، ومادة رابعة يختارها الطالب من بين ثلاث مواد اختيارية. ولا يسمح للطالب بالتحضير لدرجة الدكتوراه إلا بعد حصوله على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا. ثم أنشئ معهد للدراسات الجنائية بمرسوم صد عام ١٩٣٨[١]، مضيفًا بذلك مجالا جديدًا للدراسات العليا. وأنشئ مركز البحوث والدراسات القانونية والتدريب المهني القانوني (في أغسطس ١٩٧٩) ملحقًا بكلية الحقوق.

وبعد الأستاذ ليون ديجي، تعاقَب على عمادة الكلية الأستاذ أحمد أمين، والدكتور محمد كامل مرسي، والدكتور عبد الرازق السنهوري، والدكتور محمد صالح، والأستاذ علي محمد بدوي، والدكتور محمد مصطفى القللي، والدكتور

---

[١] انظر: الوقائع المصرية، العدد ١٢٦ لسنة ١٩٣٨.

www.kotobarabia.com

محمد حامد فهمي، والدكتور السعيد مصطفى السعيد، والدكتور محمد عبد المنعم بدر، والدكتور محمود مصطفى، والدكتور جابر جاد عبد الرحمن، والدكتور عبد المنعم البدراوي، والدكتور جميل الشرقاوي، والدكتور محمود نجيب حسني، والدكتور أحمد فتحي سرور، والدكتور فتحي والي.

وكانت كلية الحقوق قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعدها المصدر الذي استمدت منه مصر الساسةَ ورجال الحكم والإدارة، فقدمت لمصر حتى الآن – اثني عشر رئيسًا للوزراء، وعشرة من رؤساء مجالس النواب والأمة والشعب، وستة من رؤساء مجلس الشيوخ، وما يزيد على مائة وزير تولى بعضُهم وزارات المعارف، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والعدل والخارجية.

وتولى سبعة من خريجي الحقوق رئاسة جامعة القاهرة هم: الأستاذ أحمد لطفي السيد، والدكتور محمد كامل مرسي، والـ دكتور الس عيد مص طفى الس عيد، والـ دكتور ج ابر

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

عبد الرحمن، والدكتور صوفي أبو طالب، والدكتور محمود نجيب حسني (الرئيس الحالي للجامعة)[١] .

وفضلا عن ذلك، أمدت الكلية مصر والعالم العربي بفقهاء القانون الكبار الذين لعبوا دورًا بارزًا في تحديث التشريع في مصر والوطن العربي؛ مثل الأستاذ الدكتور عبد الرازق السنهوري والأستاذ الدكتور وحيد رأفت، والدكتور عبد الحميد بدوي، وغيرهم من أعلام الفقه القانوني في مصر والعالم العربي.

٣- كلية العلوم:

ترجع نشأة كلية العلوم إلى عام ١٩٢٥، فكانت الكلية المستحدثة الوحيدة بني الكليات الأربع التي بدأت بها الجامعة. وبدأت الدراسة بالكلية في أكتوبر ١٩٢٥ بملحق سراي الزعفران بالعباسية، ثم نقلت – فيما بعد – إلى مبناها بحرم الجامعة.

وانفردت كلية العلوم عن غيرها من كليات الجامعة بنظام للدراسة في مرحلة البكالوريوس يجمع بين الدراسة

---

[١] انظر قوائم من تولوا المناصب الكبرى من خريجي الحقوق في: جامعة القاهرة: العيد الماسي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٨٩ –٩٤.

www.kotobarabia.com

العامة والتخصص في أحد فروع العلوم، فتضمنت اللائحة الأساسية للكلية (القانون ٦٢ لسنة ١٩٣٣) النص على أن الكلية تمنح درجة البكالوريوس العامة أو الخاصة في العلوم. واشترط للحصول على درجة البكالوريوس العامة متابعة الدراسة مدة أربع سنوات، فيختار الطالب في السنتين الأوليين أربع من المواد الآتية: الرياضة البحتة – الرياضة التطبيقية – الطبيعة – الكيمياء – علم النبات – علم الحيوان – الجيولوجيا. ووزعت هذه المواد على ثلاث مجموعات، فضمت المجموعة الأولى: الرياضة البحتة، والرياضة التطبيقية، والطبيعة، والكيمياء. وضمت المجموعة الثانية: الطبيعة، والكيمياء، وعلم النبات، وعلم الحيوان. وضمت المجموعة الثالثة: الكيمياء، والجيولوجيا، وعلم النبات، وعلم الحيوان. وكان على الطالب دراسة مواد المجموعة التي يقع اختياره عليها في السنة الأولى، ثم يختار في السنة الثانية مجموعة من بين خمس مجموعات للمواد ضمت كل منها – هذه المرة – ثلاث مواد.

www.kotobarabia.com

أما في السنتين الثالثة والرابعة، فيختار من المادتين من المواد الثلاثة؛ لتصبح أساسية وتظل المادة الثالثة كمادة فرعية.

واشترط في الطالب الذي يتقدم للحصول على درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم، أن يكون ناجحًا في جميع مواد القسم الأول (الفرقتان الأولى والثانية) وأن يدرس في السنتين الثالثة والرابعة إحدى مواد التخصص التالية: الرياضة – الفلك – الطبيعة – الكيمياء – علم النبات – علم الحيوان – الجيولوجيا. ولا تمنح درجة البكالوريوس الخاصة في العلوم إلا للطلاب الذين ينجحون مع الحصول على مرتبة الشرف الأولى أو الثانية.

ومعنى ذلك أن طالب البكالوريوس – خاصةً – يُعدّ ليكون متخصصًا في أحد فروع التخصص، ومع ذلك لم يشترط في طالب الماجستير أن يكون حاصلا على هذه الدرجة (البكالوريوس الخاصة في العلوم)، وكان الالتحاق

www.kotobarabia.com

بالماجستير متاحًا للجميع. وكانت الكلية تمنح درجة الدكتوراه في الفلسفة ودرجة الدكتوراه في العلوم [١].

وكانت الكلية قد بدأ . بستة أقسام هي: الرياضيات – الفيزياء – الكيمياء – النبات – علم الحيوان – الجيولوجيا، ثم أنشئ – بعد ذلك – قسم علم الحشرات، وقسم الفلك والأرصاد الجوية، واستحدث قسما الجيوفيزياء والبيوفيزياء في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢ على التوالي.

وعند إنشاء كلية العلوم، كان معظم أعضاء هيئة التدريس من الأجانب باستثناء عدد محدود من المصريين، كما كان يرأس أقسام الكلية أساتذة من الأجانب، فيما عدا قسم الرياضيات الذي رأسه أول أستاذ مساعد مصري هو الدكتور علي مصطفى مشرفة، كما كان أول عميد للكلية من المصريين.

وكانت كلية العلوم تقوم– حتى عام ١٩٨١ – بإعداد طلاب كليات الطب، والطب البيطري، والصيدلة، والأسنان من طلاب السنة الإعدادية بهذه الكليات، حتى تم إلغاء هذا

---

[١] للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد محمد حسن وآخر، مجموعة القوانين واللوائح، ج١ ص ٧٥٠ – ٧٥٨.

www.kotobarabia.com

النظام في العام الجامعي ١٩٨١ – ١٩٨٢. وقامت الكلية بتأسيس أول محطة للأحياء البحرية بالغردقة عام ١٩٣٠، ولم تمضِ سنوات حتى أصبحت ذات مكانة علمية عالمية، وأنشئ بها متحفٌ فريد للكائنات البحرية في منطقة البحر الأحمر، ثم مكتبة قيمة، ومجلة علمية مرموقة، ووفد إليها الكثير من علماء التخصص في الغرب لإجراء البحوث والدراسات. ويرجع الفضل في ذلك كله إلى الدكتور كروسلاند والدكتور حامد عبد الفتاح جوهر الذي يُعد من أبرز علماء العالم في هذا التخصص. وأنشأت الكلية فرعًا للمحطة بمنطقة عتاقة بالسويس عام ١٩٤٧، ثم تحولت المحطة إلى معهد لعلوم البحار (عام ١٩٤٨) وانتقلت تبعية المعهد إلى وزارة البحث العلمي (١٩٦٣) ثم أكاديمية البحث العلمي (١٩٧١).

وأنشأت الكلية معشبة قسم النبات (عام ١٩٢٦)، وتضم الآن أكبر مجموعة مرجعية للنباتات الزهرية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ويرجع الفضل فيما وصلت إليه المعشبة من مكانة علمية طيبة إلى جهود رواد التخصص وعلى رأسهم الأستاذة فيفي تاكهولم (العالمة السويدية).

www.kotobarabia.com

وبفضل هبات ومساعدات الهيئات الدولية زودت المعشبة بالأجهزة والمراجع الهامة، وتم إنشاء مكتبة فريدة من نوعها في النباتات المصرية، وما يرتبط بها من فروع العلم والمعرفة، ثم افتتاحها عام ١٩٧٩ باسم "مكتبة فيفي تاكهولم التذكارية". وتصدر المعشبة نشرة علمية تطبع بالخارج، كما تم إصدار "موسوعة نباتات مصر".

وتضم الكلية أيضًا متحفًا للحشرات أنشئ عام ١٩٥٢ ليضم مجموعة الأستاذ حسن أفلاطون، ثم أصبح الآن يضم أكثر من سبعين ألف عينة حشرية من أربعة آلاف نوع من الحشرات. ويعتبر المتحف الوحيد في نوعه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وارتبط بكلية العلوم جيل الرواد من علماء مصر الذين تبوَّءُوا مراكز قيادية ومراكز دولية، نذكر منهم على سبيل المثال الدكتور علي مصطفى مشرفة رائد علوم الرياضيات في مصر، والدكتور أحمد زكي رائد علوم الكيمياء، والدكتور حسن شاكر أفلاطون رائد علم الحشرات، والدكتور حسين محمد سعيد رائد علم النبات، والدكتور أحمد مصطفى رائد علم الكيمياء العضوية، والدكتور عبد المعبود الجُبيلي

www.kotobarabia.com

رائد الكيمياء النووية في مصر، والدكتور محمد رضا مندور رائد علم الفلك، والدكتور محمد كامل محمود رائد كيمياء النسيج في مصر، والدكتور محمد عبد الفتاح القصاص رائد علوم البيئة في مصر، والدكتور حامد عبد الفتاح جوهر رائد علوم البحار في مصر.

وقد تتلمذ على هؤلاء جيل آخر تبعته أجيال من العلماء، لعل أبرزهم الدكتور محمد مرسي أحمد، والدكتور مصطفى كمال حلمي، والدكتور أحمد رياض تركي، وغيرهم ممن لعبوا دورًا كبيرًا في تطوير البحث العلمي في مصر والعالم العربي، وشاركوا في نشاط الهيئات والجمعيات العلمية الدولية.

٤- كلية الطب:

تمثل كلية الطب الركن الرابع من الأركان التي قام عليها كيان "الجامعة المصرية" عام ١٩٢٥. وقد ألحقت بها مدرسة طب الأسنان عند إنشائها ثم ألحقت بها مدرسة الصيدلة عام ١٩٢٧. وعندما وضعت اللائحة الأساسية لكلية الطب (مرسوم بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٣٩). أصبحت كلية الطب تشمل ما يلي:

www.kotobarabia.com

مدرسة الطب، معهد القاهرة للصحة وطب البلاد الحارة، مدرسة طب الأسنان، مدرسة الصيدلة، مدرسة الممرضات والمولدات والمدلكات والزائرات الصحيات، المستشفى التعليمي.

أما مدرسة الطب، فكانت تمنح درجة البكالوريوس في الطب والجراحات وست دبلومات في تخصصات: طب وجراحة العيون، الأشعة والكهرباء الطبية، الطب الشرعي، طب الأطفال، أمراض النساء والتوليد، الباثولوجيا الإكلينيكية. كما تمنح درجة الماجستير في الجراحة، ودرجة الدكتوراه في الطب. بينما كان معهد الصحة وطب البلاد الحارة يمنح دبلومين؛ أحدهما في الصحة العامة، والآخر في طب البلاد الحارة وصحتها.

وكانت مدة الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة خمس سنوات ونصف سنة دراسية، وتتناول الدراسة مقررًا علميًا وعمليًا، وكانت موزعة على النحو التالي:

في السنتين الأولى والثانية، يدرس الطالب: التشريح البشري (ويدخل فيه علم الأجنة)، والفسيولوجيا (ويدخل فيها

www.kotobarabia.com

الهستولوجيا والفسيولوجيا التجريبية، والكيمياء الفسيولوجية وعلم النفس الطبيعي) ويكون الامتحان الأول لدرجة البكالوريوس في هذه المواد.

في السنة الثالثة يدرس الطالب: الأقربازين (وتدخل فيه المـ ـادة الطبيـ ـة وفـ ـن تركيـ ـب العقـ ـاقير)، والباثولوجيـ ـا، والبكتريولوجيا، ومبادئ الأمـ ـراض الباطنـ ـة والجراحـ ـة، والأشعة والكهرباء الطبية.

في الفترة الباقية من مدة الدراسـ ـة يـ ـدرس الطالـ ـب: الأمراض الباطنة، والجراحة، والرمـ ـد، وأمـ ـراض النسـ ـاء والتوليد، والطب الشرعي، وعلم الصحة والطـ ـب الوقـ ـائي. ويتلقى الطلاب في هذه المواد مقررات إضافية في الفـ ـروع الخاصة المتصلة بها.

وكانت الكلية تمنح درجة الماجستير في الجراحـ ـة فـ ـي أحد الفروع الآتية: جراحة عامة، جراحة المسالك البوليـ ـة، جراحة العظام، أمراض النساء والتوليـ ـد، جراحـ ـة الأذ ف والأذن والحنجرة، الرمد وجراحة العيون. واشترط للحصول على هذه الدرجة النجاح في مقرر الدراسة وإعـ ـداد رسـ ـالة

www.kotobarabia.com

علمية أو كتابة مقال في موضوع تحدده لجنة الامتحان خلال ثلاث ساعات.

أما بالنسبة لدرجة الدكتوراه في الطب، فكانت تمنح في أحد الفروع الآتية: الطب الباطني العام، أمراض الأطف ال، طب البلاد الحارة، الصحة العامة، الطب الشرعي، العل وم الفنية. واشترط للحصول على هذه الدرجة اجتياز الامتح ان في مقررات الدراسة وإعداد رس الة علمي ة يناقش فيها الطالب. أما بالنسبة لدرجة الدكتوراه في الصحة العامة، فكان على الطالب أن يقدم بدلا من الرسالة تقريرًا مفصلا عن الحالة الصحية في منطقة يكون قد عاينها بنفسه.

وكانت مدة الدراسة للحصول على أحد الدبلومات سنة واحدة، فيما عدا دبلومي "الأشعة والكهرباء الطبية" و"الباثولوجيا الإكلينيكية" فكانت مدة الدراسة ثماني ة عشر شهرًا. وحددت اللائحة نظام الدراسة ومقرراتها لكل واحد من تلك الدبلومات [1].

---

[1] راجع نص اللائحة في: "أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح، ج١، ص ٧٣٠ – ٧٣٧.

www.kotobarabia.com

واستقر الرأي مع هذا التوسع في تنظيم كلي ة الط ب، على إقامة مستشفى جديد يسع ١٢٠٠ سرير عل ى الط راز الحديث، وتجديد الكلية وتجهيزها بالمعامل، وكان ذلك ع ام ١٩٢٧. ووقع الاختيار على جزيرة الروض ة مكانً ا له ا، ووضع حجر الأساس ف ي ١٦ ديس مبر ١٩٢٨، وس ميت "مستشفى فؤاد الأول" (ثم تغير اسمها بعد الث ورة ليص بح: مستشفى المنيل الجامعي)، وبعد ذلك ضم إلى كلي ة الط ب مستشفى جمعية رعاية الطفل بأبي الريش.

وبصدور القانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٠، ث م تحوي ل مدرستي الصيدلة وطب الأسنان إلى كليتين مس تقلتين، ث م أنشئ المعهد العالي للتمريض تابعًا لكلية الطب. وفي نوفمبر ١٩٥٩، أنشئ معهد السرطان، واعتبر من أقسام الكلية حتى استقل عنها عام ١٩٦٨.

وقد لعبت كلية الطب دورًا هامًا في تخريج الأطباء من مختلف التخصصات لمصر والعالم العرب ي، ب ل ينتش ر خريجو الكلية في مواقع طبية وعلمي ة هام ة بمستش فيات وجامعات أوروبا وأمريكا، فضلا عن البلاد العربية. وقامت الكلية بإعداد الكوادر من هيئات التدريس لكليات الطب الت ي

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

أنشئت – فيما بعد – في مصر، مثل: طب الإسكندرية (١٩٤٢)، وطب الدمرداش (١٩٤٧) وقد تولت كلية الطب إدارة مستشفى الدمرداش وكلية طب العباسية، حتى أصبحت تابعة لجامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) عام ١٩٥٠. ثم كليات طب أسيوط (١٩٦٠)، والمنصورة (١٩٦٢)، وطنطا، والأزهر (١٩٦٤)، والزقازيق (١٩٧٠).

وتولى عمادة كلية الطب في السنوات الأولى لانضمامها إلى الجامعة أستاذان إنجليزيان، هما الدكتور ولسون (مايو ١٩٢٥ – مارس ١٩٢٦) والدكتور مادن (مارس ١٩٢٦ – أبريل ١٩٢٩)، ثم تولاها الأساتذة المصريون وفي مقدمتهم الدكتور علي إبراهيم باشا (١٩٢٩ – ١٩٤١)، ثم تعاقب على العمادة كوكبة من الأساتذة الأعلام في تخصصاتهم هم: الدكتور سليمان عزمي باشا، والدكتور إبراهيم شوقي باشا، والدكتور مصطفى فهمي سرور بك، والدكتور عبد الوهاب مورو باشا، والدكتور عبد الله الكاتب، والدكتور أحمد حندوسة، والدكتور محمد إبراهيم، والدكتور محمود عبد الحميد عطية، والدكتور عبد العزيز سامي، والدكتور علي حسن سرور، والدكتور حسن إبراهيم، والدكتور حسن

www.kotobarabia.com

حمدي، والدكتور يحيى طاهر، والدكتور هاشم فؤاد (الذي لعب دورًا كبيرًا في تطوير الكلية وتنظيمها)، وغيرهم.

٥- كلية الهندسة:

رغم أن التعليم الهندسي كان أول ما أقيم بمصر من نظم التعليم الحديث في عهد محمد علي (على نحو ما رأينا)، ورغم استمرارية مدرسة المهندسخانة لما يزيد على القرن (مع سنوات انقطاع محدودة)، فإن "مدرسة الهندسة الملكية" لم تنضم إلى الجامعة المصرية عند إنشائها، كما لم ينضم إليها عدد آخر من المدارس العليا (كالزراعة والتجارة والطب البيطري)؛ إذ رأى القائمون على مشروع الجامعة التروي في ضم هذه المدارس العليا حتى تستكمل الجامعة إطارها التنظيمي، وتتهيأ لتوسيع نشاطها؛ لذلك تأخر انضمام هذه المدارس العليا إلى الجامعة حتى عام ١٩٣٥، فأصبحت تحت مظلة الجامعة، وعدلت من نظمها ولوائحها بما يتناسب مع رسالة الجامعة.

ولم يقتض ضم "مدرسة الهندسة الملكية" إلى الجامعة إقامة مباني لها، فقد كانت تحتل المبنى الذي أقيم لها خصيصًا عام ١٩٠٥، (وهو المبنى الحالي المواجه للحرم

www.kotobarabia.com

الجامعي)، ثم أضيفت للمبنى أقسام جديدة، مثل مبنى قسم الهندسة الكهربية (١٩٣٢)، ومبنى قسم التعدين (١٩٥٢)، ثم مبنى دراسة السنة الإعدادية (١٩٧١)، ثم مبنى النادي (١٩٧٧).

وكانت بداية كلية الهندسة بأربعة أقسام هي: قسم الهندسة المدنية، وقسم العمارة، وقسم الهندسة الميكانيكية، وقسم الهندسة الكهربية. وكانت مدة الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس أربع سنوات تسبقها سنة إعدادية.

واستمر تطور التخصصات بالكلية، فأضيفت أقسام هندسية لخدمة قطاعات متخصصة، بدأت تتزايد أهميتها في المجتمع وهي: قسم الهندسة الكيماوية (١٩٤٣)، قسم هندسة المناجم والبترول (١٩٤٤)، وقسم هندسة الطيران (١٩٥٤) وقسم هندسة الفلزات (١٩٦٢)، وأخيرًا قسم الهندسة الحيوية الطبية والمنظومات (١٩٧٧).

وأصبحت الكلية تضم الآن ثلاثة عشر قسمًا علميًا هي: قسم الرياضيات والفيزيقا الهندسية، قسم العمارة، قسم الهندسة الإنشائية، قسم الري والهيدروليكا، قسم الأشغال العامة، قسم هندسة القوى الميكانيكية، قسم التصميم

www.kotobarabia.com

الميكانيكي والإنتاج، قسم ميكانيكا الطيران، قسم الإلكترونيات والاتصالات الكهربائية، قسم القوى والآلات الكهربية، قسم الهندسة الكيماوية، قسم هندسة المناجم والبترول والفلزات، ثم قسم الهندسة الحيوية الطبية والمنظومات.

وبالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الهندسة في مختلف فروع التخصص، تمنح كلية الهندسة دبلوم الدراسات العليا في الهندسة المدنية (سبع دبلومات)، والهندسة الميكانيكية (خمس دبلومات)، والهندسة الكهربية (خمس دبلومات)، ودبلوم واحد في العمارة (تخطيط المدن). كذلك تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في تخصصات الهندسة المختلفة وفي العمارة.

ويمثل نشاط أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة معظم أعمال مركز التخطيط التكنولوجي وبحوث التنمية لخدمة المجتمع، الذي يشرف على بحوث مشتركة مع وزارات النقل والكهرباء والطاقة، والصناعة في موضوعات حيوية وهامة مثل: الموارد المائية – ترشيد الطاقة ومصادرها، تخطيط المدن والمجتمعات الجديدة.

www.kotobarabia.com

وقد لعبت كلية الهندسة دورًا بارزًا في إرساء دعائم كليات الهندسة بجامعات الإسكندرية وعين شمس وأسيوط، وأمدتها بالكوادر التدريبية، كما قام على عاتقها خدمة خطة التنمية الاقتصادية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، سواء في القطاعات المدنية أو العسكرية، ويكفي أن نذكر أعمال إنشاء السد العالي، ومشروعات التوسع الصناعي بعد إقامة القطاع العام، وتطوير قناة السويس، والمصانع الحربية، وغير ذلك من مشروعات شارك أساتذة الهندسة في تصميمها وتنفيذها بقدر ما شارك خريجوها في إرساء دعائمها.

وفي عهد ثورة يوليو كان خريجو الهندسة من صناع القرار ورجال الحكم، فاحتلوا جانبًا من المكانة التي احتكرها خريجو الحقوق ردحًا طويلا من الزمان. وخلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة كان أكثر من ثلث الوزراء من المهندسين، وتولى رئاسة الوزراء ثلاثة من المهندسين هم: محمد صدقي سليمان، والدكتور عزيز صدقي، والدكتور مصطفى خليل.

وتولى عمادة كلية الهندسة في أول عهدها أستاذ أجنبي هو الدكتور شارل أندريا (أغسطس ١٩٣٥ – أغسطس

www.kotobarabia.com

١٩٣٧)، وهي الفترة التي وضعت فيها نظم الدراسة بالكلية لإدماجها في نسيج الجامعة، ثم تعاقب الأساتذة المصريون على عمادتها على التوالي، وكان أول عميد مصري هو الدكتور عبد الرحمن الصاوي، ثم تبعه المهندس محمد شفيق عبد الرحمن، والدكتور إبراهيم أدهم الدمرداش، والدكتور عبد العزيز صالح، والمهندس محمد شريف نعمان، والدكتور أنور خفاجي، والدكتور حسن محمد إسماعيل، والدكتور محمد عبده السعيد وغيرهم من أقطاب أساتذة التخصصات الهندسية المختلفة.

٦- كلية الزراعة:

أدمجت "مدرسة الزراعة العليا" بالجامعة عام ١٩٣٥، وكانت تحتل موقعها الحالي بالقرب من ميدان الجيزة منذ عام ١٩٠٢. ووضعت لائحتها الأساسية عام ١٩٣٨ (قانون رقم ٨١)، فتحددت مدة الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس في الزراعة بأربع سنوات دراسية، يدرس خلالها الطلاب مقررات في: الزراعة، فلاحة البساتين، علم النباتات الزراعية، الكيمياء الزراعية، تربية الحيوان، تربية النحل، علم الوراثة، الألبان، علم الحشرات، الطب البيطري،

www.kotobarabia.com

إليكترولوجيا الزراعة، المساحة، الهندسة الزراعية، إمساك الدفاتر، الطبيعة، علم الحيوان، الاقتصاد والتعاون، الصناعات الزراعية.

وبمرور الزمن تطورت الأقسام العلمية بكلية الزراعة نحو إرساء دعائم التخصصات المختلفة، فبعد أن كانت الكلية تضم ستة أقسام عند إنشائها – ككلية جامعية – هي: الزراعة، علم النباتات الزراعية، الكيمياء الزراعية، علم الحشرات الاقتصادي، فلاحة البساتين، الألبان والصناعات الزراعية، أصبحت الآن تضم ثلاثة عشر قسمًا هي: الاقتصاد الزراعي والإرشاد، الأراضي، المحاصيل، البساتين، الحشرات الاقتصادية والمبيدات، الحيوان والنمالوجيا الزراعية، النبات الزراعي وأمراض النبات، والوراثة، الميكروبولوجيا الزراعية، الإنتاج الحيواني، الكيمياء الحيوية الزراعية، الصناعات الغذائية والألبان، الهندسة الزراعية.

وفي أغسطس ١٩٤٣، أنشئت الدراسات العليا بكلية الزراعة، فأصبحت الكلية تمنح درجتي الماجستير في

www.kotobarabia.com

الزراعة ودكتوراه الفلسفة في الزراعة، وذلك في مختلف التخصصات العلمية بالكلية.

وعلى عكس الكليات الأخرى كان عمداء كلية الزراعة منذ انضمامها إلى الجامعة من المصريين، فكان أول عميد لها الأستاذ محمود توفيق حفناوي، وتبعته كوكبة من الأساتذة الرواد الذين تركوا بصماتهم على نظام الدراسة بالكلية.

وكانت كلية الزراعة – وما زالت – صاحبة الريادة فيما يتصل بالتجارب والبحوث الزراعية في مصر والبلاد العربية وكثير من البلاد الأفريقية والآسيوية الصديقة، وكان ذلك حافزًا للكلية لإنشاء مركز التجارب والبحوث الزراعية، وهو يشتمل على مزارع كلية الزراعة التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٠٠ فدان بما فيها من حظائر للحيوانات وأماكن للدواجن ومعامل أبحاث في المجالات المختلفة، ومبنى إعداد الحاصلات الزراعية للتخزين والتصدير.

ويتجه نشاط المركز إلى مجالين هما: الإنتاج الزراعي والميكنة الزراعية، والتعليم والإرشاد الزراعي. وتشارك في نشاط المركز أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وبعض الجامعات الأمريكية.

www.kotobarabia.com

ونظرًا لأهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، حرصت الدولة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ على إسناد وزارة الزراعة إلى متخصصين من خريجي وأساتذة الزراعة. وقد بلغ عدد من تولوا وزارة الزراعة من خريجي الكلية (حتى الآن) ثمانية عشر وزيرًا إلى جانب وزيرين للتخطيط، وآخرين للتموين. وتولى أربعة عشر من خريجي الكلية منصب المحافظ.

٧- كلية التجارة:

انضمت "مدرسة التجارة العليا" إلى الجامعة المصرية في أغسطس ١٩٣٥، مع غيرها من المدارس العليا (على نحو ما ذكرنا من قبل)، وتم وضع اللائحة الأساسية لكلية التجارة عام ١٩٣٨ (القانون رقم ٨٢)، فنصّ على أن تمنح الكلية درجتي البكالوريوس في التجارة، والماجستير في التجارة. وتحددت سنوات الدراسة بالنسبة لدرجة البكالوريوس بأربع سنوات دراسية يدرس خلالها الطلاب مقررات في التخصصات التالية: المحاسبة، الإحصاء، إدارة وتنظيم الأعمال التجارية والصناعة، الاقتصاد السياسي،

www.kotobarabia.com

التاريخ الاقتصادي، الجغرافيا الاقتصادية، الرياضة (التجارية والمالية والبحتة)، القانون اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية.

واشترط للحصول على الماجستير في التجارة متابعة الطالب للدراسة لمدة سنتين في مقررات يحددها مجلس الكلية، وأن يقدم الطالب بحثًا مبتكرًا في موضوع يقره مجلس الكلية.

ثم جعلت الكلية التخصص في مرحلة البكالوريوس في السنتين الثالثة والرابعة وقسّم منهجهما إلى قسمين: أحدهما تجاري، والآخر اقتصادي. وانقسم القسم التجاري إلى ثلاث شعب هي: المحاسبة، إدارة الأعمال التجارية، إدارة الأعمال الصناعية. كما قسم القسم الاقتصادي إلى شعبتين هما: "العلوم الاقتصادية" و"العلوم السياسية". وربطت درجة الماجستير بواحد من التخصصات الأربعة: المحاسبة، إدارة الأعمال، الاقتصاد، العلوم السياسية. وفي عام ١٩٥٠، أنشئت دراسة الدكتوراه للشعب المختلفة، وفي عام ١٩٥٩، أنشئت بالكلية دبلومات للدراسات العليا، مدة كل منها سنتين دراستين في المحاسبة وإدارة الأعمال.

www.kotobarabia.com

وقد تم إعادة النظر في البرامج كلها عندما تقرر إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فاقتصرت الدراسة بالكلية على تخصصين فقط هما: المحاسبة وإدارة الأعمال. وفي عام ١٩٦٤، أضيف تخصص ثالث هو: التأمين، وأصبحت الدراسة موحدة في الفرق الثلاث الأولى، ثم يكون التخصص في الفرقة الرابعة. وفي عام ١٩٦٧، أنشئت درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في التأمين.

وأصبحت الكلية تمنح ثلاث دبلومات في المحاسبة هي: المحاسبة، والتكاليف، والحسابات الحكومية. وخمس دبلومات في إدارة الأعمال هي: التسويق، والتمويل، والإدارة العامة، وإدارة المستشفيات، والقوى العاملة. وثلاث دبلومات في التأمين هي: تأمينات الحياة، تأمينات عامة، تأمينات اجتماعية.

وقد اتسع النشاط العلمي لكلية التجارة بعد افتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وإنشاء كلية التجارة هناك عام ١٩٥٥؛ حيث قامت الأقسام العلمية بالكلية (المحاسبة، إدارة الأعمال، الرياضة، التأمين) بالإشراف على التعليم بكلية التجارة بالفرع.

www.kotobarabia.com

ولعبت الكلية دورًا رياديًّا في تخريج الكوادر التجارية والإدارية والاقتصادية التي تم على أيديها تمصير الشركات والبنوك العامة في مصر، وتولى عدد من خريجي الكلية مناصب رئيسية في الشركات التجارية والمالية والبنوك، وتولى بعضهم رئاسة مجالس إدارتها. كما قدمت الكلية لمصر نحو عشرة من وزراء التجارة والاقتصاد والتموين، وثلاثة من السفراء، وأحد وزراء الخارجية (إسماعيل فهمي)، ورئيسًا للوزراء (الدكتور عبد العزيز حجازي)، فضلا عن كبار رجال الأعمال الذي قام على أكتافهم بنيان الاقتصاد الوطني، والأساتذة الذين ساهموا في بناء كليات التجارة في الجامعات المصرية والعربية، وخبراء الهيئات الدولية.

٨- كلية الطب البيطري:

كانت "مدرسة الطب البيطري" رابعة المدارس العليا التي ضمت إلى الجامعة المصرية في أغسطس عام ١٩٣٥، وقد ألحقت - عندئذٍ - بكلية الطب شأنها في ذلك شأن مدرستي الصيدلة وطب الأسنان. ثم استقلت بنفسها عن كلية الطب (سبتمبر ١٩٣٨) دون أن تصبح كلية فظل يطلق عليها

www.kotobarabia.com

"مدرسة الطب البيطري" حتى عام ١٩٤٦، عندما اتخذ مجلس الجامعة قرارًا باعتبارها "كلية".

وقد تم وضع اللائحة الأساسية لمدرسة الطب البيطري عشية استقلالها عن كلية الطب (سبتمبر ١٩٣٨ – القانون رقم ٨٥)، فأصبحت تمنح ثلاث درجات علمية هي: درجة البكالوريوس في الطب البيطري، ودرجة الماجستير في الطب البيطري، ودرجة الدكتوراه في الطب البيطري.

وحددت مدة الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس بخمس سنوات دراسية، تدرس خلالها المواد التالية: الكيمياء، الطبيعة، علم الحياة، بحث العظام، التشريح، علم الأجنة، علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا)، بحث الأنسجة الدقيقة (هستولوجيا)، سياسة الحيوان، التشريح المرضي (باثولوجيا)، الطفيليات، البكتريولوجيا، علم الأقربازين (بما في ذلك المادة الطبية والسموم وفن تركيب العقاقير)، قانون الصحة، الجراحة والتشريح الجراحي، التوليد، الطب البيطري الشرعي، الكشف على اللحوم، الكشف على لحوم الأسماك، الأمراض الباطنة، أعمال إكلينيكية، فن ركوب الخيل.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وكان الراغبون في الحصول على درجة الماجستير من حملة بكالوريوس الطب البيطري يقومون بدراسات وأبحاث في مادة (تخصص) يقرّها مجلس إدارة المدرسة، ويقدم الطالب في نهاية دراسته رسالة عن نتائج أبحاثه. أما بالنسبة للدكتوراه، فعلى الطالب أن يقدم رسالة تتضمن أبحاثًا مبتكرة في الطب البيطري تقر لجنة الامتحان بفائدتها العلمية.

وتولى إدارة "مدرسة الطب البيطري" مجلس إدارة يرأسه ناظر المدرسة، ويضم في عضويته الأساتذة ذوي الكراسي والأساتذة المساعدين، وأستاذًا ذا كرسي من كل كلية من كليات الطب والزراعة والعلوم، ينتخبه مجلس كل كلية من هذه الكليات، ومدير قسم الطب البيطري بوزارة الزراعة أو من ينوب عنه. ويكون لمجلس إدارة المدرسة من الاختصاصات ما لمجالس الكليات، كما يكون ناظر المدرسة عضوًا بمجلس إدارة الجامعة وبمجلس الجامعة [١] .

وفي عام ١٩٥٤، عدلت مناهج الدراسة بكلية الطب البيطري وفق أحدث النظم الجامعية، فأصبح طلاب السنة

---

[١] المرجع السابق، ص ٧٤٦.

www.kotobarabia.com

الإعدادية يدرسون جميع موادها في كلية العلوم كما هو الحال بالنسبة إلى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان.

أما طلاب السنتين الأولى والثانية، فيدرسون الوراثة وتربية الحيوان في مزرعة كلية الزراعة، وذلك جريًا على سياسة توحيد الأقسام المتناظرة في الجامعة. وأدخل نظام للتدريب بمقتضاه يتدرب طلاب السنة الثالثة والمنقولون إلى السنة النهائية، وكذلك طلاب السنة النهائية، في المستشفيات البيطرية لمدة شهر على الأقل خلال فترة الإجازة الصيفية. كما ضم مستشفى الحيوان بكلية الزراعة إلى الكلية؛ حيث يتدرب الطلاب على أمراض حيوانات الزراعة، فضلا عن تدريبهم في المستشفى الأصلي بالكلية. كذلك فصلت مادة الولادة وأمراضها، والتلقيح الصناعي عن مادة الجراحة لأهميتها الاقتصادية. وفي عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ أدخلت الكلية ضمن مناهج الدراسة مادة مراقبة الأغذية استجابة لرغبة وزارة الصحة لاستخدام الأطباء البيطريين للتفتيش على اللحوم ومنتجات الألبان. وفي عام ١٩٥٩، أدخلت الكلية ثلاث مواد هي: أمراض الدواجن، الأمراض المشتركة، التشخيص المعملي.

www.kotobarabia.com

وفي عام ١٩٦٤، اشتملت البرامج التعليمية على مادة الإحصاء الحيوي ومادة الفيرولوجيا، وامتدت الدراسة للحصول على البكالوريوس إلى خمس سنوات ونصف.

ويوجد بالكلية الآن ثمانية أقسام، بكل قسم منها عدة تخصصات تتراوح ما بين اثنين وخمسة تخصصات، وبذلك يصل عدد المواد التي تدرس إلى ثمانية وعشرين تخصصًا تواكب أحدث نظم التعليم في العالم.

وبدأت الدراسة بدبلوم الدراسات العليا عام ١٩٧٠، حيث أنشأت الكلية سبع دبلومات تخصصية هي: دبلوم التلقيح، ودبلوم صحة الحيوان ورعايته، ودبلوم جراحة الحيوان، ودبلوم أمراض الحيوان، ودبلوم مراقبة الأغذية، ودبلوم أمراض الدواجن، دبلوم الباثولوجيا الإكلينيكية، كما تطورت الدراسات الخاصة بالماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات.

وعند انضمام مدرسة الطب البيطري إلى الجامعة ملحقة بكلية الطب، كان يتولى نظارتها الكابتن كروسي حتى عام ١٩٣٧، وتولى النظارة بعده الدكتور عبد العزيز نعمان (١٩٣٧ – ١٩٤٦)، فوقع على عاتقه وضع نظم الدراسة

www.kotobarabia.com

وتطوير المناهج بما يتلاءم مع وضع المدرسة كمعهد جامعي. وعندما تحولت إلى كلية كان أول عميد لها هو الدكتور السيد فؤاد، وخلفته كوكبة من الأساتذة المرموقين في تخصصاتهم.

٩- كلية دار العلوم:

ظلت دار العلوم تؤدي رسالتها في تخريج المتخصصين في اللغة العربية كمعهد تابع لوزارة المعارف العمومية حتى ٥ مارس ١٩٤٦، عندما صدر قانون بضمها إلى الجامعة لتصبح كلية من كلياتها (القانون ٣٣ لسنة ١٩٤٦) مع احتفاظها بصبغتها العلمية الخاصة التي تميزت بها. وتم وضع اللائحة الأساسية للكلية عام ١٩٤٨.

وفي ظل الوضع الجديد لكلية دار العلوم، ظلت تستقبل طلبتها من حملة الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها إلى عام ١٩٥٢ حين فتحت أبوابها لحملة الثانوية العامة من البنين، ثم بدأت تقبل حملَتها من البنات اعتبارًا من عام ١٩٥٣.

١٠- كلية الصيدلة:

www.kotobarabia.com

كان انضمام "مدرسة الصيدلة" إلى الجامعة عام ١٩٢٧ ملحقة بكلية الطب شأنها في ذلك شأن "مدرسة طب الأسنان" التي سبقتها في الانضمام إلى الجامعة بعامين.

وعند وضع اللائحة الأساسية لكلية الطب (نوفمبر ١٩٣٩) خصص الباب الخامس منها لمدرسة الصيدلة، ويتضح منه أن مدة الدراسة للحصول على درجة بكالوريوس في الصيدلة كانت ثلاث سنوات دراسية. وكان على الطالب المنقول إلى السنة الثالثة أن يقضي فترة تدريب مدتها أربعة أشهر بإحدى الصيدليات التي يحددها مجلس كلية الطب.

وكانت المدرسة تمنح دبلومين للدراسات العليا؛ أحدهما دبلوم الكيمياء التحليلية للأغذية والعقاقير، والآخر دبلوم التحليل الكيميائي الحيوي، ومدة الدراسة في كل منهما سنتان دراسيتان. كذلك كانت المدرسة تمنح درجة الماجستير في الصيدلة بعد نجاح الطالب في المقررات التي يحددها مجلس كلية الطب، وأجازت اللائحة إعفاء الطالب من بعض تلك المقررات إذا أذن له بتقديم رسالة علمية في التخصص.

وفي عام ١٩٥٥، صدر قانون بتحويل مدرسة الصيدلة إلى "كلية الصيدلة" وبذلك استقلت عن الطب وأصبح لها كيان

www.kotobarabia.com

خاص، وعدلت مناهج الدراسة، وأدخلت مواد جديدة تتناسب مع التقدم العلمي في صناعة الدواء، وأصبحت سنوات الدراسة للحصول على بكالوريوس الصيدلة أربع سنوات زيدت إلى خمس سنوات عام ١٩٥٩، بإضافة السنة الإعدادية.

ولعبت الكلية دورًا رائدًا في تزويد مصر والعالم العربي والدول الأفريقية بالصيادلة المتخصصين، وخاصة أن تحولها إلى كلية تزامن مع تنمية صناعة الدواء في مصر التي كان خريجو الكلية جنودها المجهولين.

كذلك نشطت الدراسات العليا بالكلية منذ مطلع الأربعينيات، فبالإضافة إلى الدبلومات والماجستير، أنشئت درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الصيدلية المختلفة عام ١٩٥١. وعلاوة على ذلك تقوم الكلية بأبحاث علمية مشتركة مع بعض الجامعات الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

١١- كلية طب الأسنان:

كانت مدرسة طب الأسنان من أوائل المدارس التي ارتبطت بكلية الطب، وانضمت إلى الجامعة مع انضمام كلية الطب إليها عام ١٩٢٥. وعندما وضعت اللائحة الأساسية

www.kotobarabia.com

لكلية الطب (نوفمبر ١٩٣٩) خصص الباب الرابع منها لمدرسة طب الأسنان، فنص فيه على أن المدرسة تمنح درجة البكالوريوس في طب وجراحة الأسنان بعد دراسة مدتها أربع سنوات دراسية. وأجازت اللائحة منح هذه الدرجة للحاصلين على درجة أو دبلوم في الطب من جامعة أو معهد علمي معترف به على أن تنظم لهم دراسة خاصة مدتها ٢٣ شهرًا يحصلون بعدها على بكالوريوس طب وجراحة الأسنان.

كذلك كانت "مدرسة طب الأسنان" تمنح درجة الماجستير في جراحة الأسنان بعد اجتياز الطالب الامتحان في المقررات التي يحددها مجلس كلية الطب على أن يقدم الطالب – إضافة إلى ذلك – رسالة تقبلها الكلية ويناقش فيها، أو يكلف بكتابة مقال في موضوع تحدده لجنة الامتحان خلال مدة ثلاث ساعات.

وفي عام ١٩٥٥، تحولت مدرسة طب الأسنان إلى "كلية طب الأسنان" وأصبح لها كيانها الخاص بها، فعدلت برامج الدراسة بها بما يتناسب مع وضعها الجديد، فزيدت سنوات الدراسة للبكالوريوس إلى خمس سنوات بإضافة السنة

www.kotobarabia.com

الإعدادية، وأدخلت تخصصات فنية جديدة في علوم طب الأسنان المختلفة، مثل جراحة الفم، وطب الفم، وطب الأسنان للأطفال، وتقويم الأسنان وغيرها تمشيًّا مع التطور الحديث في هذا المجال.

وتقوم الكلية بدور علاجي كبير؛ إذ يتردد عليها نحو مائة ألف مريض سنويًا من كافة أنحاء البلاد للعلاج في أقسام الكلية المختلفة.

١٢- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

انفصل قسما الاقتصاد والعلوم السياسية عن كلية التجارة، وتم إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٦٠ وتتكون من ثلاثة أقسام هي: الاقتصاد، والعلوم السياسية، والإحصاء. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في أحد هذه التخصصات الثلاثة بعد دراسة أربع سنوات دراسية.

وفي نوفمبر ١٩٦٥ تم افتتاح الدراسات العليا في أقسام الكلية الثلاثة، فأصبحت الكلية تمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في هذه التخصصات. وتم إنشاء ثلاث دبلومات للدراسات العليا عام ١٩٧٣ هي: دبلوم التنمية الاقتصادية،

www.kotobarabia.com

ودبلوم الإحصاء التخطيطي، ودبلوم التنمية السياسية. وفي العام التالي أنشئ دبلومان آخران هما: دبلوم السياسة الدولية، ودبلوم الإدارة المحلية.

وأخيرًا أنشئ بالكلية مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز البحوث والدراسات الاقتصادية. ورغم حداثة عهد الكلية مقارنة بالكليات الأخرى، إلا أنها تمارس نشاط علميًا واسعًا، وتلعب دورًا هامًا في تحقيق التواصل العلمي بين المتخصصين في الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر والعالم العربي والجامعات الأجنبية والهيئات الدولية. وشغل عشرة من أساتذة الكلية مناصب وزارية مختلفة، كما أصبح أحدهم رئيسًا لمجلس الشعب.

١٣- كلية الأعلام:

يرجع العهد بالدراسات الإعلامية الجامعية في مصر إلى عام ١٩٣٩ حين أنشئ معهد الصحافة العالي الذي عدل اسمه بعد ذلك إلى معهد التحرير والترجمة والصحافة بكلية الآداب بجامعة القاهرة، وكان يمنح دبلومًا عاليًا معادلا للماجستير.

www.kotobarabia.com

ثم أنشئ قسم التحرير والترجمة والصحافة عام ١٩٥٤ كقسم من أقسام كلية الآداب، وكان يمنح درجات الليسانس والماجستير والدكتوراه وفي عام ١٩٧٠ أنشئ معهد الإعلام لخدمة المجتمع، وتزويد مصر والبلاد العربية الأفريقية بالمتخصصين في الإعلام، وبدأت الدراسة بالمعهد في مارس ١٩٧١ لطلاب الفرقة الأولى بدبلوم الإعلام، ثم بدأت الدراسة في أكتوبر من العام نفسه لطلاب الفرقة الأولى بمرحلة البكالوريوس. وتحول المعهد إلى كلية الإعلام في ١٩٧٤.

ويوجد بكلية الإعلام ثلاثة أقسام علمية هي: قسم الصحافة، قسم الإذاعة (راديو وتليفزيون)، قسم العلاقات العامة والإعلان. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في أحد التخصصات الثلاثة حسب التخصص الذي يختاره الطالب. كما تمنح الكلية درجة الدبلوم في الإعلام في أحد التخصصات التالية: الصحافة، الراديو، التليفزيون، العلاقات العامة، الإعلان، الإعلام المتخصص. كما تمنح درجة الماجستير في الإعلام في أحد تخصصات الأقسام الثلاثة وكذلك درجة الدكتوراه في الإعلام.

www.kotobarabia.com

وتحرص الكلية على توفير فرص وإمكانات التدريب العملية لطلبة الكلية بأقسامها المختلفة، فأصدرت صحيفة "صوت الجامعة" لتدريب طلاب السنتين الأولى والثانية بقسم الصحافة. بالإضافة إلى معمل التصوير والاستديوهات الإذاعية والتليفزيونية، ومطبعة أوفست حديثة تستخدم جميعًا لتدريب الطلاب عمليًا على المهارات المتصلة بتخصصاتهم، بالإضافة إلى التدريب العملي بالمؤسسات الصحفية والإذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات، وأجهزة الإعلان والعلاقات العامة بالمؤسسات والشركات والهيئات الحكومية.

١٤- كلية الآثار:

بدأت دراسة الآثار مع بداية الجامعة، غير أن الجامعة لم تبدأ منح درجات علمية في تخصص الآثار إلا بعد إنشاء معهد الآثار ملحقًا بكلية الآداب (عام ١٩٣٣)، حيث كان يضم قسمين هما: الآثار المصرية والآثار الإسلامية. وكان المعهد يمنح دبلومًا في الآثار للحاصلين على درجة الليسانس الممتازة في الآداب بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات. كما كان المعهد يمنح درجة الدكتوراه في الآثار للحاصلين على دبلوم الآثار، وذلك بعد قضاء ثلاث سنوات بعد الحصول على

www.kotobarabia.com

الدبلوم في الاشتغال بأبحاث يقرها مجلس كلية الآداب، وكان على الطالب أن يتابع الدراسات التي يقررها مجلس الكلية، ويتقدم برسالة علمية مبتكرة تناقشها لجنة خاصة (المرسوم بقانون ٥٠ لسنة ١٩٣٩).

وفي عام ١٩٥٥، استبدل بالمعهد قسم الآثار بكلية الآداب ليمنح درجة الليسانس في الآثار في أحد فرعي التخصص: الآثار المصرية أو الآثار الإسلامية، وظلت دراسة الدبلوم كما هي، وكذلك درجة الدكتوراه ثم تحول القسم إلى كلية مستقلة للآثار عام ١٩٧٠، تحتل مبنى خاصًا ملحقًا به متحف للآثار المصرية ومتحف للآثار الإسلامية، بكل منهما مجموعة كبيرة من الآثار المنقولة التي تعتبر في الوقت نفسه أحد جوانب التدريب للطلاب.

وتضم كلية الآثار ثلاثة أقسام علمية هي: الآثار المصرية، والآثار الإسلامية، وترميم الآثار. وتمنح درجة الليسانس في أحد هذه التخصصات. كما تمنح درجة الدبلوم في الآثار المصرية أو الدبلوم في الآثار الإسلامية للحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها بتقدير جيد على الأقل، وذلك بعد

www.kotobarabia.com

دراسة مدتها سنتين. وتمنح الكلية درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في أحد التخصصات العلمية الثلاثة بالكلية.

وتمثل الحفائر الأثرية التدريبات العملية والأبحاث العلمية بالنسبة لكلية الآثار، فقد قامت الكلية بحفائرها في منطقة الأهرام بالجيزة، ومنطقة تونة الجبل بمحافظة المنيا، وحفائر بلاد النوبة؛ حيث قام قسم الآثار المصرية بمجهود ضخم في عملية إنقاذ آثار النوبة، وتم اكتشاف آثار هامة هناك. كذلك قامت الكلية بالحفر في منطقة تل الحصن بالمطرية وعين شمس، وبمنطقة الفسطاط (حوش أبو علي)، أضف إلى ذلك حفائر منطقة بطن أهريت بالفيوم وحفائر كوم أوشيم.

ولكلية الآثار علاقات أكاديمية وثيقة مع هيئة الآثار المصرية والمعاهد الأجنبية المهتمة بدراسة وتسجيل الآثار المصرية والإسلامية مثل المعهد الألماني والمعهد الفرنسي والمعهد السويسري والمعهد الإيطالي والمعهد البولندي، والمعهد الكندي، ومركز البحوث الأمريكية للآثار. وتتبادل الكلية الأساتذة الزائرين مع الجامعة الأجنبية في فروع الآثار

www.kotobarabia.com

المصرية والإسلامية وترميم الآثار للتدريس والبحث وتبادل الخبرات.

وقد تعاقب على عمادة كلية الآثار خمسة أساتذة هم: د. مصطفى الأمير، د. سعاد ماهر، د. عبد العزيز صالح، د. سيد توفيق.

ومن أعلام خريجي الآثار في جامعة القاهرة: د. أحمد بدوي، د. أحمد فخري، د. باهور لبيب، د. جرجس متي، د. عبد المنعم أبو بكر، د. لبيب حبيش وغيرهم من كبار المتخصصين في الآثار المصرية. كذلك كان من أعلام الخريجين في الآثار الإسلامية، د. حسن الباشا، ود. جمال محرز، د. رياض العتر، د. زكي حسن وغيرهم.

١٥- معهد البحوث والدراسات الأفريقية:

أنشئ بكلية الآداب "معهد الدراسات السودانية" عام ١٩٤٧ تعبيرًا عن اهتمام مصر بالسودان باعتباره العمق الاستراتيجي لمصر، وتعزيزًا للروابط التاريخية والثقافية والسياسية بين البلدين من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية. واقتصرت الدراسة فيه على قسمين هما: قسم التاريخ والآثار، وقسم الجغرافيا والأنثروبولوجيا. وكان يمنح

www.kotobarabia.com

دبلومًا في الدراسات السودانية بعد عامين من الدراسة للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى.

وعندما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم الجامعة، استقل المعهد عن كلية الآداب، مع استمرار التخصصين السابقين وزيادة مدة دراسة الدبلوم لتصبح ثلاث سنوات بدلا من سنتين.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وزيادة الاهتمام بأفريقيا، تحول معهد الدراسات السودانية إلى "معهد الدراسات الأفريقية" والحق مرة أخرى بكلية الآداب (١٩٥٤) وأصبح الدبلوم الذي يمنحه المعهد معادلاً للماجستير، ويسمح للحاصلين عليه بالتحضير لدرجة الدكتوراه.

وفي عام ١٩٧٠، أنشيء "معهد البحوث والدراسات الأفريقية" كمعهد مستقل نواته معهد الدراسات الأفريقية بكلية الآداب، وأصبح المعهد يضم ستة أقسام هي: الجغرافيا، التاريخ، الأنثروبولوجيا، النظم السياسة والاقتصادية، اللغات واللهجات، والموارد الطبيعية.

www.kotobarabia.com

ويمنح المعهد درجتي الماجستير والدكتوراه في الدراسات الأفريقية في أحد تخصصات الأقسام السابقة. وتشمل الدراسة للحصول على الماجستير مقررات دراسية لمدة سنتين ورسالة في موضوع التخصص.

وفي عام ١٩٨١، أضيف دبلوم الدراسات الأفريقية ومدة الدراسة به عامان في أحد التخصصات الآتية: جغرافيا، تاريخ، أنثروبولوجيا، نظم سياسية واقتصادية، لغات، موارد. وأصبح الحصول على الدبلوم شرطًا لقيد الطالب لدرجة الماجستير.

وقد تعاقب على عمادة المعهد في مراحل تطوره المختلفة خمسة من أعلام المتخصصين هم: د. محمد عوض محمد، د. حسن عثمان، د. عز الدين فريد، د. محمد السيد غلاب، د. محمد محمود الصياد.

١٦- المعهد العالي للتمريض:

أنشئ المعهد العالي للتمريض بقرار من مجلس الجامعة (في ٩ أكتوبر ١٩٦٣) على أن تبدأ الدراسة في العام الجامعي التالي. وحدد الغرض من إنشائه بإعداد خريجات لهن ثقافة مهنية ممتازة لإشراف الفني على التمريض

www.kotobarabia.com

بالمستشفيات وتدريس فن التمريض. وإعداد ممرضات محترفات على أعلى مستوى لتولي مسئولية تحسين خدمة التمريض. ويتبع المعهد كلية الطب.

وبدأت الدراسة بالمعهد في أكتوبر ١٩٦٤ لمرحلة البكالوريوس وانتدبت خبيرة من منظمة الصحة العالمية لإدارة المعهد؛ حيث تم الاتفاق مع المنظمة على المساهمة في تطوير المعهد وتقديم المعونات الفنية والتدريسية اللازمة لمدة عشر سنوات. وقد التحق بالمعهد عند تأسيسه سبع طالبات تخرجت منهن عام ١٩٦٨ خمس خريجات.

والدراسة بالمعهد لمدة أربع سنوات جامعية للحصول على بكالوريوس التمريض، تعقبها سنة تدريبية إجبارية تحت إشراف المعهد، وطبقت السنة التدريبية على الخريجات اعتبارًا من دفعة ١٩٧١.

وتم إنشاء دراسة لدرجة الماجستير عام ١٩٧٤، ولدرجة الدكتوراه في التمريض عام ١٩٧٩.

ولا يوجد بالمعهد أقسام علمية، وإنما توجد تخصصات هي: أساسيات التمريض، تمريض جراحي وباطني، تمريض

www.kotobarabia.com

أطفال، تمريض صحة الأم والرضيع، تمريض صحة المجتمع، تمريض نفسي، إدارة خدمات التمريض.

١٧- معهد الأورام القومي:

تم إنشاء معهد الأورام القومي عام ١٩٥٩ باستقلال قسم جراحة السرطان بكلية الطب. وافتتح المعهد رسميًّا عام ١٩٦٨ ويشمل مستشفى من ٢٩٠ سريرًا، وأقسامًا علاجية، وعيادة خارجية، وأقسامًا للبحوث والمعامل. والمعهد عضو في عدد من الهيئات الدولية؛ سواء في مجال الصحة والطب عامة أو تخصص السرطان والبحوث العلمية.

ويضم المعهد أقسام: جراحة السرطان، الأشعة العلاجية والتشخيصية، طب الأورام، باثولوجيا السرطان، الباثولوجيا الإكلينيكية، بيولوجيا الأورام، التخدير.

ويمنح المعهد دبلوم في علوم السرطان ودرجة الدكتوراه في جراحة السرطان.

١٨- معهد العلاج الطبيعي:

يعتبر معهد العلاج الطبيعي الوحيد من نوعه في مصر والبلاد العربية، وقد أنشئ خصيصًا لمواجهة الاحتياج للأخصائيين في العلاج الطبيعي.

www.kotobarabia.com

وكانت دراسة العلاج الطبيعي قد بدأت في مصر عام ١٩٥٤ تحت إشراف منظمة الصحة العالمية لخريجي وخريجات معاهد التربية الرياضية، من قبيل مسايرة التقدم العلمي في استخدام كل ما هو مستحدث في وسائل العلاج. وبدأ إعداد الكوادر اللازمة لهذا التخصص عام ١٩٥٦ بإيفاد البعثات الخارجية لأمريكا وبريطانيا وألمانيا.

وفي عام ١٩٥٨، بدأ تطبيق نظ ام البعث ات الداخلي ة لخريجي وخريجات معاهد التربية الرياضية العالية لدراس ة مكثفة لمدة سنتين، ثم اتجه التفكير بعد ذلك إلى إنشاء المعهد العالي للعلاج الطبيعي على أن يلح ق – مؤقتً ا – كشـ عبة بالمعهد العالي للتربية الرياضية، وهو ما ت م بالفع ل ع ام ١٩٦٢.

وفي عام ١٩٦٩، أصبح المعهد مستقلا، ثم انضم إل ى الجامعة عام ١٩٧٦ بعد أن كانت تشرف عليه وزارة التعليم العالي. وأصبحت الدراسة فيه خمس سنوات للحصول عل ى البكالوريوس بدلا من أربع سنوات؛ حيث تقرر إضافة سـ نة تدريبية لزيادة كفاءة الخريجين واكتسابهم مهارات الأداء.

١٩- معهد التخطيط الإقليمي والعمراني:

www.kotobarabia.com

تم إنشاء معهد التخطيط الإقليمي والعمراني في إطـ ـار اتفاق للتعاون التكنولوجي بين مصر وإيطاليـ ـا. وقـ ـد اتفـ ـق الجانبان المصري والإيطالي في ٣٠ أكتوبر ١٩٧٧ على أن ينشئ الجانب المصري معهدًا جديدًا على مستوى الجامعـ ـة يتبع جامعة القاهرة.

ويمنح المعهد شهادة البكالوريوس في التخطيط الإقليمي والعمراني بعد فترة خمس سنوات من الدراسة في مختلـ ـف التخصصات الأساسية فـ ـي التخطـ ـيط والعلـ ـوم الهندسـ ـية والاجتماعية والاقتصادية. كما يمنح المعهد دبلوم الدراسـ ـات العليا في التخطيط العمراني والماجستير ودكتوراه الفلسفة في التخطيط العمراني.

وللمعهد قنوات علمية مشتركة مـ ـع معهـ ـد التخطـ ـيط العمراني بباريس ومع بعض الجامعات الأمريكية، وتخرجت أول دفعة من طلابه عام ١٩٨٣، وكان عددهم أربعين طالبًا.

٢٠- مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي:

أنشأت جامعة القاهرة مركزًا لبحوث التنمية والتخطـ ـيط التكنولوجي في مارس ١٩٧٩ بهدف تطوير ودعم البحـ ـوث التطبيقية وبرامج التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية التـ ـي

www.kotobarabia.com

تساعد على تحقيق أهداف التنمية في مصـ ر، وبمـ ا يحقـ ق الاستفادة القصوى من القـ درات العلميـ ة لأعضـ اء هيئـ ة التدريس بها.

ويقدم المركز خدماته إلى كافة الجهات التي يمكـ ن أن تفيد من إمكاناته، كما يركز فـ ي ممارسـ ة نشـ اطه علـ ى الأسلوب التكاملي من التخصصات المتنوعة في تقديم خدماته فـ ي مجـ الات البحـ وث وتصـ ميم البـ رامج التجريبيـ ة، والاستشارية، وعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات العلميـ ة التي تطرح قضايا ومتطلبات التنمية للبحث والنقاش؛ سـ واء في مصر أو البلاد العربية.

ويحتو المركز على ست وحدات فنية وإدارية مهمتهـ ا الأساسية تقديم العون إلى الفرق البحثية التي يتم تكوينها من الأساتذة والمتخصصين من الأقسام المختلفة بكلية الجامعـ ة والمعاهد والهيئات المشاركة، وكذلك لمنسقي البـ رامج فـ ي مجالات البحوث والتدريب والمؤتمرات والندوات.

٢١- معهد الدراسات والبحوث الإحصائية:

أُنشئ معهد الإحصاء ملحقًا بكلية التجارة (عام ١٩٧٤) وكان يمنح دبلوم الدراسات العليا في الإحصاء. وفي عام

www.kotobarabia.com

١٩٦٢ أنشئ معهد الدراسات والبحوث الإحصائية كمعهد علمي مستقل تحت جناح جامعة القاهرة، ويقتصر على الدراسات العليا.

ويضم المعهد أقسام: الإحصاء الرياضي، الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، الإحصاء الحيوي والسكاني، علوم الحاسب والمعلومات. ويمنح المعهد دبلوم الدراسات العليا في أحد هذه التخصصات، كما يمنح – كذلك – درجتي الماجستير والدكتوراه في تلك التخصصات.

وهكذا تطورات الجامعة تبعًا لتطور حاجات المجتمع، وخاصة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وخلال تلك الفترة التي شهدت نمو الجامعة المصرية، تغير اسمها بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ لتصبح "جامعة فؤاد الأول"، وتغير اسمها مرة أخرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وسقوط الملكية لتصبح "جامعة القاهرة".

ومهما كان من أمر تقلب الزمن وتغير العهود، فإن جامعة القاهرة كانت دائمًا رائدة التعليم الجامعة في مصر والعالم العربي، فلعبت دورًا أساسيًّا في تأسيس الجامعات

www.kotobarabia.com

المصرية الأخرى، التي نشأت معظمها في حجـ ر جامعـ ة القاهرة، وما زالت تبني لمصر جامعة جديدة تتبت من نـ واة فروعها في الفيوم وبني سويف والخرطوم. أضف إلى ذلـ ك دور الجنود المجهولين من أساتذة جامعة القاهرة في تأسـ يس جامعة البلاد العربية في سوريا، والأردن، والعراق، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربـ ي، وليبيـ ا، والجزائر.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل الثالث

جامعة القاهرة وتطور التعليم الجامعي

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

جاء استكمال بنيان الجامعة وتحويلها إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ ثمرة من ثمار مرحلة جديدة من تاريخ مصر المعاصر كانت ثورة ١٩١٩ نقطة الانطلاق بالنسبة لها، وهي مرحلة تميزت بتعلق آمال المصريين في تحقيق الاستقلال الوطني، وتهيئة البلاد لتحمل تبعاتِه. ورغم أن مصر نالت استقلالا منقوصًا في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الشهير، إلا أن جذوة النضال الوطني من أجل استكمال الاستقلال لم تخب يومًا، فساهم المصريون في الإبقاء عليها متقدة دائمًا حسب مواقعهم الاجتماعية المختلفة، وتباين مصالحهم، وحجم الآمال التي يعلقونها على الاستقلال الوطني.

وما إنشاء بنك مصر وسعيه لبناء قاعدة وطنية للاقتصاد المصري، إلا أسلوبًا من أساليب تعبير النخبة الاجتماعية المصرية عن أملها في الاستقلال عن التبعية للرأسمالية الأجنبية، وما كان تأسيس الجامعة واستكمال بنيانها – ببعيد عن آمال المصريين في دعم استقلال بلادهم، وتحقيق نهضتها التي يشكل التعليم والعلم حجر الزاوية فيها.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

لذلك ارتبط إبراز كيان الجامعة المصـ رية وتنظيمهـ ا ورعاية الدولة لها، بتطور التعليم في مصر، وخاصة التعليم الثانوي الذي يؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعة. ولما كانـ ت شهادة التعليم الثانوي تؤهـ ل حامليهـ ا للعمـ ل بالـ دواوين الحكومية، وتسمح لبعضهم بالالتحاق بالمدارس العليا لتحقيق نفس الغاية؛ وهي تخريج الكوادر اللازمة لخدمـ ة مختلـ ف المصالح الحكومية، فإن الحاجة أصبحت تدعو إلـ ى إعـ ادة النظر في التعليم الثانوي من حيث نظامه وبرامجه بما يرقى به إلى المستوى المناسب لتأهيل التلاميذ للالتحاق بالجامعة.

ومن هنا كان حرص علي ماهر باشا وزير المعـ ارف (مارس ١٩٢٥ – يونيو ١٩٢٦) على إعـ ادة النظـ ر فـ ي مختلف مراحل التعليم العام بما يحقق تكامـ ل بنيـ ان نظـ ام التعليم الذي تقبع الجامعة عند قمته، مسترشدًا ببرامج التعليم في بعض البلاد الأوروبيـ ة، وخاصـ ة فرنسـ ا وبريطانيـ ا وبلجيكا.

ولما كان وزير المعارف الرئيس الأعلى للجامعة، فقـ د اهتم اهتمامًا خاصًا بالتعليم الثانوي، فأدخل عليـ ه تطـ ويرًا يهدف إلى ربطه بالتعليم الجامعي باعتباره المصـ در الـ ذي

www.kotobarabia.com

تحصل منه الجامعة على طلابها، فجعل التعليم الثانوي خمس سنوات بدلا من أربع، يزود الطالب فيها بالمعـ ارف العامـ ة لمدة ثلاث سنوات، ثم يتفرع التعليم الثانوي إلى ثلاث شعب في الفرقتين الرابعـ ة والخامسـ ة هـ ي: العلـ وم، والآداب، والرياضيات؛ حتى يتزود الطلاب بالدراسات التـ ي تعيـ نهم على التوجه لدراسة التخصصات المختلفة في الجامعة.

وفي أواخر عام ١٩٢٨، استدعت وزارة المعارف خبيرين في التعليم أحدهما سويسري (د. كلاباريد، أستاذ علم النفس بجنيف)، والآخر بريطاني (مان، المفتش بالمدارس البريطانية) لدراسة أوضاع التعليم العام في مصر، واقتراح خطة تحقق الربط بينه وبين التعليم الجامعي، وقام الخبيران باستطلاع أحوال التعليم العام، ثم وضع كل منهما تقرير منفصلا. وطبعت الوزارة التقريرين عام ١٩٢٩.

وقد انتقد الخبير البريطاني في تقريره مستوى التعلـ يم الثانوي وكثافة التلاميذ في الفصول، وعدم اسـ تقرار نظـ م الدراسة نتيجة التغيير والتبديل مما يضر باستقرار الدراسـ ة في هذه المرحلة من مراحل التعليم واتفق الخبيران في نقـ د نظم الامتحانات بالمدارس، والمناهج التي تقوم على حشـ و

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الأذهان بالمعلومات دون تدريب الطلاب على التوصل للنتائج بأنفسهم من خلال التدريبات العقلية، وصقل المهارات الخاصة بهم. واقترح الخبير السويسري إنشاء مدرسة لإعداد المعلمين تكون الدراسة فيها لمدة ثلاث سنوات بعد الشهادة الثانوية بالنسبة لمن يُعدّون للتدريس في المدارس الابتدائية، وتخصص دراسة لمدة سنتين لخريجي الجامعة (الآداب والعلوم) لإعدادهم للتدريس بالمدارس الثانوية. بينما رأى الخبير البريطاني ترك مهمة إعداد المعلمين للجامعة على أن يتولى معهد للتربية مدة الدراسة به سنة واحدة، إعداد خريجي الآداب والعلوم للتدريس في المدارس الثانوية [1].

وما لبثت الحكومة أن أدركت الحاجة إلى وضع سياسة تعليمية تقوم على أسس ثابتة من شأنها مسايرة روح العصر وتطوراته، وتكون قابلة للتدرج حسب حاجات البلاد وما يتفق مع نهضتها وتطورها، فشكل مراد سيد أحمد باشا – وزير المعارف – في أكتوبر ١٩٣٠ لجنة برئاسته وعضوية وكيل الوزارة ومدير الجامعة وعمداء كلياتها ونظار المدارس

---

[1] انظر: عبد الحميد فهمي مطر: التعليم والمتعطلون في مصر، القاهرة ١٩٣٩، ص ١٤١ – ١٤٦.

www.kotobarabia.com

العالية وأربعة يختارهم الوزير من أهل الخبرة. وتضمن قرار تشكيل اللجنة تحديد مهمتها باقتراح سياسة عامة للتعليم، ووعدت الوزارة بتزويد اللجنة بكل ما تحتاج إليه من بيانات. غير أن اللجنة لم تدع للاجتماع إلا مرة واحدة في مارس ١٩٣١، ولم تدع للاجتماع بعد ذلك. ولعل مرد ذلك إلى انشغال حكومة إسماعيل صدقي بالصراع السياسي الذي دار كرد فعل للانقلاب الدستور، ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي زادت من صعوبة ربط السياسة التعليمية باعتمادات مالية جديدة. وهكذا ظل نظام التعليم الثانوي يشوبه القصور.

وقد وجه مجلس النواب انتقادًا للحكومة؛ إذ جاء في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية للسنة المالية ٣٤ – ١٩٣٥. "إن التعليم الثانوي ما برح عاجزًا عن مسايرة نهضة الجامعة المصرية وعن سد حاجتها بإمدادها بطلاب من درجة أعلى، وعلى استعداد لفهم الأغراض الجامعية والتفرغ لدراساتها المتشعبة. ولما كانت وزارة المعارف العمومية قد أخذت برغبة المجلس التي تقضي بوجوب تعديل مناهج التعليم، فألفت فعلا لجانًا لفحص مناهج التعليم الابتدائي والثانوي، فلجنة المالية ترجو أن

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

يكون في حيز الإمكان تمثيل الجامعة بكلياتها الأربعة في لجنة فحص مناهج التعليم الثانوي؛ لأن صلة التعليم الثانوي بالجامعة صلة وثيقة، بل صلة أساسية تسمح أن يكون لممثلي الكليات رأي في تقدير حالة الطلبة الذين يقدمهم التعليم الثانوي إلى كلياتهم"[١] .

وعندما تولى أحمد نجيب الهلالي باشا وزارة المعارف عام ١٩٣٥، أعد تقريرًا عن التعليم الثانوي، رأى فيه تخصيص دراسات تدريبية للمعلمين بتنظيم محاضرات يلقيها عليهم أساتذة الجامعة لرفع كفاءتهم التدريسية، وضرورة العناية باللغتين الإنجليزية والفرنسية في المرحلة الثانوية؛ حتى يستطيع من يلتحق بالجامعة الاطلاع على المراجع المختلفة.

وأدخل الهلالي باشا تعديلا على نظام التعليم الثانوي، فجعل التلاميذ يدرسون مواد ثقافية لمدة أربع سنوات يحصلون بعدها على شهادة الثقافة (الدراسة الثانوية القسم العام)، ثم يتخصص من شاء منهم متابعة الدراسة للالتحاق

---

[١] مضابط مجلس النواب، جلسة ١١ يونيو ١٩٣٤ (مذكورًا في سامية حسن: المرجع السابق) ، ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

بالجامعة في إحدى الشعب الثلاث: العلوم أو الرياضة أو الآداب لمدة سنة دراسية يحصل بعدها على شهادة التوجيهية (الدراسة الثانوية القسم الخاص). وكانت شعبة العلوم تهيِّئ الطالب للقبول بكليات العلوم والطب والزراعة، بينما كانت شعبة الرياضيات تعد الطالب للقبول بكليتي الهندسة والعلوم، أما شعبة الآداب فتؤهله للالتحاق بكليات الآداب والحقوق والتجارة[١] .

ولما كان التعليم العام بالمصروفات، حيث تحمل أولياء الأمور جانبًا من نفقات تعليم أبنائهم، وظلت الحال كذلك حتى تقررت مجانية التعليم على يد طه حسين في وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥١) قبيل ثورة يوليو، فقد كان التعليم الثانوي مقصورًا على أبناء الطبقة الوسطى وحدهم ممن يستطيعون تحمل نفقاته، وهم عادة القادرون على إلحاق أبنائهم بالجامعة. ومن ثم كانت غالبية الحاصلين على الثانوية القسم الخاص تتجه إلى الجامعة، فبلغت نسبة من التحقوا بالجامعة من الحاصلين على الثانوية عام ١٩٣٦، ٧٩% من جملة

---

[١] عبد الحميد فهمي مطر: المرجع السابق، ص ١٥٠ – ١٥١، ١٦٤.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الحاصلين على الثانوية و ٨١% عام ١٩٣٨، و٧٧% عام ١٩٤٠، و ٧٥% عام ١٩٤٢، و ٨٥% عام ١٩٤٤ [١].

فإذا وضعنا في الاعتبار أن رسوم القيد بالجامعة جعلت الطالب يتحمل ما بين ٣٥% و٦٠% من نفقات تعليمه، حيث كانت تلك الرسوم تتراوح ما بين عشرين جنيهًا للآداب وخمسة وأربعين جنيهًا للطب (عام ١٩٤٠)، بينما كانت تكلفة طالب الآداب ٥٢ جنيهًا وطالب الطب ١٤٨ جنيهًا في العام الدراسي الواحد عندئذ، على حين كانت مصروفات التجارة ٢٥ جنيهًا وتكلفة الطالب ٣٥ جنيهًا في العام الواحد. فإذا كانت بعض الدراسات قد قدرت الميزانية اللازمة لأسرة تتكون من زوجين وأربعة أولاد لا تقل عن ٤٣٩ قرشًا في الشهر كحد أدنى للطعام والكساء وفق الأسعار الرسمية عام ١٩٤٢، وهو ما كان يعجز عن الحصول عليه إلا الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى (عندئذٍ). أدركنا أن التعليم الثانوي والجامعي كانا مقصورين على الطبقة الوسطى (وخاصة شرائحها المتوسطة والعليا). ورغم ذلك كان عدد طلاب

---

[١] استخرجنا هذه النسب المئوية من الإحصاء العام لمعاهد التعليم بالمملكة المصرية، القاهرة ١٩٤٤، ص ٣٠٠.

www.kotobarabia.com

الجامعة قد أخذ يتضاعف عند أواخر الثلاثينيات مع الاتساع التدريجي لشرائح الطبقة الوسطى المصرية الذي أسرعت خطاه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية؛ نتيجة ما أحاط بها من ظروف اقتصادية مواتية.

لذلك برزت الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي، ووقعت هذه المهمة على عاتق جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) فوضعت نواة جامعات أخرى، واضطلعت بعبء تأسيسها.

جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية):

وعندما ازداد الإقبال على التعليم الجامعي، أصبحت جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) لا تتسع لقبول جميع المتقدمين لها، وظهرت الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي، وكانت الحكومة تلح على الجامعة في مستهل كل عام دراسي لزيادة أعداد الملتحقين بها من الطلاب، بينما كانت الجامعة لا تستطيع تلبية طلبة الحكومة؛ حتى لا يؤثر ذلك على مستوى التعليم بها، ومن ثم بدأ التفكير في إنشاء فرع للجامعة بالإسكندرية يكون امتدادًا لها ونواة لجامعة مستقلة فيما بعد. فقرر مجلس الجامعة عام ١٩٣٨، إنشاء

www.kotobarabia.com

فرعين بالإسكندرية لكليتي الحقوق والآداب، ووافق مجلس الوزراء – في ٦ أغسطس ١٩٣٨ – على قرار مجلس الجامعة ثم أنشئ فرع لكلية الهندسة بالإسكندرية عام ١٩٤١. وأعدت وزارة المعارف مشروع قانون جامعة الإسكندرية التي أطلق عليها اسم "جامعة فاروق الأول" وقد رؤي أن تكون على غرار جامعة القاهرة (فؤاد الأول) حتى تتحقق الاستفادة من تجارب الجامعة الأم.

وبصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ في ٢ أغسطس ١٩٤٢ قامت جامعة فاروق الأول بالإسكندرية التي تكونت في أول أمرها من كليات: الآداب، والحقوق، والطب، والعلوم، والهندسة، والزراعة، والتجارة، بعد أن قضت فترة حضانة مدتها أربع سنوات في حجر جامعة القاهرة؛ حيث أصبحت فروعه الآداب والحقوق والهندسة بالإسكندرية نواة للجامعة الجديدة.

ولكن مهمة جامعة القاهرة لم تتوقف بقيام جامعة الإسكندرية كجامعة مستقلة، بل لعبت الدور الأساسي في إمداد الجامعة الناشئة بالخبرات اللازمة والكوادر من أعضاء هيئة التدريس، وخاصة أن الجامعة الوليدة لم تكن قد توفرت

www.kotobarabia.com

لها الإمكانات التي تعينها على أداء رسالتها، وكان الدكتور محمد حسين هيكل باشا (وزير المعارف عندئذ) ميالا إلى الاستعانة بالأساتذة الأجانب في المواقع التي تستدعي فيها الحاجة لذلك؛ حتى يتم إعداد هيئة التدريس الخاصة بجامعة الإسكندرية في مصر وخارجها. وبذلك وقع على عاتق جامعة القاهرة سدُّ النقص في هيئات التدريس بانتقال بعض أعضاء هيئاتها التدريسية إلى الإسكندرية، وكذلك المشاركة في إعداد هيئة التدريس لجامعة الإسكندرية بالدراسات العليا بجامعة القاهرة.

جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس):

وفي عام ١٩٥٠، أنشئت جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) بالعباسية بالقاهرة؛ لتلبية الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعة بعدما ازداد الإقبال عليه بعد الزيادة في إعداد خريجي المدارس الثانوية بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة سكان القاهرة والمحافظات القريبة منها بالشكل الذي جعل جامعة القاهرة عاجزة عن استيعاب المتقدمين لها من حملة الشهادة الثانوية، وجعل الحاجة ملحة إلى إنشاء جامعة جديدة بمدينة القاهرة، وخاصة أن هناك بعض المعاهد العليا التي

www.kotobarabia.com

تصلح نواة لكليات جامعية جديدة، مثل مدرسة الفنون والصنائع بالعباسية، كما كانت هناك المواقع التي شغلتها كلية العلوم جامعة القاهرة بملاحق قصر الزعفران بالعباسية، مما يسر سبيل إقامة كلية للهندسة تحتل موقع مدرسة الفنون والصنائع وتستفيد بمعاملها وإمكاناتها، وكذلك كلية للعلوم، وثالثة للطب مستفيدة من مستشفى الدمرداش الذي كانت تشرف عليه كلية الطب بجامعة القاهرة، بالإضافة إلى إنشاء كليات الآداب (التي احتلت موقع مدرسة أجنبية مسابقة بشبرا) والحقوق والتجارة اللتان نزلتا ضيوفًا على الهندسة وبعض المدارس العليا بالمنيرة، حتى أمكن بناء الحرم الجامعي بالعباسية وانتقال الكليات إليه (١٩٦٢) بينما اتخذت كلية الزراعة من قصر محمد علي بشبرا الخيمة مقرًا لها.

ووقع على عاتق جامعة القاهرة – مرة أخرى – القيام بالدور الأساسي لتنظيم الجامعة الجديدة، وتم انتقال بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في مختلف التخصصات إلى الجامعة الجديدة؛ حيث توفرت كراسي الأستاذية الشاغرة، وفرص الترقي في سلك هيئة التدريس، فاستفادت جامعة إبراهيم باشا الكبير بخبرات أعضاء هيئة

www.kotobarabia.com

التدريس الذين انتقلوا إليها من جامعة القاهرة الذين اكتسبوا خبراتهم عبر سنوات الدراسة والتدريس بالجامعة الأم، فقد كان معظمهم من خريجي جامعة فؤاد الأول. كما ساعد وجود الجامعة الجديدة بالقاهرة على الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة لسد النقص في أعضاء هيئة التدريس عن طريق انتدابهم للتدريس بجامعة إبراهيم باشا الكبير التي أصبحت – بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – تعرف باسم "جامعة عين شمس".

وفي منتصف الخمسينيات، طرحت فكرة ضم جامعة عين شمس إلى جامعة القاهرة؛ حتى لا يكون هناك ازدواج ناتج عن وجود جامعتين متماثلتين في التخصصات في مدينة واحدة، فدافع الدكتور طه حسين عن فكرة الإبقاء على جامعة عين شمس مستقلة – في مقال نشر بجريدة الجمهورية في ٧ أغسطس ١٩٥٥ – وطالب وزير التربية والتعليم بالتأني في تعديل نظام الجامعة، واستشارة الخبراء قبل إدخال أي تنظيم جديد؛ حيث إن النظام المعمول به في جامعات الشرق والغرب هو تعدد الجامعات وليس إدماجها. فاستمرت جامعة

www.kotobarabia.com

عين شمس جامعة مستقلة تؤدي رسالتها إلى جانب جامعة القاهرة.

جامعة محمد علي باشا الكبير (أسيوط):

ومع صدور القرار الخاص بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير بالقاهرة عام ١٩٥٠، صدر قرار بإنشاء جامعة محمد علي باشا الكبير بأسيوط، ولكن كان من الصعب – في ضوء الإمكانات المتاحة – أن يلقي عبء تأسيس جامعتين في وقت واحد على عاتق جامعة القاهرة لذلك استنَّت الدولة سنة حميدة عندما بدأت بإعداد أعضاء هيئة التدريس لأول جامعة بصعيد مصر، فأوفدت البعثات إلى الخارج لدراسة الدكتوراه في مختلف التخصصات التي تحتاج إليها الجامعة الجديدة.

وبدأت الدراسة بالجامعة التي أصبحت تسمى "جامعة أسيوط" (بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢) عام ١٩٥٧، وكانت البداية بكليتين هما كلية العلوم وكلية الهندسة، ثم استكملت الجامعة كلياتها تدريجيًا. وكان على جامعة القاهرة أن تدعم الجامعة الجديدة بالأساتذة والكوادر المتخصصة وتعينها على أعداد لوائحها ونظام الدراسة بها، وهو ما فعلته جامعة القاهرة طوال فترة التأسيس (١٩٥٠ – ١٩٥٧)، وفي مرحلة

www.kotobarabia.com

ما بعد التأسيس، فأعدت لجامعة أسيوط الكثير من أعضاء هيئة التدريس، وقام أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بالتدريس بجامعة أسيوط حتى استكملت بنيانها واكتفت بذاتها.

وهكذا كانت جامعة القاهرة دعامة التعليم الجامعي في مصر ولا تزال، فامتدت رسالة الجامعة خارج حدود مصر إلى السودان بتأسيس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم (١٩٥٥)، بالإضافة إلى فرعي الفيوم وبني سويف (١٩٨١).

فرع جامعة القاهرة بالخرطوم:

توثيقًا للروابط التاريخية بين مصر والسودان، وتدعيمًا للتعاون العلمي والثقافي بين البلدين الشقيقين، وتحقيقًا لرغبة أبناء السودان من خريجي المدارس الثانوية المصرية هناك، وخريجي المدارس الثانوية السودانية، قامت جامعة القـ اهرة بإنشاء فرع لها بالخرطوم بمقتضى اتفاقية ثنائية عقدت بـ ين الحكومتين المصرية والسودانية عام ١٩٥٥، وصدر قـ رار مجلس الوزراء المصري في ٢١ سـ بتمبر ١٩٥٥ بإنشـ اء فروع لكليات الآداب والحقوق والتجـ ارة لجامعـ ة القـ اهرة بمدينة الخرطوم.

www.kotobarabia.com

وافتتحت الدراسة في الساعة الخامسة من مساء السبت ١٥ أكتوبر ١٩٥٥، وبلغ عدد الطلاب المقبولين عندئذ بالفرع ٢٦٨ طالبًا وطالبة موزعين على الفروع الثلاثة لكليات الآداب والحقوق والتجارة. ونمت تلك الفروع لتصبح كليات لها لوائحها الأساسية المناظرة للوائح الكليات الأم بالجامعة. وفي العام الجامعي ١٩٧٤/ ١٩٧٥، ثم إنشاء كلية العلوم كفرع لكلية العلوم الأم بالجامعة من الناحية الأكاديمية.

ويتولى إدارة فرع الخرطوم نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون فرع الخرطوم، ويمثل الفرع في مجلس جامعة القاهرة، ويعاونه في إدارة الفرع مجلس فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذي يضم عمداء كليات الفرع برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الفرع. ويباشر هذا المجلس اختصاصات مجلس الجامعة فيما يتعلق بشئون التعليم وشئون الطلاب والبحث العلمي.

ويمنح الفرع درجة الليسانس في الآداب في أحد التخصصات التالية: اللغة العربية وآدابها، الجغرافيا، التاريخ، الاجتماع، الدراسات الفلسفية كما يمنح ليسانس الحقوق ودبلومي الدراسات العليا في القانون العام والقانون

www.kotobarabia.com

الخاص. وتمنح كلية التجارة درجة البكالوريوس في إحدى الشعب الثلاث: المحاسبة، إدارة الأعمال، الاقتصاد، كما تمنح درجة الدبلوم في العلوم الإحصائية والتكاليف. وتمنح كلية العلوم درجة البكالوريوس في التخصصات المختلفة.

ويقوم الفرع بمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في الآداب في مختلف التخصصات الموجودة بالفرع، وكذلك درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة وفي إدارة الأعمال.

فرع جامعة القاهرة بالفيوم:

صدر قرار جمهوري عام ١٩٨١ بإنشاء فرع لجامعة القاهرة لشئون الفيوم وبني سويف، ثم صدر قرار آخر عام ١٩٨٣ بإنشاء فرع لجامعة القاهرة لشئون الفيوم وبني سويف، ثم صدر قرار آخر عام ١٩٨٣ بإنشاء فرع لجامعة القاهرة لشئون كليات الجامعة بمحافظة الفيوم، وفرع آخر للجامعة لشئون كليات محافظة بني سويف.

ويشمل فرع الفيوم ثلاث كليات صاحبت نشأته هي: التربية، والزراعة، والهندسة، ثم أنشئت عام ١٩٨٤ كلية جديدة للخدمة الاجتماعية.

www.kotobarabia.com

وكانت كلية التربية بالفيوم نواة للفرع، فقد تأسست عام ١٩٧٥ وتخرجت الدفعة الأولى فيها عام ١٩٧٩. أما كلية الزراعة فتأسست في العام التالي (١٩٧٦)، وكانت أول دفعة تخرجت فيها عام ١٩٨٠، وتضم ستة أقسام هي: وقاية النبات، الاقتصاد الزراعي، الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، استصلاح الأراضي والمياه، الصناعات الزراعية. أما كلية الهندسة فقد أنشئت عام ١٩٨١، واستقر الرأي على أن تبدأ الدراسة فيها بشعبتي هندسة التشييد والهندسة الميكانيكية؛ حتى تنمو الكلية نموًا تدريجيًا يتناسب مع ظروف محافظة الفيوم.

فرع بني سويف:

ويضم فرع بني سويف أربع كليات هي: كلية التجارة، كلية الحقوق، كلية الطب البيطري (وتأسست عام ١٩٨٠)، وكلية الآداب (وتأسست عام ١٩٨٥).

وقد استقت كليات الفرع مناهجها الدراسية من الكليات المناظرة بجامعة القاهرة.

www.kotobarabia.com

ويقع عبء التدريس في هذه الكليات على كاهل أعضاء هيئة التدريس بالكليات المناظرة؛ حتى يستكمل الفرع تكوين هيئة التدريس الخاصة به.

ومن المتوقع أن يصبح كل فرع من فرعي الجامعة بالفيوم وبني سويف نواة لجامعة مستقلة في المستقبل.

وإذا كانت جامعة القاهرة – حجر الزاوية في التعليم الجامعي في مصر – قد ارتبطت بالكفاح الوطني من أجل التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فقد لعبت دورًا خالدًا في تدعيم أركان التعليم الجامعي في مصر بتبنيها للجامعات التي أنشئت في الأربعينيات والخمسينيات، ولا زالت تؤدي رسالتها في احتضان نواة جامعات أخرى جديدة.

وفي عهد ثورة يوليو، أصبح التعليم الجامعي والتوسع فيه موضع رعاية النظام الجديد، وخاصة أن مصر أقدمت على التنمية الاقتصادية وما ارتبط بها من مشروعات احتاجت المزيد من الكوادر المتخصصة. وجاء تمصير الشركات والمؤسسات الأجنبية (١٩٥٧)، ثم قرارات تأميم البنوك والشركات الصناعية والتجارية (١٩٦١) ليضع أسس

www.kotobarabia.com

القطاع العام في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة، مما اقتضى توسعًا في التعليم بشتى مراحله بعد أن أصبح التعليم حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية. وامتدت مجانية التعليم إلى الجامعة عندما تقررت مجانية التعليم في مختلف مراحله، وطبق مبدأ تكافؤ الفرص في القبول بالجامعات على أساس مجموعات الدرجات بالثانوية العامة، فتوسعت الجامعات في قبول الطلاب توسعًا لم يواكبه زيادة في إمكانيات الجامعات من حيث أعضاء هيئة التدريس والمعامل والمكتبات وقامت الدولة بالتوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية لمواجهة الإقبال المتزايد من حملة الثانوية العامة على التعليم الجامعي.

ونتج عن التوسع في التعليم الجامعي في مصر أن أصبحت الجامعات المصرية تضم عددًا من الطلاب والطالبات يبلغ نحو نصف المليون في المرحلة الجامعية الأولى يدرسون في نحو ١٦٠ كلية ومعهدًا تضمها إحدى عشرة جامعة تنتشر في ٢٢ محافظة (وذلك بخلاف جامعة الأزهر وكلياتها ومعاهدها)، بالإضافة إلى نحو ٢٦ ألف طالب وطالبة مقيدين بمرحلة الدراسات العليا. ورغم ذلك فإن نسبة طلاب الجامعة في مصر لا تزال أقل من المعدلات

www.kotobarabia.com

العالمية، ففي تقرير للبنك الدولي لعام ١٩٨٣، يتبين أن نسبة طلاب الجامعة إلى الشريحة العمرية (٢٠ – ٢٤ سنة) في مصر، تبلغ نحو ١٥% ، مقابل ما بين ٢٠ – ٣٦% في أوروبا، و٢٢% في الاتحاد السوفيتي، و٥٥% في الولايات المتحدة الأمريكية [١] .

ورغم ذلك، فإن الأمر لا يتوقف على الكم دون الكيف؛ إذ إن إعداد الخريجين إعدادًا يتناسب مع التقدم العلمي يتطلب رفع كفاءة الخدمة التعليمية في الجامعة، وخاصة الجامعات الإقليمية الجديدة، وذلك بدعم الإمكانات والتجهيزات والمكتبات ومختلف أنواع الخدمات التي تقدم للطلاب، مع مراعاة احتياجات خطط الدولة للتنمية.

كما أن النقص في عدد هيئات التدريس – بالإعارة والتوزيع على عدد كبير من الكليات الإقليمية – لا يسمح بالتركيز على البحوث في كثير من الأحيان، مما ينعكس سلبيًا على وظيفة أساسية من أهم وظائف الجامعة، ويؤثر تأثير بالغًا على الدراسات العليا.

---

[١] مصطفى كمال حلمي: دور الجامعة في مصر والعالم العربي، منشورًا في: جامعة القاهرة، اليوبيل الماسي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٣٩.

www.kotobarabia.com

ورغم ذلك، تلعب الجامعة دورًا أساسـ يًا فـ ي خدمـ ة المجتمع وتبذل الجهد – في حدود الإمكانات المتاحة – لأداء رسالتها. ولكن الأمر يحتاج إلى إعـ ادة تنظـ يم الجامعـ ات المصرية، وعلى رأسها جامعة القاهرة بما يكفل لها مواكبـ ة التطور الحديث في نظم التعليم الجامعي من حيـ ث بـ رامج الدراسة، والبحوث، ونظم الامتحانات وتقييم الطلاب، وربط الجامعات الإقليمية – على وجـ ه الخصـ وص – بالبيئـ ات الاجتماعية التي تخدمها بما يحقق التمايز في التخصصـ ات. وقد حدث شيء من هذا في بعـ ض تخصصـ ات جـ امعتي الإسكندرية وقناة السويس وغيرهما، غير أن الأمر يحتـ اج إلى رسم استراتيجية جديدة للتعليم الجامعي في مصـ ر فـ ي إطار متطلبات التنمية، قوائم بين مخرجات التعليم الجـ امعي وحاجات المجتمع من مختلف التخصصات من حيـ ث الكـ م والكيف معًا دون إهدار للطاقات العلمية والبشرية سعيًا وراء تحقيق معدلات أداء أفضل، والأخذ بالأساليب الحديثة للإدارة الجامعية.

المجلس الأعلى للجامعات:

www.kotobarabia.com

ونتيجة للتوسع في التعليم الجامعي، وإنشاء جامعات جديدة خرجت من تحت عباءة جامعة القاهرة – الجامعة الأم – أصبحت هناك حاجة على جهاز يتولى التنسيق بين هذه الجامعات وبعضها البعض ويرسم سياسة التعليم الجامعي في البلاد، فكان قيام " المجلس الأعلى للجامعات". وقد بدأ المجلس عام ١٩٥٠ مع إنشاء جامعتي إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) ومحمد علي باشا الكبير (أسيوط).

غير أن إطاره القانوني واختصاصاته ونظام العمل فيه حددت – لأول مرة – بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة تنظيم الجامعات المصرية، والقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية.

وبذلك أصبح هناك مجلس أعلى للجامعات يتكون من مديري الجامعات ووكلاء الجامعات، وعضو عن كل جامعة يعينه مجلسها سنويًّا من بين أعضائه، وثلاثة من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي (زيدوا إلى خمسة بالقانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨) يعينون بقرار من وزير التربية والتعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد، وأمين المجلس. وتولى رئاسة المجلس الأعلى للجامعات أقدم مديري الجامعات المصرية، ثم

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

أصبحت رئاسة المجلس لمدير جامعة القاهرة (القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨). بحكم وجود أمانة المجلس بها؛ حتى يستطيع متابعة عمل الأمانة التي يتولاها أحد الأساتذة ويصدر بتعيينه قرار من وزير التربية والتعليم، ثم تقرر (عام ١٩٦٣) أن تكون رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لوزير التعليم العالي على أن ينوب عنه في حالة غيابه أقدم مديري الجامعات المصرية، وظل الأمر كذلك حتى الآن.

ورغم حرص المشرع المصري على تأكيد احتفاظ كل جامعة بشخصيتها المعنوية وميزانيتها المستقلة، وحريتها في التصرف في أموالها، ومنح مدير الجامعة في ذلك كله صلاحيات الوزير مما أعطى انطباعًا – لمن يأخذ الأمور بظواهرها – أن استقلال الجامعة كان معنويًا، إلا أن وجود المجلس الأعلى للجامعات – على أهميته كجهاز تنسيق ورسم لسياسة التعليم الجامعي – جعل استقلال الجامعات استقلالا إسميًّا إذا وضعنا في اعتبارنا أن وزير التربية والتعليم هو الذي يقترح اسم من يعين في وظائف مديري الجامعات ووكلاء الجامعات، ويقوم بتعيين عمداء الكليات (الذين يشكلون القطاع العريض لمجلس الجامعة)، كما يعين

www.kotobarabia.com

الأعضاء الخمسة من ذوي الخبرة بشئون التعليم الجـ امعي، فكان المجلس الأعلى للجامعات – بهذا الوضع – أداة تحكـ م السلطة الإدارية في توجيه الجامعات المصـ رية وفـ ق مـ ا ترسمه الوزارة، لا وفقًا لما تراه المجالس والهيئات الجامعية، وخاصة أن قرارات المجلس الأعلى للجامعات تعـ د نافـ ذة وملزمة للجامعات إلا فيما عدا المسائل التي تقتضي إصـ دار قانون أو قرار وزاري وهي على أية حال ملزمة للجامعـ ات جميعًا، وخاصة بعد توسيع صلاحيات المجلس الأعلى علـ ى نحو ما سنرى، عندما نلقي نظرة على تطور اختصاصاته.

فقد اختص المجلس الأعلى للجامعات برسم السياسة العامة للتعليم الجامعي وما يتصل به، ووصل الجامعات بحاجات البلاد ومطالب نهضتها لتيسير الوفاء بهذه الحاجات والمطالب، والتنسيق بين الدراسات الجامعية ودرجاتها العلمية في مختلف الجامعات، والتنسيق بين وظائف هيئة التدريس وتوزيعها بين الجامعات، وإبداء الرأي في مقدار الإعانات الحكومية التي تمنح سنويًّا لكل جامعة، كما ينظر

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

في المسائل التي يعرضها عليه وزير التربية والتعليم أو ما تعرضه إحدى الجامعات عليه طلبًا للرأي [١].

وأضاف إلى هذه الاختصاصات (عام ١٩٥٨) رسم السياسة العامة للبحوث بالجامعات، والتنسيق بني الكليات والأقسام المتناظرة، وإبداء الرأي فيما يتعلق بمسائل التعليم في درجته المختلفة، كما أصبح من حق المجلس أن يؤلف لجانًا فنية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه ومن غيرهم من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين لبحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصه [٢].

وجاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، ليعطي المجلس الأعلى للجامعات صلاحيات جديدة عن طريق توسيع اختصاصاته، فأصبحت تشمل (إضافة إلى ما سبق) التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في الجامعات، وتحديد وإنشاء تخصصات الأستاذية بالجامعات، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم، ورسم السياسة العامة للكتب والمذكرات ووضع النظم الخاصة بها، ورسم الإطار

---

[١] وزارة العدل: النشرة التشريعية، يوليو ١٩٥٦، ص ٢٤٣٢.

[٢] نفس المرجع، أكتوبر ١٩٥٨، ص ٢٢٦٦.

www.kotobarabia.com

العام للوائح الفنية والمالية والإدارية لحسابات البحوث وللوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات، ووضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد، وأخيرًا المتابعة الدورية لتنفيذ سياساته وقراراته في الجامعات.

وبتوسيع صلاحيات المجلس الأعلى للجامعات، وإضافة اختصاصات إدارية وتنفيذية إليه، تحول من جهاز تخطيط ومتابعة ورسم سياسات إلى جهاز إدارة وتوجيه، له الرأي الأخير فيما يتصل بأدق أمور الجامعات، وتلتزم الجامعات بتنفيذ قراراته (حسب ما جاء بالقانون).

وهكذا أخضعت الجامعات لسلطة مركزية قيدت – إلى حد ما – حريتها في الحركة، وحالت دون تحقيق التمايز بين الجامعات وبعضها البعض في مجالات التعليم والبحث العلمي إلا في أضيق نطاق، كما تدخلت في أدق خصوصياتها، مثل إلزام الجامعات بقبول أعداد من الطلاب تفوق إمكاناتها وقدراتها التعليمية، إلى غير ذلك من الآثار السلبية.

ولا يعني ذلك أن وجود المجلس الأعلى للجامعات في حد ذاته أمر غير مطلوب أو مرغوب فيه، بل إن الضرورة

www.kotobarabia.com

تستدعي وجوده للتنسيق بين الجامعات، ورسم السياسات الخاصة بالتعليم الجامعي وتقديم المشورة فيما يتصل بالتعليم ومراحله المختلفة بوجه عام، ووضع مستوى علمي محدد – من خلال معايير وضوابط أكاديمية – للمتطلبات التي يجب توفرها فيمن يتولون وظائف هيئة التدريس بمختلف مراتبها، دون أن يتحول إلى جهاز إدارة وتوجيه من خلال تلك الصلاحيات الإدارية الواسعة التي أعطاها له القانون.

فدور المجلس الأعلى للجامعات هو دور البوصلة التي تحدد الاتجاه وترسم معالم الطريق، ويبقى لمجالس الجامعات حق تحديد خطاها وإيقاع خطواتها على هذا الطريق، فيختص المجلس الأعلى برسم سياسة التعليم الجامعي في ضوء خطة الدولة وفي إطار نظام التعليم العام، ويتابع تنفيذ هذه السياسة، بينما تقوم مجالس الجامعات بتخطيط برامج التعليم في كلياتها وتنفيذ تلك البرامج بما يتراءى لكلياتها ومعاهدها ولا يخرج عن الإطار العام لسياسة التعليم الجامعي.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل الرابع

الجامعة والتغير الاجتماعي

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

عاصرت الجامعة عند نشأتها التغيرات التي شهدها المجتمع المصري في أعقاب ثورة ١٩١٩، ونعني بذلك إعلان استقلال مصر (رغم ما شاب ذلك الاستقلال من قيود)، وإصدار دستور ١٩٢٣ وقيام حياة نيابية في ظله عصف بها القصر بعد حين ليفتح جبهة جديدة للنضال الوطني ضد طغيان القصر والسيطرة الأجنبية معًا، وما صحب ذلك كله من صراع حزبي وسياسي.

وفي غمرة هذا الصراع السياسي الذي كان لطلاب الجامعة دور بارز فيه – على نحو ما سنرى – شهد المجتمع المصري تغيرات اجتماعية هامة. فقد برز دور القوى الاجتماعية التي لعبت دورًا أساسيًّا في ثورة ١٩١٩. غير أنها لم تجنِ ثمارًا ما قدمت من تضحيات بسياسات اجتماعية تحسن أوضاعها كالعمال والفلاحين، كما برز دور المرأة المصرية التي خرجت من خدرها – للمرة الأولى – تشارك في العمل الوطني مشاركة الرجل فيه وتتعرض معه لرصاص الإنجليز، وأطلق ذلك التطور الهام الحركة النسائية من عقالها، فأسست هدى شعراوي "الاتحاد النسائي" عام

www.kotobarabia.com

١٩٢٣ ليعمل على نشر التعليم بين نساء مصـ ر والاهتمـ ام بالتوعية الصحية والمطالبة بتحسين وضع المـ رأة وصـ يانة حقوقها في قوانين الأحوال الشخصية إلى غير ذلك من أمور تتصل بالنهوض بالمرأة المصرية [١] .

كذلك صقلت ظروف الحرب العالمية الأولـ ى الـ وعي الطبقي عند البورجوازية المصرية، فراحت تتطلع إلـ ى أن تنال حقها في اقتصاد بلادها، محاولة التخلص من السـ يطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري التي لم تترك لهـ ا إلا دور الشريك الأصغر، وأيقنت أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قام على دعائم الاقتصاد الوطني المستقل. ومن ثم كانت جهود محمد طلعت حرب باشا لتأسيس "بنك مصر" عام ١٩٢٠ ليكون قاعدة لبناء الاقتصاد الوطني عن طريـ ق إقامة قطاع صناعي وتجاري حديث، واحتلال مواقـ ع رأس المال الأجنبي بامتلاك أسهم الشركات الأجنبية العاملـ ة فـ ي مصر وتمصيرها. فكانت صيحة التحرر الوطني لا تعبر عن

---

[١] لطيفة محمد سالم: المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي ١٩١٩ – ١٩٤٥، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٨٤، ص ٥٣ – ٥٤.

www.kotobarabia.com

التحرر السياسي وحده، بل تمتد إلى التح رر الاقتص ادي، بفضل تلك الطليعة الواعية للبورجوازية المصرية.

وشهدت الحقبة التي تقع بين ث ورتي ١٩١٩ و١٩٥٢، اتساع شقة التناقضات الاجتماعية في مصر، فتفاقمت ظاهرة الفقر والجهل والمرض، ذلك الثالوث الذي تردد في الأدبيات السياسية في تلك الحقبة من تاريخ مصر المعاصر، من باب بذل الوعود بالإصلاح في مواس م الانتخاب ات البرلماني ة أحيانًا، ومن باب الدعوة الصادقة للإصلاح الاجتماعي أحيانًا أخرى. فكانت مصر تعاني أزمة اجتماعية حادة تتطلب حلا، تنوعت الاجتهادات التي طرح ت للتوصـ ل إلي ه، بتن وع التوجهات السياسية والفكرية لأصـ حابها، وتباين ت بتب اين مواقعهم الاجتماعية.

ولا يعنينا هنا تتبع مساهمات خريجي الجامعة في ذل ك كله؛ لأن خروج طالب الجامعة إلى الحياة العامة واندماج ه فيها، يغير من استجابته لتحدياتها بما يتفق وواقعة الاجتماعي ومصالحه الذاتية وارتباطاته السياسية. وإنما ما يعنينا هنا ما كان للجامعة – كمؤسسة علمية – من دور في دف ع عجل ة التغير الاجتماعي في مصر، وما كان لطلابها م ن مواق ف

www.kotobarabia.com

تجاه حركة التغير الاجتماعي التي شهدتها مصر بين الثورتين. ويهمنا – على وجه الخصوص – الدور الريادي للجامعة في فتح الطريق أمام المرأة المصرية للمساهمة في خدمة بلادها، وما ساهمت به الحياة الجامعية من تعميق أسس التعاون بين الشباب وتشجيع روح المبادرة عندهم، ثم موقف طلاب الجامعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

الجامعة والتعليم المختلط:

كانت النخبة المثقفة المصرية التي احتضنت مشروع "الجامعة المصرية" في العقد الأول من هذا القرن تؤمن بتحرير المرأة وبحقها في التعليم وضرورة أن يكون لها دور في بناء المجتمع، فقد كان لقاسم أمين دور بارز في اللجنة المؤسسة، وكذلك تلاميذ الشيخ محمد عبده ممن أيدوا قاسم أمين وشايعوا فكرة تحرير المرأة كما طرحها في كتابيه: "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة"، وعلى رأس هؤلاء أحمد لطفي السيد وسعد زغلول وإذا كانت المنية قد أدركت قاسم أمين قبل افتتاح الجامعة رسميًا عام ١٩٠٨، فإن رفاقه من مؤسسي الجامعة تعهدوا الفكرة بالرعاية من بعده، فأنشئت الجامعة قسمًا نسائيًّا تلقى فيه محاضرات حرة لتزويد المرأة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

بقدر من الثقافة – على نحو ما رأينا – تتصل بالنواحي الاجتماعية والصحية والفنية، تلك الدراسات التي أثارت ثائرة المحافظين فذبحوا المقالات التي تهاجم القائمين على أمور الجامعة وتتهمهم بالتفريط في التقاليد والعدوان على الفضيلة، إلى غير ذلك من مواقف المعارضين التي سجلتها صحف ذلك الزمان.

وما كان إنشاء القسم النسائي – في رأينا – إلا اختبارًا من جانب القائمين على أمور الجامعة لمدى تقبل الناس لفكرة تلقي النساء العلم في الجامعة، فاللاتي انتسبن إلى القسم النسائي كن من سيدات الطبقة العليا في المجتمع اللائي نلن حظًا من التعليم في المدارس المصرية والأجنبية إلى جانب الأجنبيات المقيمات في مصر، فلم يكن الهدف – إذن – فتح أبواب التعليم الجامعي للمرأة المصرية بقدر ما كان اختبارًا للنوايا والمواقف من تلك الفكرة. وقد استفاد رجال الجامعة من هذه التجربة ودلالاتها عندما عالجوا قضية قبول الطالبات بالجامعة بعد تحولها إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥؛ إذ كانوا يؤمنون بأن مساعدة التطور الاجتماعي يدخل في إطار رسالة الجامعة.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ففي أول عام لافتتاح الجامعة، طلب بعض عمداء الكليات من أحمد لطفي السيد – مدير الجامعة – أن تقبل الجامعة الحائزات على شهادة الثانوية؛ استنادًا إلى أن وزارة المعارف أوفدت بعثة إلى إنجلترا من اثني عشر مدرسة من معلمات الوزارة عام ١٩٢٥ للدراسة بجامعات إنجلترا في تخصصات معينة. فقال لهم أحمد لطفي السيد أن هذه المسألة "شائكة"، وأنه يخشى معارضة الحكومة للفكرة إذا أثارتها الجامعة بشكل رسمي، أو اتخذت فيها قرارًا محددًا. واتفق مع العمداء على قبول الطالبات اللاتي يتقدمن للالتحاق بالجامعة دون الإعلان عن ذلك في الصحف، أو إثارة الموضوع في إحدى الخطب [1]؛ حتى تضع الجامعة الحكومة والرأي العام – معًا – أمام الأمر الواقع.

وهكذا تعاون أحمد لطفي السيد مع العمداء على إنجاح المشروع بإبقائه طيَّ الكتمان، واعتمدوا على أن القانون الأساسي للجامعة يبيح التحاق "المصريين" بها، وهو لفظ الجمع الذي يشمل البنين والبنات. وفي عام ١٩٢٩ التحق بالجامعة سبع عشرة طالبة، منهن ثمان طالبات بكلية العلوم،

---

[1] أحمد لطفي السيد: قصة حياتي، كتاب الهلال ١٣١، فبراير ١٩٩٦، ص ١٩١.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وأربعًا بكل من الآداب والطب، وطالبة واحدة بكلية الحقوق[١] .

ويشير أحمد لطفي السيد إلى رد الفعل لهذه التجربة فيقول: "وبعد أن سرنا في هذا النهج عشر سنوات، حدث ما كنا نتوقعه، فقد قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط، فلم نأبه لها؛ لأننا على يقين من أن التطور الاجتماعي معنا، وأن التطور لا غالب له. ومعنا العدل الذي يسوِّي بين الأخ وأخته في أن يحصل كلاهما على أسباب كماله الخاص على السواء، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية على وجه يأتلف مع أطماعنا في الارتقاء القومي" [٢] .

لقد كان الرعيل الأول من رواد التعليم الجامعي في مصر طلاب نهضة، يسعون للرقي بمجتمعهم، وكانوا على يقين أن نهضة المجتمع لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بقيامها على كواهل أبنائها وبناتها على السواء. ورغم أن دعاة التخلف باسم المحافظة على التقاليد كانوا أعلى صوتًا

---

[١] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص ٨٤.

[٢] أحمد لطفي السيد: المرجع السابق، ص ١٩١.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وأكثر تأثيرًا على بسطاء الناس، فإن ذلك لم يفت في عضد أولئك الرواد الذين كانت مصر ومستقبل مصر في ضميرهم. وغلبت سُنّة التطور، وأثبتت الفتاة المصرية أن قدراتها لا تقل عن قدرات زملائها، وبرهنت على جدارتها بخدمة مجتمعها، وعلى صدق رؤية أولئك الرواد العظام الذين لو استجابوا للضغوط لما استطاعت مصر أن تحقق ما حققته من تقدم على مدى نصف القرن.

وعامًا بعد عام، أخذت أعداد الطالبات في التزايد بالقدر الذي يتناسب مع الظروف الاجتماعية في مصر في الثلاثينيات، ففي عام ١٩٣٥، بلغ عدد الطالبات في كلية الآداب ٣٧ طالبة (مقابل ٣١٢ طالبًا)، وفي العلوم ١٤ طالبة (مقابل ٣٨٠ طالبًا)، وفي الطب ٣٤ طالبة (مقابل ٩٨٤ طالبًا)، وفي الحقوق ثلاث طالبات (مقابل ٩٨٨ طالبًا)[١]. فقد كانت العائلات التي تنتمي إلى الشريحة العليا من البورجوازية المصرية هي التي تسمح لبناتها بالالتحاق بالجامعة. أما الشرائح الأخرى للبورجوازية المصرية فقد ترددت في ذلك حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية

---

[١] سامية حسن: المرجع السابق، ص ٢١٤.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

عندما بدأ إقبال الشريحة الوسطى من البورجوازية المصرية على تعليم بناتهم بالجامعة، وتبعتها البورجوازية الصغيرة في عهد ثورة يوليو ١٩٥٢، حتى أصبح عدد الطالبات بالجامعات المصرية الآن يبلغ نحو المائتي ألف طالبة.

وكان قبول الطالبات بطب الأسنان عام ١٩٣٢، وبالصيدلة عام ١٩٣٦، وبالتجارة عام ١٩٣٥، ومنذ عام ١٩٤٥ فتحت كليات الهندسة والزراعة والطب البيطري أبوابها أمام الطالبات. ورأت وزارة المعارف أنه لم تعد هناك حاجة لإيفاد الطالبات للدراسة الجامعية بالخارج، فقللت من عدد البعثات المخصصة للطالبات، طالما أصبحت الجامعة تقوم بهذه المهمة [١]، وخاصة بعدما أثبت الطالبات تفوقهن في الدراسة، وعينت كلية الآداب ثلاث من خريجاتها في وظيفة المعيد هن: سهير القلماوي، وفاطمة سالم ودرية فهمي[٢].

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كان اتجاه الطالبات إلى دراسة الآداب يمثل التيار الغالب بينهن، ففي عام ١٩٤٥

---

[١] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص ٨٤.

[٢] عبد المنعم الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع، ص ٨٣.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

كانت نسب الطالبات في كلية الآداب ٣٢,٥% من مجموع طلاب الكلية، بينما بلغت نسبة الطالبات في كلية العلوم ٦% من مجموع الطلاب، وفي كلية الطب ٧,٥%، وكلية الحقوق ١,٨%، وكلية التجارة ١% من مجموع الطلاب [١].

فإذا قارنا هذه النسب المتواضعة بالإحصاءات الخاصة بأعداد الطالبات بالجامعات المصرية عام ١٩٧٩، أدركنا مدى الانطلاق بالنسبة للتعليم الجامعي المختلط خلال خمسين عامًا من قيام تلك التجربة المباركة؛ ففي عام ١٩٧٩، بلغت نسبة الطالبات في كليات الآداب ٤٧,٤% وفي كليات، الحقوق ٢٧,٦%، وفي كليات الهندسة ١٨%، وفي كليات الزراعة والطب البيطري ٢٤,١%، وفي كليات العلوم ٢٨%، وفي كليات طب الأسنان ٤٢%، وفي كليات الصيدلة ٤٤%، وفي كليات التربية ٢٢%. أما الكليات التي تنفرد بها جامعة القاهرة، فقد بلغت فيها نسبة الطالبات أرقامًا قياسية، إذ كانت ٦٣% في الإعلام، و٣٩% في كلية الآثار، و٢٨% في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية[٢] .

---

[١] راجع: تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ – ١٩٥٥.

[٢] المركز القومي للبحوث التربوية: المرأة والتعليم في جمهورية مصر العربية، مايو ١٩٨٠، ص ٥٢ – ٦٨.

www.kotobarabia.com

لقد ارتفعت الأصوات في البرلمان تهاجم الاختلاط في الجامعة فقدم النائب عبد الحميد سعيد (مؤسس جمعية الشبان المسلمين) استجوابًا في فبراير ١٩٣٢ لوزير المعارف بمناسبة نشر جريدة الأهرام صورة لطه حسين وحوله لفيف من الطلبة والطالبات، فعبر النائب عن دهشته لنشر مثل هذه الصورة، بعد أن صرح الوزير بأنه " لا يسمح بالاختلاط الجنسي في معاهد التعليم" وعدّ النائب نشر الصورة دليل على "عدم احترام الشعور الديني والآداب القومية". ورد الوزير على الاستجواب بأن الصورة أخذت في اجتماع بنادي طلبة الجامعة، وأن الجامعة قد نبهت على الطالبات بعدم دخول هذا النادي، وعلى ذلك فلن يتكرر ما حدث [١].

ومع انتشار حركة الإخوان المسلمين بين صفوف طلاب الجامعة، بدأت إثارة موضوع الاختلاط في الجامعة مرة أخرى عام ١٩٣٧، وجاءت إثارة الموضوع كجزء من الصراع السياسي بين الوفد والقصر عندئذ، فأثار بعض الأزهريين قضية الاختلاط، كما انضم إليهم بعض شباب

---

[١] مضابط مجلس النواب، جلسة ٧ مارس، ٢٨ مارس ١٩٣٢ (مذكورًا في سامية حسن المرجع السابق، ص ٢١٦ – ٢١٧).

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الإخوان المسلمين داخل الجامعة، فتقدم بعض طلبة الحقوق بمذكرة إلى مدير الجامعة وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس يطالبون فيها بتخصيص جانب من المناهج للثقافة الدينية في جميع الكليات، وبتوحيد زي الطلبة وتمييز كل كلية بشارة خاصة يحملها الطلاب، وتوحيد زي الطالبات، وفصلهن عن الطلبة وتخصيص دراسة خاصة بهن. وتقدم بعض طلبة كلية الطب وكلية التجارة بمذكرتين بنفس المعنى إلى إدارة الجامعة.

ورمى الأزهر القفاز في وجه الجامعة، فنشر الأهرام حديثًا لشيخ الأزهر عبر فيه عن سروره بالمذكرة التي قدمها الطلاب لإدارة الجامعة، وطالب بالمحافظة على الآداب الإسلامية وتعاليم الدين، وطالب بسرعة فصل الطلبة عن الطالبات وأن يجعل لهن زيًّا خاص، كما أيّد الشيخ التعليم الديني في الجامعة. وكان لحديث الشيخ أثره في إثارة طلبة الأزهر الذين قاموا بمظاهرات تأييد للمطالبين بعدم الاختلاط من طلبة الجامعة بتشجيع من شيوخ كليات الأزهر[1] .

---

[1] سامية حسن: نفس المرجع، ص ٢١٨ – ٢١٩.

www.kotobarabia.com

وتصدى الدكتور طه حسين – في حديث لجريدة المصري يوم ١٣ مارس ١٩٣٧ – للمعارضين للاختلاط، فذكر أن إثارة المسألة تهدف إلى خلق المتاعب للحكومة (الوفدية) في وقت "نريد فيه أن تثبت استقلالنا وحياتنا الدستورية الداخلية"، وعد ذلك مخالفًا للذوق ومما تقتضيه الوطنية، وقال إنه لا يعرف في القرآن ولا في السنة نصًّا يحرم على الفتيات والفتيان أن يجتمعوا في حلقة من حلقات الدرس حول أستاذ يعلمهم العلم والأدب والفن، وأن الجامعة لم تحدث حدثًا، ولم تخرج على نص من نصوص الدين. وأبدى تعجبه لأن الفتيان والفتيات كانوا يجتمعون في دروسهم الجامعية في عهد الحكومات السابقة "فهل كان المطالبون بهذا نائمين في العهد الماضي ثم استيقظوا في هذه الأيام ؟!!.

وهاجم طه حسين الدكتور منصور فهمي عميد الآداب السابق لكتابته مقالا ضد الاختلاط؛ لأن الاختلاط كان موجودًا أثناء وجوده في عمادة الآداب، فلم يبدِ اعتراضًا عليه. كما شن هجومًا على الأزهريين الذين لم يعارضوا في مسألة الاختلاط في عهود صدقي باشا وعبد الفتاح يحيى باشا

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وتوفيق نسيم باشا وعلي ماهر باشا، مما يعني أن الهدف من الحملة سياسي محض. وقال إن الدستور لا يبيح للحكومة أن تحرم التعليم العالي على الفتيات بأية حـ ـال مـ ـن الأحـ ـوال، والظروف المالية لا تبيح للحكومة أن تنشئ جامعة خاصـ ـة للبنات. وأعلن أن الجامعيين لا يتلقون أمرًا من معهد آخـ ـر مهما كان شأنه "فليتركهم الأزهر كمـ ـا يتركونـ ـه، ولـ يُعْنَ بإصلاح أمره، كما يعنى الجامعيون بإصلاح أمرهم، وليحترمْ الأزهر استقلال الجامعة، كمـ ـا تحتـ ـرم الجامعـ ـة اسـ ـتقلال الأزهر".

وطالب الأزهريين بأن يتركوا مسألة الدين للطلبة أنفسهم "فليس بين طلاب الجامعة قاصر ولا عاجز عن تثقيف نفسه في الدين... والكليات ليست مدارس ابتدائية ولا ثانوية، وإنما طلاب الكليات راشدون يستطيعون أن يتعلموا الدين إن أرادوا" [1].

وإذا كان صوت طه حسين أقوى الأصوات التي علت في مواجهة تلك الحملة الرجعية؛ فقد أحاطت به أصوات العديد من المفكرين والأدباء الذين أعلنوا أن عجلة التطور

---

[1] نفس المرجع، ص ٢٢٠ – ٢٢١.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

لن تعود إلى وراء، وطالبوا باستمرار الوضع القائم خاصة بعد أن أثبت التعليم المختلط كفاءته. واحتجت طالبات الجامعة على تلك الحملة الرجعية التي أثيرت دون مبرر بعد مرور سنوات على التجربة التي أثبتت كفاءة الفتاة المصرية ومتانة خلقها[١] .

ولكن صدق حدس أحمد لطفي السيد، فالتطور لا غالب له، ومضت الجامعة في طريقها غير عابئة بأصوات المعارضة التي خفتت مع انقضاء الهدف السياسي الذي كان من ورائها، واستمرت الجامعة في قبول الطالبات في مرحلة الليسانس والبكالوريوس وفي مرحلة الدراسات العليا. وأدخلت المتفوقات منهن في هيئة التدريس بالكليات المختلفة.

وبعد مرور نصف قرن على دخول الطالبات الجامعة، كانت نسبة عضوات هيئة التدريس بالجامعات المصرية (عام ١٩٧٩) تبلغ ٢٤% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبلغت نسبة من يشغلن وظيفة أستاذ ١١%، وأستاذ مساعد ١٦,٨%، مدرس ٢٣,١%. أما تمثيل المرأة في وظائف المدرسين المساعدين فكانت نسبته

---

[١] لطيفة محمد سالم: المرجع السابق، ص ٨٦.

www.kotobarabia.com

٢٤,٢%، وفي وظائف المعيدين ٣٠,٧% [١]، وبذلك احتلت المرأة مكانًا لائقًا في التعليم الجامعي وشغلت مختلف المناصب العلمية دون تمييز.

هذا الدور الذي لعبته الجامعة في دفع التطور الاجتماعي في مصر، وصمودها في وجه التيارات المعارضة، دفع بالمرأة إلى مجالات رحبة لخدمة مجتمعها معلمة وباحثة وطبيبة ومهندسة ومحامية.. إلى غير ذلك من المجالات التي أثبتت فيها المرأة المصرية وجودها، وكان لها دورها الاجتماعي البارز.

الحياة الجامعية:

لما كان دور الجامعة لا يتوقف عند تزويد الطلاب بالعلم والمعرفة، وإنما يمتد إلى تدريبهم على التفكير الحر الناضج، وتقوية روح الواجب عندهم، وتزويدهم بالمقاومات الأساسية التي من شأنها دعم شخصياتهم، والعمل على رفع مستوى الحياة الرياضية والاجتماعية والثقافية لهم، وتعويدهم على إدارة شئونهم بأنفسهم، وتنمية المهارات والمبادرات

---

[١] المركز القومي للبحوث التربوية: المرأة والتعليم في جمهورية مصر العربية، ص ٩٨.

www.kotobarabia.com

الفردية عندهم، فقد حرصت الجامعة منذ تأسيسها على الاهتمام بهذه الجوانب التي تشكل إطار الحياة الجامعية.

وبدأت الجامعة رسالتها في هذا المجال بإنشاء اتحاد طلاب الجامعة عام ١٩٢٦، الذي كان يضم عشر لجان ترعى الجوانب المختلفة، وتهدف الطلابي هي:

- لجنة الرياضة البدنية، وتضم الفرق الرياضية المختلفة، وتهدف إلى تنمية الروح الرياضية بين الجامعيين.
- لجنة التدريب العسكري، وهدفها إذكاء روح العسكرية في شباب الجامعة.
- لجنة الجوالة ودورها تنظيم حركة الكشف في الكليات المختلفة، وتنظيم الرحلات والمعسكرات إلى الصحراء والمدن والشواطئ.
- لجنة الطيران، وتكونت تلبية لرغبة بعض الطلبة في تعلم فنون الطيران.
- لجنة الرحلات، وتهدف إلى تنظيم الرحلات العلمية والترفيهية للطلبة والطالبات.

www.kotobarabia.com

- لجنة الفنون الجميلة، وتسعى لترقي ة الـ ذوق الفن ي ورعاية الفنون الجميلة بين طلبة الجامع ة، وتشـ مل الرسم والموسيقى والغناء والتمثيل، وتفسح المجـ ال للطلبة ذوي الميول الفنية.
- لجنة الصحافة، وتتولى إصدار مجلة تنشر ما يـ دور في الجامعة من أنشطة مختلفة.
- لجنة النادي، وكان الغرض منها بذل الجهود لإنشـ اء ناد يليق بالجامعة.
- اللجنة الأدبية، وتختص بالنشاط الأدبـ ي والخطابـ ة والمناظرة.
- لجنة التعاون الاجتماعي، وتهدف إلـ ى تنميـ ة روح التعاون بين الطلاب وتسهل مهمة التعـ ارف بيـ نهم والتقريب بينهم وبين الأساتذة، وتيسير الحياة للطلبـ ة المغتربين بإيجاد مساكن ومطاعم تتناسب مع مقدرتهم المادية، ومساعدة من تحل بهم كوارث، والمشـ اركة في إقامة الحفلات للأغراض الخيرية والاجتماعيـ ة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ووضع التقاليد للاحتفال بالأعياد القومي ة، وتنظ يم التعارف بين الكليات المختلفة [١].

وبذلك أصبح المجال فسيحًا أمام الطلاب لتنمية قدراتهم المختلفة، والتدريب على تدبير أم ورهم بأنفس هم، واه تم الأساتذة برعايتهم اجتماعيًّ ا والإش راف عل ى أنش طتهم المختلفة.

وأخذ الطلاب يشكلون الجمعيات العلمية المختلفة الت ي تنمي بينهم روح البحث والاطلاع، فلعبت دورًا هامً ا ف ي تكوينهم الفكري، وقام الأساتذة بتشجيعهم وتدريبهم على إلقاء المحاضرات وتنظيم المن اظرات والن دوات. وم ن ه ذه الجمعيات: اتحاد الجمعيات العلمية الذي كونه طلب ة كلي ة العلوم عام ١٩٢٧، والجمعيات العلمية المتخصص ة الت ي أقيمت في مختلف الكليات، وأرست تقاليد راس خة للنش اط العلمي الطلابي، والجمعية المسرحية التي أقامها طلبة كلي ة الآداب عام ١٩٢٨، وساهم فيها طلاب الكلي ات الأخ رى، وقامت برعاية هواة الت أليف المس رحي ونف اد المس رح، وجمعية الخطابة والمناظرة التي كانت أكثر الجمعيات رواجًا

---

[١] عبد المنعم الجميعي: المرجع السابق، ص ٨٥.

www.kotobarabia.com

بين صفوف الطلاب؛ حيث كانت تنظم المحاضرات بالعربية والإنجليزية والفرنسية، وتقيم المناظرات التي يسـ اهم فيهـ ا الطلاب والأساتذة من مختلف الكليات بآرائهم حول القضـ ايا الاجتماعية والفكرية، مثل: الثقافة العلمية والثقافـ ة الأدبيـ ة، والفكرة العربية والفكرة الفرعونيـ ة، وقضـ ية الاخـ تلاط، والموازنة بين دور الشرق والغرب فـ ي بنـ اء الحضـ ارة العالمية [1]. وقد ساعدت تلك الجمعيات على تزويد الطـ لاب بمهارات انعكست على أدائهم بعد التخرج، فكان منهم أقطاب الحركة الأدبية في مصر مثل نجيب محفوظ، وأعلام الفكـ ر مثل زكي نجيب محمود ولويس عوض، ومشاهير الخطبـ اء والساسة ورجال الصحافة وغيرهم ممن أثروا الحياة الأدبيـ ة والثقافية والعلمية في مصر في هذا القرن.

وكان واردًا عند رواد الجامعة إقامة حيٍّ للطلبة يقيمون فيه؛ فقد خطرت هذه الفكرة لأحمد لطفي السيد عام ١٩٢٥ عند تأسيس الجامعة، وكان الهدف من ذلك رعاية الطلاب المغتربين وتعويدهم الاعتماد على النفس وإدارة أمورهم بأنفسهم، غير أنه لم يكن بالمستطاع تنفيذ الفكرة لعدم توفر

---

[1] نفس المرجع ، ص ٩٨.

www.kotobarabia.com

الاعتمادات المالية اللازمة لذلك؛ ونظرًا لأهمية مسألة إسكان الطلاب، قررت الحكومة في ٢٣ مايو ١٩٣٥ إنشاء مدينة جامعية للطلبة تضم مساكن ومطاعم وملاعب وحمامات وغيرها، وخصصت مساحة قدرها خمسون فدانًا لإقامة تلك المدينة الجامعية، ولكن عندما شرع في تقسيم الأرض تبين أنها لا تكفي سوى إقامة الملاعب، فأرجأ المشروع إلى أن دخل في حيز التنفيذ عندما تم اختيار قطعة أرض أخرى مساحتها عشرون فدانًا بجوار (ستاد) الجامعة لإقامة المدينة الجامعية عليها، وتم وضع حجر الأساس لبنائها في ١٢ فبراير ١٩٤٦، وافتتح المبنى الأول لسكنى نحو الثلاثمائة من طلاب الجامعة المغتربين في ٦ مايو ١٩٤٩، ثم تم استكمال البناء بعد ذلك، فافتتح المبنى الثاني في العام الجامعي ١٩٥٢/ ١٩٥٣، وتم إنشاء أربع مجموعات سكنية تتألف كل منها من مبنيين متجاورين، ومساحة كل مجموعة ١٥٠٠ متر تقريبًا، وتتكون هذه المباني من ثلاث طوابق تتسع كل مجموعة منها لسكنى ٢٥٦ طالبًا. وقد أقيمت أحدى هذه المجموعات على جزء من أرض كلية الزراعة بالجيزة، وخصصت لسكنى الطالبات، وافتتحت عام ١٩٥٦/ ١٩٥٧.

www.kotobarabia.com

بدأت الجامعة إقامة إسـ كان جـ امعي للطالبـ ات عـ ام ١٩٤٠، فاستأجرت بيتًا لإقامة الطالبات المغتربـ ات بحـ ي الدقي جهزته بالأثاث والمفروشات والخدمة، وزودته بمكتبة. وكان هذا البيت نواة إسكان الطالبات. وعندما ضاق المبنـ ى المخصص للطالبات بأرض كلية الزراعـ ة عـ ن اسـ تيعاب المغتربات، استأجرت الجامعة منزلا آخر بالدقي لسـ كناهن يسع مائة وخمسين طالبة عام ١٩٦١، ومنزلين من المبـ اني التي أقامتها الدولة على أرض مدينة الأوقاف بالدقي القريبـ ة من الجامعة عام ١٩٦٦، وبذلك أصبحت المدينـ ة الجامعيـ ة تسع ١٦٠٠ طالبًا و ٥٥٠ طالبة.

وامتدت رعاية الجامعة لطلابها – بعـ دـ ثـ ورة يوليـ و ١٩٥٢– لتشمل الرعاية الاجتماعية، وخاصة بعـ دـ اتسـ اع القاعدة الطلابية مع امتداد مجانية التعليم إلى الجامعة، ففتحت الجامعة أبوابها أمام أبناء وبنات الطبقة الكادحة من صـ غار الموظفين والعمال والفلاحين. فصـ درـ عـ ام ١٩٦١ قـ انون بإنشاء المؤسسة المالية لمساعدة طلاب الجامعات تتولى منح الطلاب قروضًا مالية يستعينون بها على متابعـ ة دراسـ تهم

www.kotobarabia.com

تسدد بدون فوائد بعد تخرجهم. وعندما أُنشئ بنك ناصر الاجتماعي أوكلت إليه هذه المهمة.

وتعاقدت الجامعة مع شركة مصر للتأمين لمد مظلة التأمين إلى طلابها في حالة الوفاة أو العجز الكلي المستديم الناتج عن التعرض للحوادث، ويدخل العائد المرتد للجامعة عن فائض أرباح عقود التأمين المبرمة مع شركات التأمين ضمن موارد صندوق رعاية الطلاب بالجامعة.

ولم تكتف الجامعة بذلك، بل أصدرت لائحة لصندوق التكافل الاجتماعي بالجامعة والكليات والمعاهد (عام ١٩٧٥). وتقوم هذه الصناديق بدعم صناديق رعاية الطلاب بالكليات ذات الدخل المحدود، ومعاونتها على تحقيق أغراضها وتنمية مواردها. وتساهم في معاونة الهيئات الجامعية التي تقوم على خدمة الطلاب وسد ما يظهر في موازنتها من عجز مالي، مثل مشروع الكتاب الجامعي، ومطبعة الجامعة وغيرها؛ تيسيرًا للطلاب للحصول على الكتب والمذكرات الجامعية بأسعار معقولة. كما تقوم صناديق التكافل بالمساهمة في المشروعات طويلة الأجل التي تخدم الطلاب مثل المباني ذات التكاليف المحدودة، والمساهمة في

www.kotobarabia.com

تغذية الطلاب. كذلك تقوم الصناديق بتيسير الحصول على الأجهزة والمواد اللازمة للطلاب بمرحلة الليسانس والبكالوريوس لرفع مستوى الخدمة التعليمية.

وتضمنت اللائحة إنشاء صندوق رعاية الطلاب بكل كلية ومعهد علمي، ويهدف هذا الصندوق إلى توفير الرعاية الاجتماعية لمن لهم ظروف خاصة من الطلاب تستدعي ذلك، والمساهمة في تنفيذ الخدمات العامة للطلاب والعمل على حل المشاكل التي تواجه الطلاب وتحول بينهم وبين متابعة دراستهم بسبب نقص مواردهم المالية، وكذلك تيسير سبيل حصول الطلاب غير القادرين على الكتب الجامعية والمذكرات بأسعار مخفضة.

كما قدمت الجامعة الخدمات الاجتماعية المختلفة لطلابها الذين يحتاجون إلى تلك الخدمات مثل:

مكتب التوجيه النفسي والاجتماعي، الذي يستكشف الحالات المرضية النفسية، ويساهم في بحثها وعلاجها، ويعاون الطالب على التكيف مع المجتمع ويساعده على الاستفادة من الخدمات المتاحة، مع متابعة حالته.

www.kotobarabia.com

مشروع الأسر المنتجة للطلاب: يهدف إلى استثمار وقت فراغ الطلاب بما يعود عليهم بالنفع، وتشجيع الطلاب على ممارسة هواياتهم من رسم وتصوير وتطوير وحياكة وغير ذلك لزيادة دخلهم عن طريق بيع إنتاجهم لصالحهم.

مشروع التشغيل الصيفي للطلاب: ويهدف إلى إتاحة فرصة العمل للطلاب في الصيف بالشركات والمؤسسات نظير أجر شهري أو يومي، وكذلك تدريب الطلاب بدون أجر ببعض المؤسسات لاكتساب الخبرات العملية.

رعاية الطلاب المكفوفين: وذلك بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات، فيصرف للطالب منحة شهرية قدرها عشرة جنيهات طوال العام لسداد الرسوم الدراسية والإقامة بالمدن الجامعية والتغذية، كما تهتم الإدارة بمساعدة الطلاب المكفوفين على حل ما يعترضهم من مشاكل.

بطاقة المواصلات المجانية: وتقوم الإدارة بتقديم هذه البطاقة مجاناً للطلاب غير القادرين لمدة ستة شهور خلال العام الدراسي، وتصلح للانتقال على جميع خطوط المواصلات بالقاهرة الكبرى.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مكتبات خدمة الطالب بالكليات: وتوفر المراجع الأساسية للطالب وتقدم الكتب الجامعية والمذكرات للطلاب غير القادرين بسعر التكلفة كما تمنحهم بعض الكتب بالمجان [1].

الجامعة وقضايا المجتمع:

شاركت مختلف القوى الاجتماعية فـ ي ثـ ورة ١٩١٩ متطلعة إلى تحقيق الاستقلال الوطني الـ ذي يتـ يح لمصـ ر فرصة إصلاح شئونها دون هيمنة أو وصاية أجنبية، فتبنـ ي مصر اقتصادها الوطني بما يخدم الاستقلال المنشود، وتسعى لحل المشاكل الاجتماعية التـ ي تفاقمـ ت تحـ ت الاحـ تلال البريطاني وخلال الحرب العالمية الأولـ ى، وفـ ي طليعتهـ ا المسألة الاجتماعية التـ ي كانـ ت تتطلـ ب تحقيـ ق العدالـ ة الاجتماعية من خلال التوصل إلى ما يوفر الحيـ اة الكريمـ ة لملايين المصريين من الفلاحين وللطبقة العاملة الوليدة. ومن هنا كان الامتزاج والارتباط التام بين طلب الاستقلال وطلب

---

[1] جامعة القاهرة: العيد الماسي، ص ص ٣٣٢ – ٣٢٥.

www.kotobarabia.com

العدل الاجتماعي في حركة الجماهير المصرية فـ ي ثـ ورة ١٩١٩.

وقد انتهى أمر الثورة بحصول مصر علـ ى اسـ تقلال منقوص بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (على نحو مـ ا رأينا)، وصدور دستور ١٩٢٣، وقيام حياة نيابية مثلت فيها النخبة الاجتماعية المتميزة – من أبناء الطبقـ ة الوسـ طى – الشعب في البرلمان الجديد، وشغلت النخبة السياسية نفسـ ها باستكمال الاستقلال السياسي من ناحية، وبما يمس مصالحها الضيقة من ناحية أخرى، وترك أمر المسألة الاجتماعية إلى ما بعد استكمال الاستقلال الوطني، فكان على ما ارتبط بتلك المسألة من أمراض اجتماعية استدعت علاجًا أن تنتظر حتى يتحقق الاستقلال التام. ومن ثـ م خلـ ت بـ رامج الأحـ زاب السياسية المصرية من تناول قضية العدل الاجتماعي ووضع التصورات لتحقيقه كما خلت برامج الـ وزارات المصـ رية المتعاقبة من طرح السياسات التي تعالج هذه القضية.

ونتج عن ذلك تفاقم المشـ كلات الاجتماعيـ ة، وتركـ ز الثروة في أيدي حفنة من المصريين كانت تحظـ ى بفـ ائض الإنتاج الاقتصادي كله، بينما تركت غالبية المصريين لتعاني

www.kotobarabia.com

الفقر والجهل والمرض في غياب السياسات الاجتماعية التي تضمن لهم حياة كريمة. وجاءت الأزمة الاقتصـ ادية التـ ي عرفت بالكساد العالمي الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٣) لتزيد مـ ن حدة المسألة الاجتماعية دون طرح حلول لها. ووسـ ط هـ ذه الظروف الصعبة، أطاح ١٩٣٠، وتولى إسـ ماعيل صـ دقي باشا الحكم ليدعم الاتجاهات الأوتقراطية للقصـ ر، وليحتـ دم صراع سياسي بين الحكومة والحركة الوطنية بقيـ ادة الوفـ د دار حول استعادة دستور ١٩٢٣، فحجـ ب ذلـ ك الصـ راع المسألة الاجتماعية المتفاقمة، وحوّلها إلى منطقة الظل مـ ن اهتمام النخبة الحاكمة والمعارضة على السواء.

وكان الشباب المصري – وخاصة طلاب الجامعة – قد فقد الثقة في القيادات السياسية للأحزاب جميعًا التي عجـ زت عن بلورة نضال الشعب المصري عام ١٩١٩ في مشـ روع متكامل للنهضة الوطنية، فانصرف فريق منهم عن تأييـ دها، وراح يبحث عن حل لمشاكل الوطن من خـ لال الإصـ لاح الاقتصادي والاجتماعي. وصادق هذا الاتجاه أمـ لا كانـ ت تسعى حكومة صدقي باشا لتحقيقه ألا وهو إبعاد الشباب عن تأييد حركة المعارضة السياسية، فباركـ ت الاتجـ اه الجديـ د

www.kotobarabia.com

للشباب وشملته برعايتها، ومن هنا كان الدور الـ ذي لعبـ ه الدكتور علي باشا إبراهيم – وكيل الجامعة ومديرها بالنيابـ ة عندئذ – وبعض الأساتذة في احتضان تلك الحركة ورعايتها وتهيئة سبل النجاح لها بدعم من الحكومة التي أرادت إبعـ اد أولئك الطلاب عن تأييد الوفد الذي كان يتزعم المعارضة.

وتنوعت اجتهادات شباب الجامعة في البحث عن طريق لحل مشكلات مصر الاجتماعية وتحقيق الإصلاح المنشـ ود، فعلى حين رأى البعض أن السبيل الأمثل لنهضة مصر هـ و إقامة مشروعات صناعية بأموال مصرية تتيح للبلاد فرصة الاستغناء عن البضائع الأجنبية كخطوة أولى في الطريق إلى التخلص من السيطرة الأجنبية، رأى فريق آخـ ر مـ نهم أن نهضة مصر لا تتحقق مع سيطرة الأميـ ة والجهـ ل علـ ى الفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية الأمة، ومن ثـ م رأوا أن يأخذوا بناصر مواطنيهم الفلاحين بالعمل على محاربة الجهل بين صفوفهم.

وقد أسس الفريق الأول من شباب الجامعـ ة "مشـ روع القرش"، في نوفمبر ١٩٣١، ثم طور أصحاب هذا الاتجـ اه أفكارهم فيما بعد فأسسوا "جمعية مصر الفتاة" التي استلهمت

www.kotobarabia.com

الفاشية بعض أفكارهما. أما الفريق الآخر، فقد أسس "جمعية الطلبة لنشر الثقافة" في مطلع عام ١٩٣٣، وقدر لأصحاب هذا الاتجاه أن يطوروا أفكارهم وأساليب عملهم بالصورة التي أدت – في نهاية الأمر – إلى تأسيس "حزب الفلاح".

أما عن "مشروع القرش"، فكان يهدف إلى إقامة مشروعات صناعية وطنية تمول من تبرعات المواطنين المصريين، على أن يكون الحد الأدنى للتبرع قرشًا واحدًا، ومن هنا استمد المشروع اسمه. وتقوم المشروعات الجديدة كركائز وطنية للصناعة تحل محل الركائز الأجنبية المسيطرة على الاقتصاد المصري مع مرور الزمن. وقد نبتت فكرة المشروع بين ثلاثة من طلبة الحقوق هم: أحمد حسين، وفتحي رضوان، وكمال الدين صلاح. وقام هؤلاء بطرح الفكرة على صفحات "جريدة الأهرام"، وغيرها من الصحف غير الوفدية، كما نشرت الدعوة للمشروع بين صفوف طلاب الجامعة بمباركة علي باشا إبراهيم – وكيل الجامعة – الذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية للمشروع، كما انضم لعضوية اللجنة سبعة من أساتذة الجامعة هم: الدكتور عبد الله العربي (الحقوق)، والدكتور علي حسن (الطب)،

www.kotobarabia.com

والدكتور مصطفى مشرفة، والدكتور عبد الرزاق السنهوري، والدكتور علي بدوي، والدكتور زكي عبد المتعال، والأستاذ أمين الخولي.

واتخذت اللجنة من نادي الجامعة بميدان الأوبرا مقرًا لها. وضمت اللجنة في عضويتها من الطلاب: نعيمة الأيوبي، وكمال الدين صلاح، وعبد الخالق فريد، وفتحي رضوان، وأحمد حسين، وعبد القادر عودة، ومنير القاضي (عن الحقوق)، وعبد الرحمن الصدر، ونور الدين طراف، وحنا مرقص (عن الطب)، ويحيى العلايلي ومصطفى الوكيل، ومصطفى ملوك (عن العلوم)، وإبراهيم عبده، ومحمد زكي (عن الآداب)، ومدحت عاصم (عن الزراعة)، وصالح عوضين، وحسين حافظ (عن التجارة). وكان لأصحاب هذه الأسماء من الطلاب شأن كبير في حياة مصر السياسية، كما كانوا من نجوم العمل العام.

وأسفرت جهود المشروع عن إقامة مصنع للطرابيش في نهاية عام ١٩٣٣، فبدأ إنتاجه يطرح في السوق ابتداء من ١٥ ديسمبر، وقدمت حكومة صدقي العون اللازم لنجاح المشروع. وكان للمشروع صدى في البلاد العربية، فقام

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الشباب العراقي والسـ ودانـي والحجـ ازي بتبنـ ي الـ دعوة لمشروعات مماثلة في بلادهم [١].

أما عن "جمعية الطلبة لنشر الثقافة"[٢] ، فكانت تهدف إلى توجيه جهود الشباب إلى نشر الثقافة بين جميع طبقات الأمة عن طريق إلقاء المحاضرات وإقامة المناظرات في الأندية والجمعيات العامة، وتنظم الرحلات، واستغلال العطلة الصيفية في العمل على محو الأمية بين صفوف الفلاحين في الريف وفي الأحياء الشعبية بالمدن، بإقامة لجان تضم الطلبة المتطوعين الذين يقومون بتعليم القراءة والكتابة لمواطنيهم، كما يلقون عليهم دروسًا في الصحة وطرق الوقاية من الأمراض، وإرشادهم إلى الوسائل الحديثة للزراعة وما يتعلق بالجمعيات التعاونية وطرق تنظيم منازلهم، مع دروس في تاريخ مصر. وكان شعار الجمعية "من هدم ركنًا من أركان الجهالة فقد شيد ركنًا متينًا من أركان الوطن". ووضعت

---

[١] حول المزيد من تفاصيل المشروع ومدى ما حققه من نجاح وما واجهه من صعوبات، راجع: علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ – ١٩٤١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٢، ص ٥٨ – ٦٨.

[٢] حول هذه الجمعية وتطورها، راجع، رؤوف عباس حامد: حزب الفلاح الاشتراكي ١٩٣٨ – ١٩٥٢، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٩، القاهرة.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الجمعية لنفسها قانونًا أساسيًا نصت فيه على أنها لا تتعرض للمسائل السياسية أو الدينية، وأن غرضها ثقافي علمي بحت، كما وضعت لنفسها إطارًا تنظيمًا في شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة وبعض طلبة المدارس العليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عليا عضوان. وانتخب أحمد كامل قطب (الطالب بكلية الحقوق) رئيسًا للجنة، وأحمد فؤاد عمرو (الطالب بالحقوق) وكيلا، ولطفي حماد الحسيني (الطالب بالعلوم) سكرتيرًا، ومحمد عبد النبي صادق (التجارة العليا) أمينًا للصندوق. وأسندت الرئاسة الشرفية إلى الدكتور علي باشا إبراهيم (مدير الجامعة بالنيابة).

وبدأت الجمعية عملها في "مشروع القُرى" اعتبارًا من صيف عام ١٩٣٣ في حوالي أربعمائة قرية عن طريق المتعلمين من الشباب – من الطلبة وغيرهم – كل في قريته، فكانوا يقومون بجمع الفلاحين، ويختص كل متطوع بعشرة منهم يعلمهم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وفق طريقة معينة ابتكرها محمد مظهر سعيد، بالإضافة إلى دروس في الصحة العامة وشئون الزراعة. وكان مركز الجمعية في القاهرة على اتصال دائم بلجان القرى، يمدها بالنشرات

www.kotobarabia.com

الخاصة بالدروس وطرق تدريسها، واشترك في تحرير تلك النشرات لفيف من المتخصصين أمثال: محمد فريد وجدي، الشيخ عبد الوهاب النجار، عبد الله أمين، إبراهيم رمزي، خليل مطران، بطرس باسيلي، وغيرهم.

وفي العام التالي (١٩٣٤) تحول المشروع إلى جمعية باسم "جمعية نهضة القرى"، تكون لها مجلس إدارة من بعض الشخصيات التي أبدت تأييدها للمشروع بالاشتراك في تحرير نشرات الدروس، وتولى الدكتور علي باشا إبراهيم رئاسة الجمعية، وبقيت رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل قطب (طالب الحقوق). وتعاونت الحكومة مع الجمعية، فرخصت لها باستخدام المدارس الحكومية في مختلف أنحاء البلاد، وخصصت لها إعانة سنوية، ووضعه العمد والأعيان لجان القرى تحت رعايتهم، وتولوا رئاستها، وتبرعوا لها بالمال، وأخلوا لها غرفًا خاصة من دورهم، كما وضعت وزارتا الزراعة والصحة مطبوعاتهما ونشراتهما تحت تصرف الجمعية، وبارك الشيخ محمد المراغي شيخ الأزهر نشاطها، وسمح لها بنشر الدعوة للتطوع بين طلبة الأزهر ومعاهده، وطلب قم تفتيش المساجد بوزارة الأوقاف إلى الوعاظ

www.kotobarabia.com

والخطباء في المساجد أن يباركوا نشاط الجمعية. وقد تبخر هذا التأييد الرسمي بعد أن باتت الحاجة السياسية لا تدعو إليه، وبعدها برهن الطلبة (عام ١٩٣٥) على فشل سياسة إبعادهم عن الحركة الوطنية على نحو ما سنرى.

ومهما كان الأمر، فقد أتاحت الجمعية لفريق من شباب الجامعة التعرف على بؤس الفلاح المصري وسوء أحواله، خلال طوافهم بالريف؛ لذلك فكروا في إقامة حزب للفلاح يطرح برنامجًا اجتماعيًا اقتصاديًّا لعلاج مشاكل الريف والنهوض بأهله.

ورغم غياب الاهتمام بالعمل الاجتماعي العام لطلاب الجامعة من جانب إدارة الجامعة أو الحكومة على نحو ما حدث في النصف الأول من الثلاثينيات، ولم يكف الجامعيون أيديهم عن العمل في ذلك المجال، وأن غلب على نشاطهم طابع العمل الخيريّ، والحصر مداه ليقتصر على دائرة الجامعة ومحيط تلك الدائرة حيث الجيزة والقاهرةُ، فتأسست فيما بين ١٩٣٧ – ١٩٣٩ أربع جمعيات اجتماعية مارست نشاطها في تلك الحقبة.

www.kotobarabia.com

وكانت "جماعة النهضة الاجتماعية" التي أسسها طلبة وأساتذة كلية العلوم عام ١٩٣٧ في طليعة تلك الجمعيات، وتهدف إلى جمع التبرعات من الأغنياء وتقديم الإعانات للفقراء. وأقامت سوقًا خيرية في الجامعة مرتين عرضت فيهما الطالبات أشغالا من صُنعهن، كما أقامت حفلا ساهرًا، وخصص ما جمعته الجماعة لإقامة مؤسسة لرعاية الأطفال الشردين. ولما كانت الأموال التي جمعت لا تكفي لهذا الغرض، فقد تبرعت بها الجماعة لمشروع الطفولة المشردة الذي كان ترعاه محافظة الجيزة.

وفي العام التالي (١٩٣٨) تأسست بجهود طلاب وأساتذة الجامعة "جماعة إنقاذ الطفولة المشردة"، وقد قامت بجمع التبرعات وإقامة الحفلات الخيرية، بهدف إنشاء مدرسة صناعية تضم الأطفال اليتامى وأبناء الفقراء لتعليمهم الحِرَف التي تعينهم على شق طريقهم في الحياة، بدلا من أن يصبحوا عالة على المجتمع.

وشهد عام ١٩٣٩ إنشاء جمعية خيرية أخرى باسم "جماعة إنقاذ الأسر الفقيرة" بجهود طلاب وأساتذة الجامعة،

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

تهدف إلى الأخذ بيد الأسر الفقيرة، ومساعدتها على النهوض بنفسها؛ حتى يرتفع مستواها الاجتماعي.

كما تكونت في نفس العام جماعة أخرى اتضحت لديها رؤية إصلاحية أشمل من مجرد النشاط الخيري الذي مارسته الجمعيات الأخرى، فقد أسس بعض طلاب الجامعة وأساتذتها "جماعة الصالح العام" التي كان هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الطبقات، ولتحقيق هذا الغرض نادت الجماعة بنشر الملكيات الصغيرة في الريف، كما طالبت بتعميم نظام التعاون، وجمع التبرعات لإنشاء مؤسسات إنتاجية وطنية، وطالبت بتمصير الشركات الأجنبية. ودعت الجماعة إلى نشر المبادئ الصحية والرياضية بين الجماهير ونشر الوعي الاجتماعي بينهم [1].

وبانتهاء الحرب العالمي ة الثاني ة، وط رح القضـ ية الاجتماعية بإلحاح أكبر، انصرف طلاب الجامع ة وبع ض أساتذتها إلى تأييد الاتجاهات الأيديولوجية والسياسية المختلفة التي طرحت على الساحة السياسية، وساهموا في الحرك ات الاجتماعية والسياسية التي تبن ت الس عي لح ل المس ألة

[1] جامعة القاهرة: العيد الماسي، ص ٣٣٧ – ٣٣٨.

www.kotobarabia.com

الاجتماعية المتفاقمة. وبذلك ظلت قضايا المجتمع محور اهتمام الجامعيين طلابًا وأساتذة.

وهكذا لم تُقِم الجامعة لنفسها برجًا عاجيًا لتنعزل فيه عن المجتمع، بل كانت دائمًا تساهم في حركة التغير الاجتماعي مساهمة أساسية وفعالة طوال تاريخها، فضلا عن الدور الذي لعبه خريجوها في العمل الوطني بشتى جوانبه: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل الخامس

قضية استقلال الجامعة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

حدد المشرع المصري اختصاص الجامعـ ات تحديـ دًا جامعًا؛ فذكر أنها تختص "بكل ما يتعلق بـ التعليم الجـ امعي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سـ بيل خدمـ ة المجتمـ ع والارتقاء به حضاريًا. متوخيةً في ذلك المساهمة في رقـ ي الفكر وتقدم العلم وتنمية القـ يم الإنسـ انية، وتزويـ د الـ بلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فـ ي مختلـ ف المجـ الات، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفـ ة وطرائـ ق البحـ ث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بنـ اء وتـ دعيم المجتمـ ع الاشتراكي وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية. وتعتبـ ر الجامعات بذلك معقلا للفكر الإنساني في أرفـ ع مسـ توياته، ومصدرًا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمـ ع وأغلاهـ ا، وهي الثروة البشرية. وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة،

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ومراعـاة المسـتوى الرفيـع للتربيـة الدينيـة والخلقيـة والوطنية"[1].

فإذا كان ذلك شأن الجامعة، وتلك رسالتها السامية، فإنها لا تستطيع القيام بها على الوجه الأكمل إذا غلت يدها قيود التبعية لسلطة إدارية أو تنفيذية من خارجها، وإذا لم تكن لها حرية تدبير كل ما اتصل بها من أمور؛ لذلك حرص المشرع على أن يقرن اختصاص الجامعات بالنص على أن الدولة تكفل استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج.

واستقلال الجامعات لا يعني أن تبني لنفسها أبراجًا عاجية تعزلها عن المجتمع، ولكن المقصود بذلك الاستقلال أن توفر للجامعات القدرة على الحركة والانطلاق الذاتي بما يفجر طاقاتها لخدمة المجتمع، وتفجر هذه الطاقات لا يمكن أن يتحقق في ظل قيود إدارية أو قوالب تنظيمية تفرض عليها، وتُلغي ذاتيتها، وتشل قدرتها على المبادرة والتطوير

---

[1] المادة ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، موسوعة قانون تنظيم الجامعات، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣، ص ١١.

www.kotobarabia.com

الذاتي، وتكون بمثابة الأغلال الثقيلة التي تحيل الجامعات إلى مؤسسات بيروقراطية خاملة فكريًا وعلميًا.

ومن هنا كان حرص الرعيل الأول من مؤسسي الجامعة عند نقل تبعيتها إلى الحكومة عام ١٩٢٥، على أن تكون للجامعة شخصية معنوية قانونًا، وأن تدير أموالها بنفسها، وأن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة إلى جانب الموارد الأخرى من عائد استغلال أموالها المنقولة والثابتة والإعانات والهبات التي تحصل عليها.

غير أن الحكومة احتفظت لنفسها بسلطات إدارية واسعة، فجعلت من وزير المعارف رئيسًا أعلى للجامعة، وجعلت له الحق في ترشيح من يعين مديرًا لها، كما أعطته حق تعيين العمداء وأعضاء هيئة التدريس، إلى غير ذلك من صلاحيات كانت دائمًا منافذ للتدخل في أمور الجامعة، عندما تسنح الفرصة لذلك. ومن ثم كانت قضية استقلال الجامعة قضية مثارة دائمًا على مر تاريخها، يستعر أُوَارُها عندما تمارس الحكومة حقها في التدخل في أمر من أمور الجامعة، فيهب الجامعيون للدفاع عن استقلال الجامعة، وتخمد جذوتها

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

حيناً عندما تخف حدة تلك الممارسات، وإن ظلت تلك الجذوة متقدة حتى يكتمل استقلال الجامعة، ويتم تحصين هذا الاستقلال بقانون واضح صريح.

وهناك أزمات حادة وقعت بين الحكومة والجامعة كان المحك الأساسي فيها استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي. فكانت أول تلك الأزمات في أواخر العشرينيات وثانيتها في أوائل الثلاثينيات، وثالثتها في أوائل الأربعينيات، ثم كان لقضية استقلال الجامعة شأن خطير مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بلغت الذروة عام ١٩٦٧. وسوف نلقي نظرة فيما يلي على تطور تلك الأزمات.

١- حرية البحث العلمي وأزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" (١٩٢٦)[١]

ما كاد ينقضي عام واحد على تأسيس الجامعة؛ حتى فجرت قضية حرية البحث العلمي في الجامعة مقترنة بمسألة استقلال الجامعة، فقد نشر الدكتور طه حسين كتابه "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦، متضمناً المحاضرات التي ألقاها

---

[١] عالج الدكتور عبد المنعم الجميعي هذه الأزمة بالتفصيل في كتابه: الجامعة المصرية والمجتمع، ص ٦٣ – ٦٩.

www.kotobarabia.com

على طلبة كلية الآداب في العام الجـ امعي ١٩٢٥/ ١٩٢٦، مستخدمًا مناهج البحث الحديثة في الأدب، فطبق أساليب النقد العلمي على شعر العرب القديم، وشكك فـ ي نسـ بة الشـ عر الجاهلي إلى أصحابه من الوجهة اللغوية والفنية، وفي إمكانية قرضه قبل ظهور القرآن وبرهن طه حسين على أن الشـ عر الجاهلي لا يصور حياة الجاهليين الدينية والعقلية والسياسـ ية والاقتصادية، ولا يصور لغتهم ولهجاتهم المختلفـ ة، وأثـ ار الشك حول وجود إبراهيم وإسماعيل تاريخيًا، وفي بنائهمـ ا للكعبة، وأنكر أن الإسلام كان دين إبراهيم وأنه وجـ د قبـ ل ظهور محمد، كما أثار الشك حول انتشار المسيحية واليهودية في بلاد العرب استنادًا إلى غياب أثرهما في الشعر العربـ ي قبيل الإسلام.

وجاء طرح هذه الأفكار صدمة للكثير من المحافظين لتعرضها للمعتقدات الدينية، ودار جدل صاخب على صفحات الجرائد بين مؤيدي طه حسين ومعارضيه على مدى ثلاثة شهور متصلة، ثم كانت تتجدد بين الحين والآخر لدوافع حزبية وسياسية، فرجال الدين رموا المؤلف بالكفر والإلحاد، وطالب البعض بالضرب على يديه؛ حتى لا يؤثر على

www.kotobarabia.com

طلاب الجامعة، وطالبوا الجامعة أن تعلن براءتها من أفكاره وأن تحمي طلبتها منه. وكلف شيخ الأزهر لجنة من العلماء بفحص الكتاب ووضع تقرير عنه، فأعدت اللجنة تقريرًا يقع في ١٨٣ صفحة، انتهت فيه إلى "ضرورة مكافحة هذه الروح الإلحادية واقتلاع هذا الشر من أصله"، وطالبت الجامعة بمصادرة الكتاب، وإبعاد طه حسين عن الجامعة ومحاكمته.

ونظرًا لخطورة الموقف – خاصة أن الجامعة كانت لا تزال تحبو في طريقها – عقد مجلس الجامعة جلسة خاصة للنظر في تقرير علماء الأزهر (١٦ مايو ١٩٢٦)، واتخذ قرارًا بتفويض مدير الجامعة معالجة المسألة مع السلطات المختصة "على أن يراعي في ذلك المبادئ الأساسية للتعليم الجامعي والشرف العلمي لهيئة موظفي التدريس في الجامعة". فالتفويض جاء مقرونًا بشروط تتصل باستقلال الجامعة وحرية البحث العلمي في المقام الأول.

وأمام موجهة السخط على طه حسين واتهام الأزهر له بالكفر والإلحاد، أرسل خطابًا إلى مدير الجامعة (يوم ١٧ مايو) عرض فيه وضع ما بقي من نسخ الكتاب تحت تصرف الجامعة، فقامت الجامعة بشراء تلك النسخ وتحريزها

www.kotobarabia.com

وحفظها بمخازن. ونشرت الجامعة بيانًا في الصحف ذكرت فيه أن الدكتور طه حسين قدم إلى مدير الجامعة خطابًا يثبت فيه إسلامه وينفي تعمده الإساءة إلى الدين، وفي محاولة لتهدئة الموقف قدم طه حسين استقالته من الجامعة فرفضت قبولها.

ولم يشعر الأزهريون بالارتياح لأسلوب الجامعة في معالجة الأزمة؛ فقدَّم أحدُهم بلاغًا إلى النائب العام ضد طه حسين طالبًا تقديمه للمحاكمة، وأبرقوا إلى الملك مطالبين بإبعاد طه حسين عن الجامعة لتجرّئه على الدين، كما ذهب وفد منهم إلى سراي عابدين يتقدمهم شيخ الأزهر للغاية نفسها.

وأثيرت القضية في مجلس النواب، وراجت شائعات في المجلس حول إلغاء قانون الجامعة وعودة المدارس العليا إلى سيرتها الأولى قبل إنشاء الجامعة، وقدم استجواب لوزير المعارف حول الموضوع، فجاء برده على الاستجواب ما يفيد حرص الحكومة على "أن تكون الجامعة معهدًا طلقًا للبحث العلمي الصحيح" غير أنها لا ترضى "بأن تكون كراسي الأساتذة منابر تلقَى فيها المطاعن على أي دين من

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الأديان". ووافقت أغلبية أعضاء مجلس النواب على اقتراح بمصادرة وإعدام الكتاب، وتكليف النيابة العمومية برفع الدعوى على مؤلفه لطعنه في دين الدولة الرسمي، وإلغاء وظيفته من الجامعة. غير أن عدلي يكن باشا – رئيس الوزراء – أبدى استياءه من اتجاه المجلس ومعارضته لمحاكمة الدكتور طه حسين، وأصر على طرح الثقة بالوزارة إذا تمسك المجلس بموقفه، وأخيرًا تم التوصل إلى حل وسط يقضي بأن يتقدم النائب صاحب الاستجواب ببلاغ إلى النيابة ضد طه حسين، فلا يقدم المجلس على هذه الخطوة بما له من تمثيل للأمة فتزداد الأمور تعقيدًا [1] .

وتم التحقيق في تلك القضية الفكرية بمعرفة النيابة (أكتوبر ١٩٢٦)، فأنكر طه حسين أنه كان يهدف إلى الطعن في الدين الإسلامي، وذكر أن هدفه البحث العلمي وحده، وأنه كمسلم لا يرتاب في وجود إبراهيم وإسماعيل وما يتصل بهما مما جاء في القرآن، ولكنه كعالم مضطر إلى التمسك بمناهج البحث؛ فلا يسلم بالوجود التاريخي العلمي لإبراهيم وإسماعيل. وحفظت النيابة التحقيق إداريًا؛ استنادًا إلى المادة

---

[1] انظر تفاصيل ذلك في: مضابط مجلس النواب، جلسة الإثنين ١٢ ديسمبر ١٩٢٦.

www.kotobarabia.com

١٤ من الدستور التي تنص على أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الحق في الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير". وكذلك نص المادة ٤٩ الخاصة بحرية الاعتقاد.

وكان الموقف الرسمي للجامعة طوال تلك الأزمة أن "أستاذ الجامعة المصرية، كغيره في الجامعات الأخرى، من واجبه أن ينشر نتيجة أبحاثه ولا يحكم على أعماله إلا النقاد المتخصصون، وأن مجلس الجامعة بصفته الهيئة التأديبية للجامعة هو الذي يملك مساءلة الأستاذ المخطئ وليس غيره".

ولكن القانون الخاص بالجامعة كان خلوًا من تحديد نظام خاص لتأديب أعضاء هيئة التدريس حتى صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ متضمنًا النصوص الخاصة بمجلس التأديب ولجان التحقيق المتصلة بها، والعقوبات التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس.

ويرجع الفضل في عبور الجامعة تلك الأزمة إلى صمود مديرها أحمد لطفي السيد في وجه تلك الموجة العاتية التي حركها الأزهر، فقد كان حريصًا على أن يتقبل المجتمع مبدأ حرية البحث العلمي، وعلى ألا يكون من حق غير المتخصصين التدخل في نتائج أبحاث أعضاء هيئة التدريس.

www.kotobarabia.com

ومن ثم كان تمسكه بطه حسين ودفاعه عنه، ورفضه قبول استقالته.

٢- نقل الأساتذة خارج الجامعة (١٩٣٢) [١]:

أعطى قانون الجامعة لوزير المعارف سلطة تعيين أساتذة الجامعة وفق ما يراه مجلس الجامعة، كما نص على تطبيق القواعد والأحكام الخاصة بقوانين التوظف بالحكومة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. ولما كان الوزير يملك حق التعيين ويعد الرئيس الأعلى للجامعة، فمن حقه – قانونًا – أن يستخدم الصلاحيات التي توفرها له قوانين موظفي الدولة فيما يتصل بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وكانت تلك الثغرة موضوع الأزمة الثانية المتصلة باستقلال الجامعة.

فقد أصدر محمد حلمي عيسى باشا – وزير المعارف في وزارة إسماعيل صدقي باشا – قرارًا في ٣ مارس ١٩٣٢ بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة إلى ديوان وزارة المعارف ليقوم بفحص مناهج اللغة العربية وكتبها؛ حتى

---

[١] عالجت د. سامية حسن هذه الأزمة بالتفصيل، انظر، المرجع السابق، ص ص ١٣٨ – ١٧٨.

www.kotobarabia.com

تخلو وظيفة مفتش اللغة العربية في مايو ١٩٣٢ بإحالته للمعاش، فيشغل طه حسين – عندئذ – تلك الوظيفة. وكان طه حسين عند صدور قرار النقل عميدًا لكلية الآداب منذ نوفمبر ١٩٣٠ منتخبًا من أعضاء مجلس الكلية.

وكانت وراء قرار النقل دوافع سياسية محضة؛ إذ رفض طه حسين عرضًا تقدم به إسماعيل صدقي باشا إليه لرئاسة تحرير جريدة "الشعب" والاستقالة من الجامعة للتفرغ لها، كما أن أعضاء مجلس النواب كانوا يثيرون دائمًا مسألة التخلص من طه حسين كلما طرحت على المجلس ميزانية الجامعة، فيتخذ فكر طه حسين مدخلا للهجوم على الجامعة، حتى إن النائب عبد العزيز الصوفاني قدم اقتراحًا للمجلس (٥ مايو ١٩٣٠)، بأن يقوم وزير المعارف بالإسراع بوضع قيود على ما يدرس بالجامعة؛ حتى يمكن مراقبة المحاضرات التي يلقيها الأساتذة فيها، ودارت حول الاقتراح مناقشات حامية انتهت برفضه لعدم دستوريته.

كما أن طه حسين أحرج وزير المعارف، عندما رفض منح الدكتوراه الفخرية لأحد البلجيك، واحتج على تدخل الوزير في قرار مجلس الجامعة بهذا الخصوص، كما رفض

www.kotobarabia.com

منح تلك الدرجة لعدد من الشخصيات السياسية المشتركة في الحكم، مؤكدًا أن أحدًا منهم لا يستحق هـ ذا الشـ رف وقـ ال لوزير المعارف: "إن الجامعة تعطي درجة الدكتوراه الفخرية بوحي من نفسها، لا بوحي من الحكومـ ة، ولا تسـ تطيع أن تمنح هذه الدرجة لأفراد حزبيين".

وبذلك وضع عميد الآداب الحكومة في مأزق وجدت نفسها مضطرة إزاءه أن تلجأ إلى عميد الحقوق لمنح تلك الدرجات، فاستجاب الدكتور محمد كامل مرسي (عميد الحقوق) لرجاء الحكومة ولبى لطلب. وعندما أقيم حفل منح درجات الدكتوراه الفخرية (٢٧ فبراير ١٩٣٢) بحضور الملك فؤاد، لم يلقَ أحمد لطفي السيد كلمة ترحيب كما جرت العادة، ولزم جميع الأساتذة المصريين الصمت، فلم يلقِ أحدهم كلمة، ولعل ذلك كان احتجاجًا على فرض تكريم رجال الحكم على مجلس الجامعة.

كذلك كان طه حسين موضع شكوى دائمة من الإنجليز بحجة محاباته للفرنسيين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، وتفضيله لهم على الإنجليز، وتحمسه للثقافة اللاتينية، فرأى إسماعيل صدقي باشا في إبعاد طه حسين عن الجامعة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ما يحقق اصطياد أكثر من عصفور بحجر واحد: فيضع سابقة من خلال اكتساب الحكومة حق التدخل في أدق خصائص الجامعة، وينتقم من طه حسين لمواقفه المتصلبة ضد الحكومة، ويكسب رضاء الإنجليز بإزاحة نصير الثقافة اللاتينية من كلية الآداب.

وكان السير برسي لورين – المندوب السامي – يـ رى أن الجامعة المصرية لا يجب أن تتمتع بالحرية الأكاديمي ة والاستقلال الإداري على نحو م ا تتمت ع بـ ه الجامع ات البريطانية؛ لأن الظروف في مص ر تختل ف عنه ا ف ي بريطانيا، ويرى ضرورة أن تسرع الحكومة توطيد سيطرتها على الجامعة؛ حتى تكون مسموعة الكلم ة فيه ا، وتص بح قراراتها موضع التنفيذ، فعلى الحكومة المص رية أن تح دد بوضوح درجة الحرية التي تعطي للجامعة المصرية. غي ر أنه خشي أن يسبب إبعاد ط ه حس ين الح رج للحكوم ة البريطانية، وخاصة أن الأستاذ المصري معروف بين أوساط المستشرقين في أوروبا [1].

---

[1] نشرت روز اليوسف رسمًا كاريكاتيريًا يصور محمد حلمي عيسى باشا (وزير المعارف) يقدم رأس طه حسين للمندوب السامي على صينية قائلًا: "أرجو يا فخامة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وقد بررت حكومة صدقي باشا عملها أمام الرأي العـ ـام بإبداء دوافع لقرار نقل عميد الآداب لا صلة لهـ ـا بالـ ـدوافع الأصلية، فزعمت أنه أفشى قرارات لمجلس معهد التربيـ ـة، وأنه حرض بعـ ـض الخـ ـريجين علـ ـى مطالبـ ـة الحكومـ ـة بتوظيفهم، كما أنه حرض أستاذة الآداب على عدم التـ ـدريس بالأزهر. غير أن هذه المبررات كانت مكشوفة تمامًا وعارية عن الصحة؛ إذ قامت الصحافة المصرية بفضـ ـح الحكومـ ـة وإعلان الأسـ ـباب الحقيقيـ ـة لقرارهـ ـا. وحملـ ـت صـ ـحف المعارضة: الوفدية، و"الأحرار الدستوريين" حملـ ـة شـ ـعواء على الحكومة التي قدمت للمعارضة سلاحًا ماضيًا باعتدائها على استقلال الجامعة. وراحت صحف الحكومة تدافع عـ ـن موقفها مثيرة المواقف الفكرية لطه حسين، منددة بمؤلفاتـ ـه، مدعية سوء إدارته لكليـ ـة الآداب. وراح أعضـ ـاء مجلـ ـس النواب يهاجمون طه حسين والجامعة ومناهج التدريس فيهـ ـا وينكرون عليها حقها في الاستقلال بحجة أن الحكومة تقـ ـدم الجانب الأكبر من ميزانية الجامعة.

المندوب السامي بمناسبة عيد الاستقلال أن أقدم لكم هذه الهدية، استقلال الجامعة". انظر، عدد ١٤ مارس ١٩٣٢.

www.kotobarabia.com

ولم يقف الطلبة موقف المتفرج خلال الأزمة، فأضرب طلبة الآداب في اليوم التالي لصدور قرار نقل طه حسين، وتضامن معهم طلبة الحقوق، وأعلنوا رفضهم العودة إلى الدراسة إلا إذا عاد الأستاذ إلى جامعته. كذلك أضرب طلبة الطب، ورفع الطلاب عريضة إلى الملك طالبوا فيها بإعادة الأستاذ لمنصبه؛ "حفاظًا على حرية واستقلال الجامعة وهيبتها العلمية"، وأصدروا بيانًا بالصحف أعلنوا فيه أن نقل الأستاذ امتهان لكرامة الجامعة وكرامة العلم. وعندما طلب إليهم أحد أساتذة الطب أن يتركوا مبنى قسم الجغرافيا الذي تحصنوا فيه، ويذهبوا إلى كلياتهم ويبقوا هناك مضربين لمدة يوم واحد لإعطاء الفرصة للجامعة التي كانت تتفاوض مع الحكومة حول حل الأزمة، استجاب الطلاب حتى إذا مر اليوم دون بارقة أمل، عادوا إلى قسم الجغرافيا، وأبرقوا إلى مجلس كلية الآداب مطالبين الأساتذة باتخاذ إجراء يعيد للجامعة استقلالها، وللعلم حريته، وللأساتذة هيبتهم. وطالب وفد منهم مجلس الجامعة باتخاذ قرار للدفاع عن كرامة الجامعة.

www.kotobarabia.com

وفشلت محاولة الطلبة تنظيم مظاهرة احتجاج صـ امتة بسبب محاصرة الشرطة للحرم الجامعي. وحاول عبثًا وكيل الجامعة وعمداء الكليات تهدئة الطلبة وإعادتهم للدراسة، فلما لم يستجب لهم المضربون أصدروا قرارًا بتعطيل الدراسـ ة حتى يوم ٢٠مارس ١٩٣٢ على ألا يسمح بدخول الكليات إلا للطلبة الذين يحصلون من كلياتهم على "تذكرة دخول " بعـ د أن يتعهدوا بالمحافظة على النظام والمواظبة على الدراسـ ة، ومن امتنع عن ذلك يفصل من كليته، واضطر الطلاب إلـ ى التراجع تدريجيًا؛ حتى لا يتعرضوا للفصل.

أما موقف مدير الجامعة – أحمد لطفي السيد – فاتسـ م بالغضب للاعتداء على استقلال الجامعة، فقد تم نقل الأسـ تاذ دون استشارة الجامعة وعلى غير رضاها؛ ولأن الإجراء من شأنه خلق حالة عدم استقرار عند أساتذة الجامعة تعوقهم عن التفرغ لعملهم العلمي وبحوثهم؛ مما يمس رسالة الجامعـ ة. وقام مدير الجامعة بمقابلة إسماعيل صدقي باشا في محاولـ ة لإيجاد حل للأزمة يحفظ كرامة الجامعـ ة، فـ اقترح عـ ودة الدكتور طه حسين إلى كلية الآداب مع تركه للعمادة. فقبـ ل صدقي باشا الاقتراح، غير أنه لم يلتزم بتنفيذه، فاستقال أحمد

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

لطفي السيد من منصبه احتجاجًا على "هذا التصـ ـرف الـ ـذي أخشى أن يكون سُنّةً تذهب بكل الفروق بين التعاليم الجامعية وأغيارها"[1]، على نحو ما جاء بكتاب الاستقالة (٩ مـ ـارس ١٩٣٢).

وقد نال موقف مدير الجامعة إعجاب الطلبة، فأبرقوا إليه مهنئين بالموقف الشجاع، ووجهوا نداء للأساتذة يدعونهم فيه إلى التضامن مع أحمد لطفي السيد؛ حفاظًا على كرامة العلم.

وكان مجلس كلية الآداب قد اتخذ قرارًا شـ ـديد اللهجـ ـة احتجاجًا على القرار الذي رأى أنه "مخالف لقانون الجامعـ ـة المصرية وحريتها وهادم لاستقلالها الذي حرصـ ـت عليـ ـه"، وطالبوا بعقد مجلس إدارة الجامعة للنظر في الموضوع. ولم تستجب الجامعة أو الوزارة لهم، ولم تأبه باحتجـ ـاجهم، بـ ـل قامت الوزارة بفصل طه حسين مـ ـن الخدمـ ـة نهائيًـ ـا (٣٠ مارس ١٩٣٢)، ولم يعد طه حسين إلـ ـى منصـ ـبه أسـ ـتاذًا بالآداب إلا في ديسمبر ١٩٣٤ بعد تولي محمد توفيق نسـ ـيم

---

[1] حسين فوزي النجار: أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل، أعلام العرب ٣٩، القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٧٨ – ٢٧٩.

www.kotobarabia.com

باشا الحكم، ولم يعد أحمد لطفي السيد إلى منصـ به كم دير للجامعة إلا في أبريل ١٩٣٥ حين سعى نجيب الهلالي باشـ ا وزير المعارف إليه، فاشترط أن يعدل قانون الجامعة؛ بحيث ينص فيه على أن لا ينقل أستاذ منها إلا بعد موافقة مجلـ س الجامعة، وقد برّ نجيب الهلالي بوعده وعدل القانون؛ بحيث أصبح لا يمكن فصل أو نقل أستاذ أو عضو هيئـ ة تـ دريس دون أخذ رأي مجلس إدارة الجامعة (المرسوم بقانون رقـ م ٩٧ لسنة ١٩٣٥).

غير أن ذلك لا يعني أن أعضاء هيئـ ة التـ دريس قـ د أصبحوا بمعزل عن الفصل أو النقل. فقد خلف أحمد لطفـ ي السيد بعض المديرين الذين لم يرفعوا أصبح المعارضة فـ ي وجه الحكومة، ولم يدافعوا عن استقلال الجامعة هذا الـ دفاع المجيد، فلم يكن هذا التعدي على استقلال الجامعة فريدًا فـ ي نوعه، وكثيرًا ما نقل أعضاء هيئة التدريس إلـ ى وظـ ائف خارج الجامعة في مناسبات مختلفة دون أن يتحول الأمر إلى أزمة حادة على نحو ما حدث عام ١٩٣٢.

٣- ترقيات أعضاء هيئة التدريس (١٩٤١):

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

نظم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشأن شروط توظف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، نظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس، فاشترط لترقية المدرس إلى وظيفة أستاذ مساعد انقضاء أربع سنوات على التعيين في وظيفة المدرس، كما اشترط نفس المدة بالنسبة للأساتذة المساعدين الذين يرقون إلى كراسي الأُستاذية دون اشتراط التقدم بإنتاج علمي. وفي عام ١٩٣٥ عدلت المادة رقم (٥) من القانون، فأصبح يشترط فيمن يرقى إلى إحدى الدرجتين "أن تكون له أبحاث مبتكرة"[١].

غير أن الجامعة لم تلتزم بتطبيق المادة المعدلة، ولم تهتم إلا بالشروط الخاصة بالمدة الزمنية، ويبدو أنها نظرت إلى الإنتاج العلمي للمرشح للترقية نظرتها إلى الكماليات. وكانت الترقية تتم بموافقة مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة، ويرفع مدير الجامعة القرارات الخاصة بذلك إلى وزير المعارف لتوقيعها باعتباره الرئيس الأعلى للجامعة. وكان الوزراء يوقعون هذه القرارات دون فحصها على أساس أن

---

[١] أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح، ج١، ص ٧٠٠، هذا ولم يحدد القانون كيفية تقييم الأبحاث وجهة الاختصاص في ذلك، كما لم يوكل الأمر إلى مجالس الكليات أو مجلس الجامعة.

www.kotobarabia.com

المجالس الأكاديمية المختصة قد قامت بهذا العمل؛ وحتى لا يتورط الوزير في التدخل في أمر يتصل بأخص خصائص الجامعة، فيشكل هذا الأمر عدواناً على استقلالها.

وعندما تولى الـ دكتور محمـ د حسـ ين هيكـ ل وزارة المعارف (١٩٣٨ – ١٩٤١) لاحظ أن الشكوى تتـ ردد فـ ي البرلمان حول تقصير أساتذة الجامعة والأساتذة المساعدين – ممن سمح لهم بمزاولة مهنة خارج الجامعة – في المواظبـ ة على أداء محاضراتهم، وأنهم لا يهتمون بالبحث العلمي الذي تقضي الحياة الجامعية بالانقطاع له. فانتهز الوزير فرصـ ة عرض قرارات بشأن ترقية بعض أعضاء هيئة التدريس عام ١٩٤١ لاعتمادها، وسأل إدارة الجامعة أن ترفق بكل قـ رار من تطلب ترقيته مذكرة عن البحوث العلمية التـ ي أنجزهـ ا المرشح خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجـ ة التـ ي كان فيها والدرجة التي يطلب ترقيتـ ه إليهـ ا. فـ إذا بهـ ذه المذكرات في معظمها لا تشير إلا إلى الرسالة التي حصـ ل بها المرشح على درجة الدكتوراه، أو تتضمن إشارات إلـ ى بحث غير ذي بال.

www.kotobarabia.com

وامتنع الدكتور محمد حسين هيكل عن توقيع القرارات، وأبدى ملاحظته على عدم الالتزام بشـ رط التقـ دم ببحـ وث مبتكرة، إلى مدير الجامعة الدكتور علي باشا إبراهيم، فـ إذا بالمدير يؤكد أن أعضاء هيئة التدريس المرشحون للترقية هم خير رجال الجامعة، وأنه في حالة عـ دم تـ رقيتهم سـ وف يتركونها، فتعجز الجامعة عن أن تجد من يحل محلهم. ورأى أن الزمن كفيل بسد النقص في الكفاية العلمية لأعضاء هيئـ ة التدريس عندما تزداد أعدادهم فيؤدي التنافس بينهم إلى الرقي العلمي، والإبداع، والابتكار.

فاقترح الوزير أن تعتمد الجامعة على بعض الأسـ اتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل، وإجزال العطاء لهـ م حتى تغريهم الجامعة على الدخول في خدمتها؛ لحـ ل تلـ ك الأزمة، والتمسك بشروط الترقية التي حددها القانون حرصًا على المستوى العلمي للجامعة. وأبدى الوزير استنكاره لسعي المصريين من أعضاء هيئة التدريس إلى التخلص من كـ ل أستاذ أجنبي مهما كانت كفاءته العلمية، ليحلوا محله وليرقوا على درجته. واقترح أن يكون هناك كادر للأجانـ ب وآخـ ر

www.kotobarabia.com

للمصريين؛ حتى لا يتطلع أعضـ اء هيئـ ة التـ دريس مـ ن المصريين إلى وظائف الأساتذة الأجانب.

غير أن الدكتور علي باشا إبراهيم تحفظ على اقتراحات الوزير وطلب مهلة لدراستها، وأبدى رأيه – مبـ دئيًّا – فـ ي مسألة الأساتذة الأجانب، فرأى أن يكونـ وا مجـ رد أسـ اتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين قابلـ ة للتجديـ د، ولا يشغلوا كراسي دائمة؛ حتى لا يتخـ ذوا مـ ن مراكـ زهم الثابتة وسيلة لخدمة مصالح بلادهم.

ويبدو أن موقف الوزير أثار ضيقًا بين أعضـ اء هيئـ ة التدريس بالجامعة، واعتبر تدخلا منـ ه فـ ي شـ أنها يمـ س استقلالها؛ لأننا نجد الدكتور محمد حسين هيكل يـ دافع عـ ن نفسه في مذكراته، فينكر أنه كان يقصد المسـ اس باسـ تقلال الجامعة، ولكنه كان يسعى للرقي بها بتوفر الأسـ اتذة علـ ى بحوثهم العلمية وأدائهم لواجباتهم التدريسية على نحو مرضٍ، ويعقب على ذلك بقوله: "استقلال الجامعة لا ينظمه القـ انون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به فوق كل اعتبار مادي أو غير مادي، وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم؛ حتى لا يُخِلّ أحدٌ بواجبـ ه.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

عند ذلك تسمو مكانة الجامعة، لا في وطنها وحده، بل ف ي العالم بأسره" [1].

٤- ثورة يوليو واستقلال الجامعة:

تفاقمت الأزمة الاجتماعية والسياسية في مصـ ر منـ ذ الحرب العالمية الثانية، فقد ازدادت التناقضات الاجتماعي ة بروزًا بزيادة تكاليف المعيشة واتساع الهُوَّة بين فئة محـ دود العدد تملك مصادر الثروة والأغلبية الساحقة من المصـ ريين التي يعيش معظمها دون حد الكفـ اف. وظلـ ت السياسـ ات الاجتماعية بعدًا غائبًا في برامج الأحزاب السياسية الليبرالية، والحكومات التي تعاقبت خلال الحرب وما بعدها.

حقًا أصدرت حكومة الوفد (١٩٤٢ – ١٩٤٤) بعـ ض التشريعات الاجتماعية، إلا أنها عالجت جانبًا من أعـ راض المسألة الاجتماعية، ولم تسع لاستئصـ ال الـ داء؛ لأن ذلـ ك الاستئصال ينال من مصالح البورجوازية الكبيرة التي جاءت منها النخبة السياسية الحاكمة على اختلاف مواقعها الحزبية، والتي افتقرت إلى الوعي الاجتماعي؛ فلـ م تسـ تمع لـ دعوة

---

[1] محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، القاهرة ١٩٥٣، ص ١٢٨ – ١٣١.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الإصلاح التي أطلقها فريق من أبنائها ممن توافر لديهم هـ ذا الوعي الاجتماعي، والذين ركزوا دعوتهم علـ ى المطالبـ ة بالإصلاح الزراعي وإصلاح أداة الحكم، ورمت تلك الدعوة بالتهور والتطرف، وزعمت أنها تفتح الطريق أمام "أصحاب المبادئ الهدامة" أضف إلى ذلك عجـ ز النخبـ ة السياسـ ية الليبرالية عن حل قضية الاستقلال الوطني بأسلوب التفاوض الذي تجاوزته آمال الجماهير المصرية في تحرير بلادهـ م، والبحث عن مشروع وطني للنهضة يحقق العدل الاجتماعي ويوسع دائرة المشاركة السياسية في تقرير أمور البلاد[١] .

وهكذا حفلت الساحة السياسية في مصر خلال سنوات الحرب وفي أعقابها بتيارات سياسية جديدة زاحمت الأحزاب الليبرالية التقليدية، وانتزعت منها تأييد قطاعات عريضة من الجماهير، وتفاوتت التوجهات السياسية لتلك التيارات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من توظيف الدين في السياسة إلى التماس حلول لأزمة مصر الاجتماعية والسياسية في رحاب الماركسية. واحتدم الصراع السياسي متخذاً طابع

---

[١] للمزيد من التفاصيل راجع، رءوف عباس: جماعة النهضة القومية، دار الفكر، القاهرة ١٩٨٦.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

العنف من جانب بعض تلك التيارات والعنف المصادر من جانب الدولة، فكانت تلك السنوات فترة مخاض تنذر بميلاد نظام جديد يصلح ما أفسدته تجربة الحكم في مصر فيما بين ١٩٢٣ – ١٩٥٢. فقد كانت الظروف مهيأة تمامًا لثورة شعبية تعيد الأمور إلى نصابها، وتقدم حلا للأزمة الاجتماعية والسياسية.

ولما كان أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ينتمون إلـ ى الطبقة الوسطى وخاصة شرائحها المتوسطة والعلي ا، فق د كانت لهم مواقفهم من دعاوي الإصلاح ودع اوي التغيي ر، وكانت غالبيتهم تقف في معسكر الليبرالية تتمس ك بأه داف الديمقراطية، وتص درت تل ك الغالبي ة دع اة الإص لاح الاجتماعي والسياسي الذين دقوا نواقيس الخطر حرصًا على استمرار الليبرالية [1]؛ تجنبً ا لث ورة اجتماعي ة لا تبق ي ولا تذر، بينما تبنى نفر قليل من أعض اء هيئ ة التد ريس الاشتراكية، ورأوا حل أزمة مصر في إطارها.

---

[1] كان من بين أقطاب "جماعة النهضة القومية" التي تبينت الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والسياسي: الدكتور إبراهيم بيومي مدكور والدكتور وديع فرج، نفس المرجع، ص ٤٢.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ولذلك عندما قام الضباط الأحرار بـ انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢، نوجس الجامعيون؛ خيفة من أن يكون الانقلاب انتصارًا للفاشية على نمط الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية، واشترك في هذه المخاوف الليبراليون والاشتراكيون على السواء. ومن ثم لم تعلن جامعة القاهرة تأييدها للانقلاب عشية وقوعه، وفضلت أن ترقب ما يسفر عنه تطور الأحداث، على حين بادرت جامعة الإسكندرية بتأييد الحركة فور وقوعها، فبدت جامعة القاهرة وكأنها لا ترحب بالنظام الجديد، مما أثار حفيظة الضباط الأحرار[1].

لذلك عندما شكلت "لجان التطهر" بقرار من مجلس قيادة الثورة لتتبع العناصر الفاسدة في الجهاز الحكومي وتصفيتها، كان لجامعة القاهرة نصيب لا تحسد عليه من تلك اللجان التي شُكلت من أستاذين من أساتذة الجامعة وأحد القضاة يعينهم مجلس قيادة الثورة، وفتح مجلس القيادة الباب لتلقي

---

[1] خص الرئيس جمال عبد الناصر جامعة الإسكندرية بإقامة الاحتفال السنوي بذكرى خروج الملك (٢٦ يوليو) بالجامعة؛ حيث كان يلقي خطابه هناك؛ تقديرًا لموقف الجامعة من الثورة ورجالها.

www.kotobarabia.com

الشكاوى ضد عناصر الفساد، حتى لو كانت تلك الشكاوى غُفلا من الإمضاء.

ولما كان بعض كبار أساتذة الجامعة من المقربين إلى القصر الملكي ومن حملة الألقاب كالباشاوية والبكوية، وكان بعضهم الآخر من الذين ربطتهم علاقات مودة أو مصاهرة مع بعض رجال الحكم وقادة الأحزاب، كان من الطبيعي أن يكونوا في طليعة من تنظر في أمرهم لجان التطهير. وكان من الطبيعي – أيضًا – أن يتحرك بعضهم لإظهار ولائهم للنظام الجديد بقدر كبير من المبالغة حماية لأنفسهم.

ووسط هذا الجو بدأت الشكاوى تتدفق على لجان التطهير من بعض أعضاء هيئة التدريس ضد زملائهم، بدوافع مختلفة قد يكون التخلص من المفسدين من بينها، ولكن لا بد أن تكون الغيرة المهنية والتطلع إلى احتلال كراسي الأستاذية من بينها أيضًا، طالما أن "النفس أمارة بالسوء". بل شكل بعض المدرسين الشبان جماعة في بعض الكليات تسمت باسم "المدرسين الأحرار"، صرفوا جهودهم

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

إلى تقديم الشكاوى للجان التطهير ومجلس قيادة الثورة ضد من رأوا فيهم "عناصر فاسدة" من أعضاء هيئة التدريس [1].

وعندما أعلن عن تأسيس "هيئة التحرير" في ٢٣ يناير ١٩٥٣ سارع بعض أعضاء هيئة التدريس بالانضمام إليها، والتف بعض الأساتذة حول الضابطين أحمد عبد الله طعيمة، وإبراهيم الطحاوي اللذين توليا تنظيم "هيئة التحرير"، فكانوا من بين مستشاريهم. وبدأت قرارات لجان التطهير تُعتمد تباعًا من مجلس قيادة الثورة، فتمت إحالة بعض أساتذة الجامعة إلى المعاش، كان من بينهم عدد من أبرز علمائها الذين قامت على كواهلهم فروع التخصص في كلياتهم، بينما كان البعض منهم من العناصر التي تحوم حولها شبهات الفساد ممن لم يتركوا بصماتهم على تخصصاتهم.

واستقبلت تلك الإجراءات استقبالا سلبيًا من جانب هيئة التدريس بالجامعة، فلم يتذكر أحد – في تلك الأيام – استقلال الجامعة على نحو ما حدث خلال الأزمات السابقة التي أشرنا إليها من قبل، ولم يهتم أحد بإثارة مسألة كرامة الجامعة

---

[1] كانت جماعة المدرسين الأحرار بكلية الآداب تضم في عضويتها: الدكتور عبد الحميد يونس، والدكتور عبد المنعم عامر، والدكتور محمد محمود الصياد، والدكتور محمد أحمد أنيس، وغيرهم من المدرسين.

www.kotobarabia.com

وكرامة العلم والعلماء على نحو ما حدث من قبل. فالسلطة في يد مجموعة من الضباط الشبان الذين لا يعرف أحد بعدُ هويتهم السياسية، والضربات التي وجهها مجلس قيادة الثورة إلى الأحزاب السياسية وإلى الساسة القدامى، وحركة اعتقال رجالات الحكم السابق، والتأييد الجماهيري الساحق لإجراءات مجلس القيادة، كل ذلك كان له أثره في تقبل الجامعة لتلك الإجراءات، وخاصة أن بعض عناصر هيئة التدريس لعبت دورًا في إصدارها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن هناك الأحكام العرفية سيف مسلّط على الرقاب.

ولا يعني ذلك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة – كأفراد – وقفوا هذا الموقف السلبي من حركة الجيش، وإنما تباينت مواقفهم منها بتباين توجهاتهم السياسية، فأيّد بعضهم الحركة اقتناعًا بالمبادئ الستة التي أعلنتها عند قيامها، وإيمانًا بضرورة الإصلاح، وأيّدها البعض الآخر من منطلق انتهازي محض؛ طمعًا في منصب أو جاه. أما الشيوعيون ويسار الوفد، فقد عارضوها فزعًا من الفاشية التي تسير في ركاب العسكريين عندما يستولون على السلطة. على حين

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

التزمت المجالس الجامعية: مجالس الكليات، ومجلس الجامعة حكمة الصمت ولاذت بالترقب والانتظار.

وحسمت مواقف الجامعيين خلال أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة [١]. تلك الأزمة التي مثلت ذروة صراع السلطة بين اللواء محمد نجيب – أول رئيس للجمهورية – وبين مجلس القيادة وعلى رأسه البكباشي جمال عبد الناصر، ودارت حول قضية الديمُقراطية واختيار شكل للنظام الجديد، فانقسم مجلس قيادة الثورة بين مؤيدي الديمقراطية، ودعاة الدكتاتورية، ثم حُسِم النزاع بمناورة سياسية تمثلت في إصدار قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ متضمنة السماح بقيام الأحزاب السياسية، والتزام مجلس قيادة الثورة بألا يؤلّف حزبًا، ورفع الحرمان من الحقوق السياسية؛ حتى لا يكون هناك مساسٌ بحرية الانتخابات، وانتخاب جمعية تأسيسية لإقرار الدستور الجديد؛ انتخابًا حرًا مباشرًا، على أن يكون لها السيادة الكاملة، ولها سلطة البرلمان، وحل مجلس قيادة الثورة باعتبار أن الثورة قد انتهت، وتسليم البلاد لممثلي

---

[١] راجع، عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس، دار روزاليوسف، القاهرة ١٩٧٦ وراجع أيضًا، طارق البشري: الديمُقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٧٨.

www.kotobarabia.com

الأمة، على أن تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية. وبدا وكأنّ الديمقراطية قد انتصرت، فانتعشت آمال عشاقها – على اختلاف توجهاتهم السياسية – في بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد. وتمثلت تلك الآمال في تحركات الجامعة، ونقابة الصحفيين، ونقابة المحامين ضد حركة الجيش طوال شهر مارس؛ حيث تعالت الأصوات بالمطالبة بالديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته، وإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق الحريات. فكان عداء الجامعة ونقابتي الصحفيين والمحامين واضحًا لمجلس قيادة الثورة، مما كان له آثاره – فيما بعد – في موقف نظام الحكم من المثقفين عامة.

ففي ٢٧ مارس، عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمرًا وطنيًا في الحرم الجامعين أعلنوا فيه تشكيل "جبهة الاتحاد الوطني" التي تضم الطلاب الوفديين، والإخوان المسلمين والشيوعيين وشباب الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة)، وشارك في المؤتمر عدد من أعضاء هيئة التدريس. واتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورًا، وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات، وإلغاء مجلس قيادة الثورة فورًا دون انتظار لاجتماع الجمعية التأسيسية.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وفي اليوم التالي (٢٨ مارس) اجتمع مجلس إدارة "جمعية هيئة التدريس" بجامعتي القاهرة وعين شمس بمعهد التربية للمعلمين، واتخذ قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورًا، وإطلاق الحريات، وعودة الحياة الدستورية [١].

ولا يدخل تطور أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ – التي انتهت بإلغاء قرارات ٢٥ مارس لصالح الاتجاه الشمولي – في إطار هذه الدراسة، وما يهمنا هنا ما اتصل باستقلال الجامعة، وما ترتب على موقف الجامعيين المعارض من نتائج أضرت به.

ففي ٣٠ مارس، قرر مجلس قيادة الثورة فصل ثمانية من أعضاء هيئة التدريس وردت أسماؤهم بتقرير الأمن ضِمن من شاركوا في المؤتمر الطلابي سالف الذكر [٢]. كما قرر المجلس بجلسة ١٢ أبريل، فصل عدد آخر من أساتذة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ومنح مديري الجامعات سلطات واسعة "لضمان انتظام الدراسة"، وذلك ضمن قرارات أخرى شملت حل مجلس نقابة المحامين ومجلس

---

[١] عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص ١٩٦.

[٢] مذكرات عبد اللطيف البغدادي، القاهرة ١٩٧٧، ج١، ص ١٦٧.

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

نقابة الصحفيين، وتطبيق قرار الحرمان من الحقوق السياسية على عدد كبير من رجال الجامعة والمحاماة والصحافة[١] .

وبعد انتهاء الأزمة بفترة وجيزة، تولى الصاغ كمال الدين حسين وزارة التربية والتعليم، وأنشئ مكتب أمن بالوزارة تولى أمره أحد الضباط اختص بالموافقة على سفر أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والمهام العلمية، والإجازات الدراسية، وعلى تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين. وتم تعيين بعض ضباط الجيش أمناء للجامعات. وضرب الوزير بقانون الجامعة عرض الحائط، فتولى تعيين العمداء، وتم تعطيل حق مجالس الكليات في انتخاب العميد، واختير مديرو الجامعات من بين الأساتذة الموثوق في ولائهم للسلطة، وأحياناً كان يتم تعيين المدير من أساتذة جامعة أخرى غير الجامعة التي يتولى إدارتها، وجيء بأساتذة من بعض الكليات داخل الجامعة؛ ليتولوا عمادة كليات أخرى[٢]. وبذلك سجلت الحكومة حقها المطلق في اتخاذ ما تشاء من

---

[١] نفس المرجع، نفس الجزء، ص ١٨٣.

[٢] على سبيل المثال: نقل الدكتور إبراهيم سلامة من دار العلوم ليسبح عميد الآداب (سبتمبر ١٩٥٤)، ونقل الدكتور عز الدين أحمد فريد من كلية التجارة ليتولى عمادة كلية الآداب (سبتمبر ١٩٥٥).

www.kotobarabia.com

قرارات بشأن الجامعات، وأصبح الواقع الجديد عرفًا سائدًا ومقبولا.

وأحكم النظام بذلك قبضته على الجامعة، فأصبح هناك ضابط يتبع أمن الوزارة يقيم بصفة دائمة داخل الحرم الجامعي، ويتصل بأعضاء هيئة التدريس مباشرة دون الرجوع إلى عمداء الكليات. وتم حظر النشاطات الثقافية التلقائية (أوائل ١٩٥٥) مثل إقامة الندوات وإلقاء المحاضرات العامة، إلا في المناسبات الخاصة التي تسمح بها جهات الأمن.

وتعلم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (الحكم ة) م ن رأس الذئب الطائر، بعد فصل من فصلوا بقرارات مجل س قيادة الثورة، التي كانت قرارات سيادية لا يجوز الطعن فيها أمام مجلس الدولة، فغلبت روح الفردي ة عل ى س لوكيات أعضاء هيئة التدريس، وراح كل منهم يختار لنفسه طريق ة الخاص بعدما أصاب التفكك والفتور الحياة الجامعية، وتحول استقلال الجامعة إلى حلم بعيد المنال. وجاءت حاجة النظ ام إلى التكنوقراط لتفتح الباب على مصراعيه أمام فري ق م ن أساتذة الجامعة ليدخلوا ضمن "أهل الثقة"، في عضوية مجلس

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الإنتاج ومجلس الخدمات، وتولي مناصب الوزارة المختلفة مع تطور النظام والاتجاه نحو تخفيف الصبغة العسكرية للوزارة والتوسع النسبي في استوزار الجامعيين[1]. وارتبط بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بالتنظيمات السياسية المختلفة للثورة من "هيئة التحرير" إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي" مرورًا بالاتحاد القومي، بينما ظلت القاعدة العريضة من أعضاء هيئة التدريس تخندق بين صفوف "الأغلبية الصامتة".

وفي سبتمبر ١٩٥٦، صدر القانون رقم ٣٤٥ في شأن تنظيم الجامعات المصرية، متضمنًا نفس النصوص القديمة الواردة بقانون الجامعة عام ١٩٢٧، من حيث تحديد اختصاص الجامعة والنص على أن لكل جامعة شخصية اعتبارية، وعلى حقها في إدارة أموالها.. إلخ، ولكنه نص على احتفاظ وزير التربية والتعليم برئاسة الجامعات، وعلى حقه في ترشيح من يعين مديرًا ووكيلا للجامعة، وكذلك

---

[1] على مر الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٨٧، تولى رئاسة الوزراء أستاذان من أساتذة جامعة القاهرة، وشغل منصب الوزير منهم نحو ٧٦ أستاذًا، ومنصب المحافظ نحو ١٥ أستاذا، كما كان هناك خمس رؤساء أمام الأمة والشعب، وأول رئيس لمجلس الشورى.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

تعيين عمداء الكليات، وتعيين ثلاثة م ن ذوي الخب رة ف ي شئون التعليم الجامعي والشئون العامة أعضاء ف ي مجل س الجامعة الذي يضم المدير والوكيل والعمداء، وبذلك يك ون جميع أعضاء مجلس الجامعة معينون من قبل وزير التربي ة والتعليم. ونصت المادة (٢٧) على عدم تنفيذ قرارات مجلس الجامعة فيما يحتاج إلى تصديق الوزير إلا بع د التص ديق عليها منه، وأعطته حق وقف تنفيذ القرار خلال مهلة زمنية محددة (ثلاثين يومًا). وأجازت المادة (٥٠) نقل أعضاء هيئة التدريس من جامعة إلى أخرى أو إلى الوظائف العامة خارج الجامعة بقرار من وزير التربية والتعليم بعد موافقة المجلس الأعلى وأخذ رأي مجلس الجامعة. وأعط ت الم ادة (٧٥) لمدير الجامعة حق توجيه تنبيه إلى أعضاء هيئ ة الت دريس الذين يُخِلُّون بواجباتهم، كما أعطت له حق توقي ع عق وبتي الإنذار وتوجيه اللوم، وجعلت قرار مدير الجامعة في ذل ك نهائيًّا. وألزمت – نفس المادة – عميد كل كلية بأن يبلغ مدير الجامعة كل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس في كليته م ن إخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم [١].

---

[١] راجع نص القانون في، وزارة العدل، النشرة التشريعية ١٩٥٦.

www.kotobarabia.com

وهكذا أخضعت الجامعة تمامًا للسلطة الإدارة بتلك الصلاحيات الواسعة التي أعطيت لوزير التربية والتعليم الذي كان يملك إيقاف قرارات مجلس الجامعة دون أن يلزمه بتبرير ذلك، كما تحول العميد إلى رجل أمن ينقل لمدير الجامعة ما يدور بكليته بين أعضاء هيئة التدريس، وجاء تعبير الإخلال بواجبات الوظائف أو مقتضياتها فضفاضًا يفتح الباب للنيل من عضو هيئة التدريس، الذي كان من حق مدير الجامعة معاقبته (بعد سماع دفاعه عن نفسه)، فتكون العقوبة نهائية غير قابلة للرد والمراجعة!!

وجاء القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة (بمناسبة الوحدة مع سوريا) ليحمل نفس الملامح، وليعطي وزير التربية والتعليم نفس الصلاحيات، بما في ذلك حق نقل عضو هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعة بقرار من الوزير، بناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات، وبذلك تخطى القانون مجلس الكلية ومجلس الجامعة معًا، وفوض أمر نقل أعضاء هيئة التدريس خارج الجامعات إلى المجلس الأعلى للجامعات الذي لا تمثل فيه الجامعة المعنية إلا تمثيلا محدودًا (ثلاثة

www.kotobarabia.com

أعضاء فقط). ومن عجب أن يطالب القانون أعضـ اء هيئـ ة التدريس بأن يتفرغوا لدروسهم وأن يسهموا في تقدم العلـ وم والآداب والفنون بإجراء البحـ وث والدراسـ ات المبتكـ رة، ويدعوهم إلى بث الروح الجامعية السليمة في نفوس الطلاب (مادة ٦٨)، في الوقت الذي لا يعطيهم فيه الحرية المطلوبـ ة لتحقيق رسالتهم، ولا يؤمنهم على الاستمرار فـ ي أداء تلـ ك الرسالة. أما عن النظم التأديبية لأعضاء هيئة التدريس، فقـ د جعل القانون سلطة التحقيق لأستاذ من أستاذة الحقوق يكلفـ ه مدير الجامعة بهذا العمل أو يحيـ ل التحقيـ ق إلـ ى النيابـ ة الإدارية، وكان قانون ١٩٥٦ يجعل من النيابة الإدارية سلطة للتحقيق مع أعضاء هيئة التدريس. واحتفظ القـ انون لمـ دير الجامعة بحق توقيع عقوبتي الإنذار وتوجيه اللوم على عضو هيئة التدريس دون تحقيق، وجعل قراره في ذلك نهائيًّا أيضًا، وألزم عميد الكلية بإبلاغ مدير الجامعة كلـ مـ ا يقـ ع مـ ن أعضاء هيئة التدريس في كليته مـ ن إخـ لال بواجبـ اتهم أو بمقتضيات وظائفهم (مادة ٨٣).

وقد ظل هذا القانون يحكم نظام الجامعات المصرية، مع بعض تعديلات أدخلت عليه، لم تجنِ من ورائها مسألة

www.kotobarabia.com

استقلال الجامعة مغنمًا، حتى صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، فأدخل بعض التعديلات الإيجابية – على نحو ما سنرى – دون أن يوفر الضمانات لاستقلال الجامعة. بل تضمن القانون نفس الصلاحيات التي أعطيت لرئيس الجامعة – منذ عام ١٩٥٦– فيما يتصل بحق توقيع عقوبتي التنبيه واللوم على أعضاء هيئة التدريس دون تحقيق، فنصت المادة ١٢٢) على أن "لرئيس الجامعة توقيع عقوبتي التنبيه واللوم المنصوص عليهما في المادة (١١٠) على أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم بمقتضيات وظائفهم، وذلك بعد سماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم، ويكون قراره في ذلك مسببًا ونهائيًّا. وعلى عميد كل كلية أو معهد إبلاغ رئيس الجامعة بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من إخلال بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم". وبذلك ظل رئيس الجامعة – المعين من قبل السلطات الإدارية العليا – يتمتع منفردًا بهذا الحق دون الرجوع إلى المجالس الجامعية المختصة، ودون الرجوع إلى سلطات التحقيق، بل ودون أن يكون للمعاقب حق الاعتراض على القرار. وألزم القانون العمداء بإبلاغ رئيس الجامعة ما يرونه من إخلال أعضاء

www.kotobarabia.com

هيئة التدريس بواجباتهم أو بمقتضيات وظائفهم، دون أن يعرض الأمر على مجلس الكلية الذي جعله القانون السلطة العليا لإدارة الكلية، كما أن رئيس الجامعة لا يحتاج – بالضرورة – إلى بلاغ من العميد بشأن عضو هيئة التدريس المعاقب، فقد أطلقت تلك المادة (غير المقدسة) يده من كل قيد في هذه المسألة، كما لم تعن بتحديد نوع الإخلال بالواجبات أو مقتضيات الوظيفة ودرجته؛ حتى يمارس رئيس الجامعة هذا الحق، مما يجعل الأمر متروكًا لتقديره الشخصي المحض.

وخلال الفترة الواقعة بين منتصف الخمسينيات وأوائل السبعينيات، ظل استقلال الجامعة، وتأمين أعضاء هيئة التدريس على أوضاعهم الوظيفية، وتوفير حرية العمل والحركة لهم، مطلبًا أساسيًا لأعضاء هيئة التدريس يناقشونه فيما بينهم حينًا، ويناقشونه أمام الرأي العام حينًا آخر إذا سنحت الفرصة بذلك، وجاءت فرصة طرح الموضوع للرأي العام بمبادرة من جانب جريدة الأهرام (مايو ١٩٦٧)، عندما فتحت نقاشًا حوله بمناسبة الأزمة التي ثارت داخل الجامعة في وجه الدكتور عزت سلامة – وزير التعليم العالي – الذي

www.kotobarabia.com

أراد أن يفرض قانونًا جديدًا لتنظيم الجامعات أسوأ من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٨.

فقد أثير موضوع تطوير الجامعات ضمن ما أثير أمور تتصل بإعادة تنظيم مؤسسات الدولة في ضوء التغيرات التي شهدتها مصر منذ يوليو ١٩٦١ لتواكب التحول الاشتراكي. وانتهت الدراسات الخاصة بتطوير الجامعات إلى ثلاثة مشروعات وضعت فيما بين ١٩٦٥ – ١٩٦٧. وأخيرًا طرح المشروع على الجامعات في فبراير ١٩٦٧ فثارت حوله اعتراضات تتصل بأسلوب وضعه والأسس الرئيسية التي يقوم عليها؛ إذ تم وضع مشروعات التطوير في غيبة الجامعات، فلم يؤخذ رأيها فيه، ثم علم الجامعيون من الصحف أن مشروع قانون تنظيم الجامعات قد أعد، وأنه أرسل بالفعل إلى مجلس الدولة في ٢٣ فبراير ١٩٦٧، وتبين مما نشر حول المشروع أن الأسس التي يقوم عليها تختلف عن اتجاه "المؤتمرات النوعية" التي ضمت أعضاء من هيئة التدريس بالجامعات وبعض الخبراء من مواقع الإنتاج المختلفة. فكانت أزمة بين الجامعيين ووزير التعليم العالي الذي ضرب بالأسس التي تم الاتفاق عليها عرض الحائط.

www.kotobarabia.com

وألحت هيئات التدريس بالجامعات على ضرورة عرض المشروع عليها قبل تقديمه إلى مجلس الأمة، وعندما عرض المشروع على الجامعات ناقشته في كافة مجالسها – رغم ضيق الوقت الذي أُعطي لها – واعترضت عليه وقدمت مقترحات بديلة أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الجامعة.

وكان المشروع يتضمن النص على أن كل جامعة تتكون من الأقسام لا من عدد من الكليات، واستحدث كلية الدراسات العليا والبحوث. كما نص على أن تكون هناك تقارير دورية لمتابعة عمل أعضاء هيئة التدريس تدخل في الاعتبار عند الترقية لوظيفة الأستاذ المساعد أو الأستاذ، وأن يعين الأساتذة من خلال مسابقات مع الأخذ بنظام القرعة عند اختيار من يرقون للأستاذية، وابتدع نظام الأساتذة والمدرسين المعاونين الذين يختارون من خارج الجامعة. وكلها أمور لم تطرح من قبل على مؤتمرات التطوير، ولم يؤخذ فيها رأي الجامعة. وانتهت دراسة الجامعة لها إلى رفضها، واقتراح تنظيمات بديلة، رأت فيها أنها أقدر على تحقيق التطوير المنشود.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وكان أخطر ما في المشروع أن تدار الجامعات بعناصر من خارجها حينما جعل أغلبية أعضـ اء المجلـ س الأعلـ ى للجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. كمـ ا أن المشروع أعطَى لوزير التعليم العالي سلطات واسعة، وأنقص من اختصاص المجالس الجامعية. ومن ثم رفضته الجامعـ ة؛ لأنه لا يغير شيئًا من الوضع الذي عاشته في ظل القـ وانين السابقة، ولأنه ينقص من قدرتها على الحركة الذاتية.

وفي مقال للدكتور رفعت المحجوب [1] - دفاعًـ ا عـ ن وجهة نظر الجامعة - ذكر أن الجامعيين لا يفهمـ ون فكـ رة "استقلال الجامعة" إلا على أنها نوع مـ ن التيسـ ير الـ ذاتي؛ ولذلك يلحون على ضرورة ربط الجامعة بـ المجتمع فلسـ فة وتخطيطًا وتنفيذًا. ومن هـ ذا المنطلـ ق تـ رى الجامعـ ة أن التطوير إنما يكون في البرامج وفي إعداد هيئة التدريس " في ضوء فلسفة مجتمعنا الاشتراكي". وقـ د طالبـ ت الجامعـ ة باحترام مبدأين أساسيين هما:

جماعية القيادة التي تستلزم نقل السلطة من الأفراد إلـ ى المجالس.

---

[1] رفعت المحجوب: حتى لا نضل الطريق إلى الجامعة، الأهرام ١٩٦٧/٥/١٧.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مركزية التخطيط، ولا مركزية التنفيذ، وهي تستلزم أن يقتصر عمل المجلس الأعلى للجامعات على التخطيط والمتابعة والرقابة، وأن تتوسع في نقل سلطات التنفيذ من المجالس العليا إلى المجالس الأدنى منها.

واعترضت الجامعة على المواد الخاصة بإنشاء "كلية الدراسات العليا والبحوث" باعتبار أن قيامها يؤدي إلى بعثرة الإمكانات المادية والبشرية، وإلى ازدواج جهات الإشراف العلمي؛ إذ يفهم منه فصل كيان الدراسات العليا عن الكليات العادية، فيتعامل القسم مع الكلية في المرحلة الجامعية الأولى ويتعامل مع كلية الدراسات العليا فيما اتصل بالدراسات العليا، مما يتنافى مع فكرة قيام الجامعة على عدد من الأقسام العلمية [1].

ومن بين الألغام التي احتوى عليها المشروع تعيين مدير الجامعة من خارجها بدعوى توسيع قاعدة الاختيار؛ فقد استحدث المشروع في شأن تعيين مدير الجامعة (المادة ١٤) أن يكون اختياره من بين ذوي المكانة العلمية من الأساتذة الحاليين أو السابقين، أو من شغلوا وظائف علمية من نفس

[1] إحسان بكر: مناقشة مفتوحة لسياسة التعليم الجامعي، الأهرام ١٩٦٧/٥/٨.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

المستوى. فأصبح من الممكن أن يختار المـ ـدير مـ ـن غيـ ـر أساتذة الجامعات، وهو ما أجمعت الجامعة على رفضـ ـه [١].

ويبدو أن النية كانت متجهة إلى وضع إدارة الجامعات فـ ـي أيدي رجال "الاتحاد الاشتراكي العربي" ممن يعـ ـدون "مـ ـن ذوي المكانة العلمية".

كذلك احتفظ المشروع بالمواد الخاصة بنقل عضو هيئة التدريس من كلية إلى أخرى داخل الجامعة، ومن جامعة إلى أخرى، ومن الجامعة إلى الوظـ ـائف العامـ ـة خارجهـ ـا دون اشتراط موافقته أو موافقة قسمه وكليته ومجلس جامعته على هذا النقل، مما يعني استمرار غياب الضمانات الكافية لتحقيق الاستقرار لعضو هيئة التدريس [٢].

وفي رده على ما أثاره الجامعيون من اعتراضات على مشروع القانون، قال عزت سلامة [٣]– وزير التعليم العالي– أن حـ ـدود اختصاصـ ـات وزيـ ـر التعلـ ـيم العـ ـالي أمـ ـر لا يقرره وزير التعليم العالي أو الجامعة، وإنما تقرره الدولة ممثلة في الحكومة، "فإذا رأت الدولة أن توسع اختصاصـ ـات

---

[١] إحسان بكر: مناقشة مفتوحة لسياسة التعليم الجامعي، الأهرام ١٩٦٧/٥/٩.

[٢] عثمان سرور: الدور الرائد لأساتذة الجامعة، الأهرام ١٩٦٧/٥/١٤.

[٣] حديث صريح مع الدكتور عزت سلامة، الأهرام ١٩٦٧/٥/١٩.

www.kotobarabia.com

الوزير، فلا أعتقد أن هذا أمر يثير حساسية لدى الجامعـ ـة، فلم يعد هناك انفصال بين الجامعة ومختلف قطاعات الدولة". وبذلك كان الوزير يرى الجامعة مجرد مصـ لحة حكوميـ ـة، تقرر الدولة كل ما اتصل بشأنها، ومـ ا عليهـ ا إلا السـ مع والطاعة.

وبرر الوزير غلبة العناصر الخارجة عن الجامعة فـ ي عضوية المجلس الأعلى للجامعات، على حساب تمثيل هيئـ ة التدريس بالجامعة بأن "الجامعات بحاجة إلى كل خبرة تأتيها من الخارج من مواقع العمل الفعلية؛ ذلك أن الجامعـ ة هـ ي التي تسعى الآن – عن رغبة أكيدة – للمساهمة فـ ي خدمـ ة المجتمع". وبالنسبة لتعيين مـ ديري الجامعـ ات مـ ن غيـ ر أساتذتها، برر الوزير ذلك بأن مدير الجامعة يجب أن يجمع بين القدرة العلمية، والخبرة الكاملة بالعمل الجامعي، والقدرة على القيادة، والاتصال الوثيق بأبعاد العمل الوطني وأهـ داف المجتمع، "فالأمر هنا أمر اختيار الشخص الصـ الح". وأكـ د حق" القيادة السياسية" في أن ترى وضع قيادة معينة في موقع معين.

www.kotobarabia.com

لقد كان مشروع القانون المقترح يهدف – كما هو واضح تمامًا – إلى تصفية ما بقي للجامعة من كيان خاص، وتحويلها إلى "مرفق" حكومي محض، كما كان يهدف إلى وضعها تحت هيمنة "الاتحاد الاشتراكي" تحت شعار "العلم الملتزم"، ولعل هذا يفسر المعارضة الضارية من جانب الجامعة لهذا المشروع بعد طول خنوع واستسلام. وجاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتقضي على هذه المحاولة المكشوفة.

وجاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ليستر بعض عورات قانون ١٩٥٨ فيما اتصل باستقلال الجامعة، فأخذ بمبدأ جماعية القيادة بنقل السلطة إلى المجالس، فأصبح يدير الجامعة مجلسها، ويشارك رئيس الجامعة في ذلك، كما أصبح يدير الكلية مجلسها مشاركًا العميد في الإدارة، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس القسم.

ولكن اتسعت اختصاصات "المجلس الأعلى للجامعات" فأصبحت له صلاحيات تنفيذية تشكل قيدًا على حركة الجامعة، وتحُد من إمكانية تحقيق التمايز بين الجامعات وبعضها البعض. ورغم إقرار حق مجالس الكليات في انتخاب العميد إلا أن إعطاء رئيس الجامعة حق تعيين العميد

www.kotobarabia.com

من بين الأساتذة الثلاثة الذين يحصلون على أعلى الأصوات يخل بمبدأ الانتخاب ويضر بسير العمل في الكليات، كما أن عدم امتداد مبدأ الانتخاب إلى منصب رئيس الجامعة يكسـ ر حلقة ديمقراطية القيادة، ويفقد المبدأ مغزاه. ورغم النص على عدم جواز عزل عضو هيئة التدريس إلا بقرار من مجلـ س التأديب، استمرت حقوق توقيع بعـ ض العقوبـ ات لـ رئيس الجامعة، وكذلك ألزم عميد كل كلية بإبلاغ رئيس الجامعـ ة بكل ما يقع من أعضاء هيئة التدريس من إخلال بواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم دون أن يشـ ترط أخـ ذ رأي المجـ الس الجامعية على نحو ما رأينا). ورغم وضع بعض الضـ وابط فيما يتصل بنقل عضو هيئة التدريس من كلية إلـ ى أخـ رى باشتراط موافقة المجالس الجامعية، ظل النص الخاص بجواز نقل عضو هيئة التدريس إلى وظيفة عامة خارج الجامعـ ات بقرار من وزير التعليم العالي، وطبق بالفعل فـ ي سـ بتمبر ١٩٨٠، عندما قام الرئيس السادات بنقل بعض أعضاء هيئة التدريس إلى وظائف خارج الجامعة بقرار أصـ دره وزيـ ر التعليم العالي منفردًا دون الرجوع إلى المجالس الجامعية.

www.kotobarabia.com

وهكذا لا تزال قضية استقلال الجامعات قضية مطروحة بإلحاح بين أوساط الجامعيين، ولا يمكن أن يتحقق استقلال الجامعة إلا إذا قام بناؤها على أسس ديمُقراطية، فالمشاركة الديمقراطية من جانب أعضاء هيئة التدريس في اختيار قياداتهم الجامعية على مختلف المستويات، والمشاركة في صياغة سياسات وخطط وبرامج الجامعة المختلفة، وتوفير الضمانات التي تكفل لهم القيام برسالتهم الجامعية، تمثل العناصر الرئيسية التي تطلق الطاقات الخلاقة للجامعة لكي تقوم بواجباتها، فتساهم – بحق – في رقي الفكر، وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، وخدمة المجتمع. عندئذ يصبح للمعاني التي صدر بها المشرع قانون تنظيم الجامعات قيمتها العملية.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الفصل السادس

الجامعة والحركة الوطنية

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

كانت الجامعة دائمًا منارًا للعمل الوطني في وقت اشتد فيه أُوارُ الحركة الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقلال التام، ومقاومة الاتجاهات الأوتقراطية للقصر. ورغم أن طلبة الجامعة كانوا طليعة العمل الوطني بحكم انتمائهم إلى الطبقة الوسطى التي حملت لواء العمل السياسي المضاد للاحتلال البريطاني منذ فجر الحركة الوطنية، إلا أنهم لم يمثلوا وحدهم الجامعة في ساحة العمل الوطني، بل شاركهم في ذلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة – في حدود ما سمحت به أوضاعهم الوظيفية – بالتوجيه أحيانًا، وبالعمل المباشر أحيانًا أخرى.

ويرجع فضل تنظيم الطلبة كقوة فعالة في مجال العمـ ـل الوطني إلى الزعيم مصطفى كامل باشا الذي اهـ تم بتنظـ يم صفوف طلبة المدارس العليا لدعم الحركة الوطنية بتأسـ يس "نادي المدارس العليا" عام ١٩٠٥، بهـ دف تنميـ ة الـ وعي السياسي للطلبة، وتعبئتهم ضد الاحتلال البريطـ اني. وجـ اء الزعيم محمد فريد بك ليرعى هذه النواة للحركة الطلابيـ ة، ويطور دور الطلاب في الحركة الوطنية من خـ لال تنظـ يم

www.kotobarabia.com

الإضرابات وحركات الاحتجاج، والعمل بين صفوف الطبقة العاملة لتنظيمها وتعبئتها وراء حركة "الحزب الوطني". ولا عجب – إذا – أن نجد الطلبة في طليعة العمل الوطني خلال ثورة ١٩١٩، يستوي في ذلك العمل العلني ممثلا في تنظ يم المظاهرات والإضرابات وتوزيع المنشـ ورات، أو العمـ ل السري الموجة ضد الإنجليز والمتعاونين معهم، والذي اتخذ طابع العنف.

وهكذا، عند تأسيس "الجامعة المصرية" كجامعة حكومية عام ١٩٢٥ من انضمام بعض المدارس العليا إليها، جاء الطلاب وأساتذتهم يحملون معهم خبرات النضال الوطني، وبصفة خاصة طلبة الحقوق الذين كانوا من أنشط العناصر الطلابية في العمل السياسي الوطني، كما حمل شباب الجامعة معهم هموم الوطن الذي كافح من أجل نيل حريته، فلم يجن إلا استقلالا منقوصًا، ومع ما شاب دستور ١٩٢٣ من أوجه القصور إلا أن الملك ضاق به، وعطله، ثم ألغاه؛ ليخلق بذلك قضية جديدة شغلت المصريين جميعًا، وبددت طاقات العمل الوطني، وهي قضية الديمقراطية والمطالبة بعودة دستور ١٩٢٣. أضف إلى ذلك ما منيت به جولات المفاوضات

www.kotobarabia.com

المصرية – البريطانية من فشل ذريع وعجز عن رفع القيود التي تكبل الاستقلال الوطني، وبقاء السيطرة الأجنبية على الاقتصادي المصري، تلك السيطرة التي استظلت بحماية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

ولما كان الطلاب ركيزة العمل السياسي؛ فقد حرصت الأحزاب السياسية على كسب طلبة الجامعة إلى صفها، وحقق الوفد نجاحًا ملحوظًا في هذا المجال، وزاحمه حزب الأحرار الدستوريين في ذلك، حتى بدأت تظهر الجماعات السياسية الأيديولوجية: الإخوان المسلمون، ومصر الفتاة، والتنظيمات الماركسية، فانتزعت من الوفد والأحزاب الأخرى بعض قواعدها الطلابية، وأصبح لها وجود مؤثر في الحركة الطلابية، وخاصة منذ النصف الثاني من الثلاثينيات حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وبذلك كانت حركة طلاب الجامعة تدور حول محاور الأحزاب والجماعات السياسية المختلفة التي لعبت أدوارًا متفاوتة في حجمها وقيمتها على الساحة السياسية في مصر بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢.

وحاولت حكومات الأقلية الموالية للقصر أن تحد من حركة طلاب الجامعة، وتقيم الحواجز في وجه النشاط

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

السياسي للطلبة، من ذلك القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الذي أصدرته وزارة محمد محمود باشا بضغط من الإنجليز، وهو القانون الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم، ونصت مادته الأولى على "أن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين إلى خمسين جنيهًا كل من استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية أو الوعود أو أي طريقة أخرى لدعوة تلاميذ وطلبة المدارس أو الكليات أو غيرهما من معاهد التعليم، إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها، أو إلى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها، أو إلى حضور اجتماعات سياسية، أو إلى الاشتراك بأية طريقة كانت في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية"[١] .

ومن ذلك أيضًا، صرف أنظار الطلاب عن تدعيم المعارضة السياسية للانقلاب الدستوري عام ١٩٣٠ – ١٩٣٣ بتبني الحكومة وإدارة الجامعة لنشاط الطلاب

---

[١] أحمد محمد حسن وآخر: مجموعة القوانين واللوائح، ج١، ص ٦٥٨.

www.kotobarabia.com

الاجتماعي وتشجيعهم عليه، كمشروع القرش، وجمعية الطلبة لنشر الثقافة وغيرها.

ورغم ذلك ظل طلبة الجامعة يمارسون دورهم في العمل السياسي الوطني – بصورة أو بأخرى – طوال تلك الحقبة. غير أنهم كانوا أصحاب مبادرات سياسية هامة، شكلت نقطة تحول في العمل الوطني في مراحل حاسمة من تطوره. من ذلك انتفاضة الطلاب عام ١٩٣٥ التي فرضت على الأحزاب السياسية تكون "الجبهة الوطنية"، ومن ذلك – أيضًا – تكوين "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" عام ١٩٤٦ التي طرحت نفسها كقيادة سياسية بديلة للأحزاب التقليدية، ثم الموقف من هزيمة ١٩٦٧.

انتفاضة ١٩٣٥ وتشكيل الجبهة الوطنية:

ساد التوتر الساحة السياسية المصرية مع مطلع عام ١٩٣٥. فمنذ تولي الوزارة محمد توفيق نسيم باشا (١٤ نوفمبر ١٩٣٤) تعلقت الآمال على استعادة دستور ١٩٢٣، وخاصة عندما ألغت الوزارة الجديدة دستور ١٩٣٠، غير أنها لم تتخذ قرارًا بعودة دستور ١٩٢٣ بضغط من القصر والإنجليز، ثم ما لبثت إيطاليا الفاشية أن غزت الحبشة،

www.kotobarabia.com

فاستاء المصريون لهذا العدوان وخشوا أن تزج بريطانيا بمصر في عمل عسكري ضد إيطاليا.

وفي ظروف صعبة كتلك الظروف، كان الأمر يتطلب توحيد صفوف القوى السياسية المختلفة وراء المطالبة باستعادة الدستور، وتحديد العلاقات مع بريطانيا من خلال التفاوض حول معاهدة تنهي وضع مصر المعلق منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. غير أن الأحزاب السياسية شغلت بصراعاتها، وراح كل منها يزاحم الآخر في تصدر الحركة السياسة، وسعى كل منها – أيضًا – لجذب الطلبة إلى جانبه، فبذل الوفد والأحرار الدستوريون الجهد الأكبر في هذا المجال.

ووسط هذا الجو المليء بالمشاحنات السياسية ألقى وزير الخارجية البريطاني (السير صامويل هور) بيانًا أعلن فيه أنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأن دستور ١٩٢٣، نصحت بعدم إعادته أو إعادة دستور ١٩٠٣٠؛ لأن الأول ثبتت عدم صلاحيته لمصر، والآخر يتعارض مع

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

رغبات المصريين (٩ نوفمبر ١٩٣٥)[١]. وجرح هذا التصريح المشاعر الوطنية للمصريين الذين أيقنوا أن بريطانيا تتدخل في أدق شئون بلادهم، وتحول السخط الوطني المتراكم إلى انتفاضة كبرى أعادت إلى الأذهان حوادث ثورة ١٩١٩.

ومَلك طلبة الجامعة زمام المبادرة، فعقدوا اجتماعًا داخل حرم الجامعة بالجيزة في ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) أدانوا فيه موقف بريطانيا، ثم خرجوا من الجامعة في مظاهرة كبرى سلمية، فتصدى لهم البوليس طالبًا منهم الانفضاض، وعندما رفضوا ذلك، أطلق البوليس النار عليهم، فأصيب طالبان إصابة خطيرة، وأصيب عدد آخر منهم إصاباتِ طفيفة، مع ذلك استمروا يهتفون بحياة مصر وحياة الاستقلال وحياة دستور الأمة.

وفي اليوم التالي (١٤ نوفمبر)، أعاد طلبة الجامعة تنظيم صفوفهم وخرجوا في مظاهرة كبرى صوب القاهرة، غير أن البوليس كان قد حشد قواته للحيلولة دونهم ودون

---

[١] عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٠٠.

www.kotobarabia.com

الزحف على وسط القاهرة، فحاصر نحو الثلاثمائة طالب من المتظاهرين فوق كوبري عباس، وأطلق عليهم النار فقتل طالب الزراعة: محمد عبد المجيد مرسي، وجرح طالب الآداب محمد عبد الحكيم الجراحي جرحًا بالغًا، مات على أثره في اليوم التالي، وألقى القبض على عدد من الطلاب. وأصدرت إدارة الجامعة قرارًا بتعطيل الدراسة لمدة عشرة أيام تحاشيًا لتطور الموقف، ولكن دون جدوى، فقد استمر مجلس اتحاد طلاب الجامعة يقود الحركة وينظمها.

فأرسل اتحاد الطلبة برقية احتجاج إلى عصبة الأمم على تصريح وزير الخارجية البريطاني، وعلى اعتداء البوليس بقيادة الضباط الإنجليز على الطلبة، وأعلنوا عزمهم على متابعة الجهاد حتى يتحقق الاستقلال. ونظم طلاب الجامعة مظاهرة أخرى (يوم ١٦ نوفمبر) استخدموا فيها الحجارة والمقذوفات الزجاجية ضد البوليس، كان لطلبة الطب فيها دور ملحوظ، فجرح ضابط إنجليزي كبير في رأسه جرحًا بالغًا، كما أصيب طالب آخر برصاص البوليس هو الطالب علي طه عفيفي (من دار العلوم) ومات في اليوم التالي متأثرًا بجراحه. وانتشرت المظاهرات الطلابية بعد

www.kotobarabia.com

ذلك في مختلف أنحاء القاهرة والمدن الكبرى. ونظم إضراب عام (يوم ٢٨ نوفمبر) حدادًا على الشهداء، فأغلقت المتاجر بالقاهرة، واحتجبت الصحف وعطلت المواصلات. وفي ٧ ديسمبر، أقام طلاب الجامعة في فنائها نصبًا تذكاريًّا تخليدًا لشهداء الجامعة، أُزيح الستار عنه في احتفال مهيب.

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلاب، فعقد أساتذة كلية الآداب اجتماعًا (يوم ٢٦ نوفمبر) بحثوا فيه الأمر، وقدموا لمدير الجامعة ووزير المعارف مذكرة تضمنت رأيهم في الموقف ذكروا فيها أن الطلبة قاموا بمظاهرات سلمية قوبلت بالعنف الشديد، وأرجعوا البلاد، وأعلنوا أنهم يلفتون أنظار الأمة وأولي الرأي فيها، إلا أن مستقبل الوطن عامة والعلم والمتعلمين خاصة تتهدده الأخطار ما بقي هذا القلق متسلطًا على النفوس، وأن ما يسببه الإنجليز من القلق في مصر لا يلائم مصلحة مصر أو بريطانيا أو السلام العام. وكان تحرك أساتذة الآداب حافزًا لزملائهم في كليات الهندسة والحقوق والزراعة والتجارة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

على الاحتجاج على تصريح هور، والأسلوب الذي اتبع في مواجهة مظاهرات الطلبة[١].

كما كان للقضاء المصري موقف وطني مشرف من طلاب الجامعة الذين قدموا للمحاكمة أمام محكمة عابدين الجزئية (يوم ٢٧ نوفمبر)؛ إذ أصدر القاضي حسين إدريس أحكامًا بالغرامة تتراوح بين عشرين قرشًا وجنيهًا واحدًا، وقال في حيثيات الحكم: "إن المتجمهرين جميعًا أو في أغلبيتهم الساحقة كانوا من طلبة أكبر معهد علمي في البلاد، وهم بطبيعة ثقافتهم وفطنتهم يدركون أن مظاهراتهم هذه لا تؤثر على السلطات في أعمالها ذلك التأثير الذي يقصده القانون"، ودلل القاضي على ذلك بأن هتافاتهم اقتصرت على الهتاف بحياة الملك والأمة والدستور. وأما عن تهمة استعمال العنف ضد البوليس، فقد بررها القاضي بأنها كانت دفاعًا عن النفس[٢]، وقد أثارت تلك الأحكام ثائرة المندوب السامي البريطاني فضغط على الحكومة لإصدار تعليمات للقضاة بتوقيع أقصى العقوبة على الطلاب.

---

[١] سامية حسن: الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية، ص ٢٧٢.

[٢] نفس المرجع، ص ٢٧٠.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ولم تقتصر جهود طلبة الجامعة على المظاهرات الاحتجاجية، بل نظموا حركتهم من خلال تكوين لجنة أطلقوا عليها اسم "اللجنة العليا للطلبة"، انبعثت عنها لجان أخرى لتوجيه الدعاية الإعلامية للحركة، وتعبئة الرأي العام وراءها، والاتصال بالساسة والأحزاب، مع الحرص الشديد على استقلال حركتهم عن الأحزاب السياسية [1] وراحوا يطوفون على زعماء الأحزاب السياسية يدعونهم إلى تكوين جبهة وطنية متحدة لإنقاذ البلاد.

ففي ٢١ نوفمبر، أصدرت "اللجنة العليا للطلبة" بياناً ناشدت فيه جميع الهيئات السياسية الوقوف جبهة واحدة في وجه العدو الغاصب المطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان والتمسك بدستور ١٩٢٣، فاستجاب زعماء الأحزاب – وخاصة أحزاب الأقلية – لهذه الدعوة، وجاءت الاستجابة الأولى من محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، ثم اضطر الوفد وغيره من الأحزاب إلى قبول فكرة "الجبهة المتحدة" بعدما ازدادت ضغوط

---

[1] محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج١، ص ٣٨٧.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

الحركة الطلابية [1]. وتطورت الأحداث بعد ذلك بالشكل الذي أدى إلى إعادة العمل بدستور ١٩٢٣، ووصول الوفد إلى الحكم. وبذلك كان طلاب الجامعة قد نجحوا في تحريك الموقف السياسي بصورة إيجابية، وأن كانت الظروف الدولية قد دفعت بريطانيا إلى تهدئة الأمور؛ حتى تستطيع إبرام معاهدة مع وزارة مصرية تحظى بتأييد شعبي.

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال (١٩٤٦):

زادت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٣٥ الأحزاب السياسية اقتناعًا بتدعيم ركائزها بين صفوف الطلبة، وكان للوفد القدح المعلى في هذا المجال، وإن كان النصف الثاني من الثلاثينيات قد شهد علو مد نشاط "مصر الفتاة" بين صفوف الطلاب، ثم "جماعة الإخوان المسلمين"، حتى كانت بداية الأربعينيات عندما نجحت المنظمات الماركسية في تحقيق وجودها بين صفوف طلبة الجامعة.

وخلال الحرب العالمية الثانية كانت الأحكام العرفية تحول دون قيام الطلاب بنشاط سياسي معارض بصورة

---

[1] سامية حسن: المرجع السابق، ص ٢٧٤ – ٢٧٨.

www.kotobarabia.com

علنية، ومن ثم بدأ النشاط السري يتخذ مواقعه بين طلاب الجامعة، وأصبحت المنشورات أداة النشاط للتعبير عن المواقف السياسية للطلبة الذين فقدوا روح الاتحاد التي جمعت بين صفوفهم في انتفاضة ١٩٣٥، غير أنهم عادوا في نهاية الحرب يفرضون وجودهم على الساحة السياسية مطالبين بالاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية معًا، من خلال صيغة تنظيمية جديدة طرحت كبديل للقيادات السياسية التقليدية.

فقد كانت مصر تعاني أزمة اقتصادية خانقة كنتيجة طبيعية لظروف الحرب التي حملت مصر أعباء فوق طاقتها، وبسبب التضخم الذي أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة زيادة كبيرة، وتفاقمت أزمة البطالة بين خريجي الجامعة وبين العمال على السواء، وأثبتت الحرب أن "معاهدة الشرف والاستقلال" التي أبرمت مع بريطانيا عام ١٩٣٦ كانت قيدًا ثقيلا على حركة مصر، وأنقصت من السيادة للوطنية؛ لذلك كان المصريون جميعًا يرون إلغاء المعاهدة والجلاء التام عن مصر والسودان، وحل المعضلة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

www.kotobarabia.com

ولما كان طلاب الجامعة يعبرون عن ضمير مصر السياسي، وتمثل بينهم جميع التوجهات السياسية والأحزاب والهيئات السياسية الموجودة في مصر، فقد تهيَّئُوا للعب دور جديد فعال بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

واتجه طلاب الجامعة إلى توحيد صفوفهم، فقامت لجنة ميت "لجنة اتصال الشباب" – في سبتمبر ١٩٤٥ – ضمت الطلبة المنتمين إلى الحزب الوطني والوفد والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة وبعض المستقلين؛ لتحقيق وحدة الحركة الطلابية، ولكن يبدو أنهم لم ينفقوا على برنامج موحد للعمل. فعادوا إلى الانقسام، وخاصة عندما حاول الأخوان المسلمون، أن تكون لهم اليد العليا في أمور اللجنة.

ومع بداية العام الدراسي (أكتوبر ١٩٤٥)، قامت محاولة أخرى لتكوين جبهة طلابية، لعب فيها الوفديون والشيوعيون الدور الأساسي في التنظيم، وتجاوزت دعوة الجبهة – هذه المرة – حدود الجامعة لتمتد إلى طلبة الأزهر والمعاهد العليا والفنية. فعقد اجتماع بكلية الطب ضم ممثلين للطلبة، اتخذ قرارًا بتكوين "اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

للطلبة". وحددت الجبهة الجديدة أهدافها بالنضال من أجل الاستقلال الوطني والتخلص من السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية والعمل على تصفية العملاء المحليين للاستعمار، وتوحيد القوى الوطنية المعادية للاستعمار، واعتبرت اللجنة التفاوض مع المستعمر حول حقوق الوطن جريمة لا تغتفر. واتفق المجتمعون على ضرورة تنظيم نضال الجماهير من خلال "لجان وطنية" تشكل لهذا الغرض بطريق الانتخاب. وبدءُوا التطبيق العملي لذلك بانتخاب "لجنة تنفيذية" منبثقة عن اللجنة التحضيرية، ضمت عناصر من شباب الطليعة الوفدية والمنظمات الماركسية، وبعض الأخوان المسلمين، وتولى رئاسة اللجنة التنفيذية الطالب الوفدي مصطفى موسى، وتولى السكرتارية ثلاثة من الطلبة الوفديين – أيضًا – هم: فؤاد محيِي الدين، وعبد المحسن حمودة، وعبد الرءوف أبو علم.

وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت مذكرة رسمية إلى الحكومة البريطانية تدعوها إلى الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦. فتأخر وصول رد بريطانيا مما أثار القلاقل السياسية، وعندما تسلمت الحكومة المصرية الرد

www.kotobarabia.com

(في ٢٦ يناير ١٩٤٦) جاء الرد خاليًا من الإشارة إلى موضوع الجلاء، واقتصر على مراجعة المعاهدة في ضوء التجارب المشتركة مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة.

وأصدرت اللجنة التنفيذية للطلبة بيانًا، أبدت فيه رأيها في مذكرة الحكومة المصرية، فنعت عليها إغفالها الإشارة إلى دولية القضية المصرية، وانتقدت الرد البريطاني على المذكرة المصرية، وراحت تثير الشبهات حول نوايا بريطانيا، وطالبت الحكومة بعدم الدخول في مفاوضات إلا على أساس الجلاء، على أن يصدر بذلك تصريح رسمي من جانب الحكومة البريطانية، وطالبت الأحزاب المصرية بتحديد مواقفها في حالة رفض الحكومة البريطانية مبدأ التفاوض على أساس الجلاء ووحدة وادي النيل.

ثم وجهت اللجنة التنفيذية الدعوة إلى الطلبة لعقد مؤتمر عام في ٩ فبراير للنظر في الموقف الراهن، فعقد اجتماع كبير داخل الحرم الجامعي انتهى بإصدار بيان موجه إلى الملك، طالبوا فيه الحكومة برفض الرد البريطاني رفضًا قويًّا، وعدم الدخول في مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد إصدارها تصريحًا رسميًّا تعترف فيه بحق مصر في الجلاء

www.kotobarabia.com

ووحدة وادي النيل، وطالبوا بسحب عبد الحميد بدوي باشا من وفد مصر في الأمم المتحدة بسبب التصريح الذي أدلى به ضد تدويل القضية المصرية، مما عده الطلاب ضارًا بالقضية الوطنية.

وبعد المؤتمر، قرر الطلبة التوجه في مظاهرة كبرى إلى قصر عابدين لرفع مطالبهم إلى الملك. وكان البوليس قد أعد للأمر عدته منذ أعلنت اللجنة عن عقد المؤتمر، فما كاد الطلاب يصلون إلى كوبري عباس حتى وجدوه مفتوحًا، وهاجمهم البوليس من الخلف فأصيب الكثير منهم إصابات مختلفة.

وكما حدث عام ١٩٣٥، أدت مواجهة المظاهرة الطلابية السلمية بالعنف إلى استمرار المظاهرات في اليوم التالي (١٠ فبراير)، وامتدادها إلى الإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط، وتصدى لها البوليس بالقوة ليقع مزيد من الإصابات بين المتظاهرين الذين خرجوا للتظاهر في تلك المدن احتجاجًا على مأساة كوبري عباس.

وأرسلت اللجنة التنفيذية للطلبة مذكرة احتجاج إلى الملك على مواجهة الحكومة لهم بالعنف وعلى ما حدث يوم ٩

www.kotobarabia.com

فبراير، وطالبوا بأن تصرّ الحكومة المصرية على عدم التفاوض إلا على أساس الجلاء ووحدة وادي النيل دون قيد أو شرط، وحل المشاكل الاقتصادية حلا عاجلا، والتوجه إلى مجلس الأمن لعرض قضية مصر في حالة رفض بريطانيا لمبدأ الجلاء، على أن تطالب الدول العربية بتأييد مصر تأييدًا رسميًا.

وتضامن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الطلاب، فقدموا احتجاجًا على سياسة القمع التي انتهجتها الحكومة معهم، وطالبوا بإجراء تحقيق عاجل لتحديد المسئولية فيما وقع من حوادث أليمة. كما تضامن معهم اتحادات خريجي الجامعة وخريجي الأزهر. وكانت أحداث ٩، ١٠ فبراير موضع هجوم المعارضة على حكومة النقراشي باشا داخل مجلس النواب.

وقام الطلاب بتحطيم الزينات التي علقت على الجامعة بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الملك فاروق، وانتزعوا صورته وداسوها بالأقدام. وكان مقررًا أن يقوم الملك بزيارة الجامعة ووضع حجر الأساس للمدينة الجامعية، فأعلن الطلاب مقاطعة الزيارة، ولم يسمح بحضور الاحتفال إلا للطلبة الذين

www.kotobarabia.com

اختارهم الأمن بعناية من العناصر التي يطمئن إليها. وإزاء عجز الوزارة عن حفظ الأمن والنظام، لم يكن أمامها سوى الاستقالة، فقدم النقراشي باشا استقالة وزارته في ١٥ فبراير ١٩٤٦، وكلف الملك إسماعيل صدقي باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.

واتبع صدقي باشا سياسة المهادنة، فسمح بالمظاهرات وأطلق سراح الطلاب المعتقلين، وكفت الحكومة عن مواجهة المظاهرات بالعنف. وفي نفس الوقت، راح يعمل على تفتيت جبهة الطلاب، وشق صفوفهم، فاستمال الإخوان المسلمين إلى جانب الحكومة، كما استقال بعدهم شباب مصر الفتاة؛ حتى يضرب الحركة الطلابية من داخلها. ولم يبقَ باللجنة الوطنية للطلبة سوى الوفديين والشيوعيين وبعض شباب الأحزاب الصغيرة الأخرى وبعض المستقلين.

ولعب الشيوعيون دورًا هامًا في دعم اللجنة الوطنية للطلبة بالالتحام مع الحركة العمالية، فتكونت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" غير أن ذلك لم يؤثر على دور الوفديين في اللجنة، فقد كانت قواعدهم الطلابية أوسع من قواعد الشيوعيين، بينما كان تأثير الشيوعيين – عندئذ – في الحركة

www.kotobarabia.com

العمالية أبعد مدى من تأثير الوفد. وعلى كل، كانت اللجنة "جبهة وطنية" تكونت في ظروف تستدعي جمع الصفوف للنضال من أجل الجلاء ووحدة وادي النيل، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، وجميعها مطالب لا يختلف عليها مصري واحد مهما كانت توجهاته ومعتقداته السياسية.

وأصدرت "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" بيانًا أعلنت فيه قرارها بأن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير "يوم الجلاء" يقوم فيه المصريون بإضراب عام؛ استئنافًا للحركة الوطنية "التي تشترك فيها كل عناصر الشعب المصري متكتلة حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة"، ونادت بتعطيل الأعمال والمرافق العامة والمواصلات وإغلاق المحلات التجارية والمصانع ودور العلم في جميع أنحاء البلاد.

وفي يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، استجاب الشعب للجنة استجابة كاملة، فشلت حركة المواصلات وتوقفت جميع المصانع والمحال التجارية عن العمل، وأقفرت المدارس والكليات، وخرجت من الأزهر مظاهرة كبرى شاركت فيها الجماهير اتجهت إلى ميدان الأوبرا؛ حيث عقد مؤتمر شعبي اتخذ قرارات بمقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

والتمسك بالجلاء عن وادي النيل، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن.

ثم زحفت المظاهرة الكبرى إلى مي دان قصـ ر النيـ ل (التحرير الآن) حيث الثكنات البريطانية (موقع فندق الهيلتون الآن)، واتجه قسم منها إلى ساحة عابدين. وكانت المظاهرات تسير في نظام تام دون اعتداء على أحـ د ودون التعـ رض للممتلكات أو جنوح نحو التخريب، فإذا بـ بعض السـ يارات العسكرية البريطانية المسلحة تخترق الميدان وسط الجماهير فجأة لتدهم بعضهم تحت عجلاتها. وكان الردّ الطبيعي مـ ن جانب المتظاهرين رجم الثكنات البريطانية بالحجارة، فـ رد الجنود البريطانيون بإطلاق الرصاص، فكانت مذبحة أثارت ثائرة الجماهير فأشعلوا النار في معسكر بريطاني بالميـ دان (كان يحتل موقع مبنـ ى المجمـ ع الآن) وبعـ ض المنشـ آت العسـ كرية البريطانيـ ة الأخـ رى. وظلـ ت المظـ اهرات والاضطرابات سـ ائدة حتـ ى منتصـ ف الليـ ل. وانتقلـ ت المظاهرات التلقائية إلى جميع أحياء القاهرة دون اسـ تثناء،

www.kotobarabia.com

كما انتشرت في الإسكندرية والمدن الأخرى متخ ذة ط ابع العنف.

وأثار البيان الذي أعلنه صدقي باشا في المس اء ث ائرة الطلبة على وجه الخصوص؛ لوص ف العم ال بال دهماء واتهامهم بالتخريب، فأص درت "اللجن ة الوطني ة للطلب ة والعمال" بيانًا استنكرت فيه هذا الوصف والاتهام، واس تمر تنظيم المؤتمرات والمظاهرات في الأيام التالي ة. وأعلن ت اللجنة يوم (٢٥ فبراير) يوم حداد عام، فصدرت الصحف في ذلك اليوم مؤطّرة بالسواد. وأعلنت اللجنة يوم ٤ مارس يوم حداد وإضراب عام، فاستجاب الجميع للد عوة، فاحتجب ت الصحف عن الصدور في ذلك اليوم، وأقفرت الش وارع إلا من المتظاهرين وأغلق ت المص انع والمح لات التجاري ة والمدارس والجامعة. وحدث صدام بالإسكندرية بين الجن ود الإنجليز والمتظاهرين سقط فيه ٢٨ من المتظ اهرين قتل ى وجرح ٤٣٢ متظاهرًا، وقتل جن ديان بريطاني ان، وج رح أربعة جنود بريطانيين.

وتضامنًا مع الحركة الوطنية المصرية، وقع في نفس اليوم (٤ مارس) إضراب عام في السودان وسوريا ولبنان

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وشرق الأردن. وكان لمذبحة ٢١ فبراير أثرها في الحركة الطلابية العالمية، فقررت اعتبار يوم ٢١ فبراير "يوم الطلبة العالمي" تكريمًا لنضال الطلاب المصريين [١] .

ولم تعمر "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" سوى بضعة شهور، فقد لجأت حكومة صدقي باشا إلى تشكيل لجنة أخرى من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة سميت "اللجنة القومية للطلبة والعمال" استخدمتها الحكومة لشق صفوف الحركة، دخلت في مصادمات مع اللجنة الوطنية داخل الجامعة وفي التجمعات العمالية. كما أن الخلافات بين عناصر الجبهة الوطنية التي شكلت اللجنة، وعدم العناية الكافية بمشكلات العمال، وغياب البرنامج الواضح، كل ذلك أدى إلى نهاية هذه التجربة السياسية التي كادت تقدم بديلا حقيقيًّا للنخبة السياسية التقليدية لو كان باستطاعتها بناء تنظيم سياسي ديمقراطي جديد.

---

[١] للمزيد من التفاصيل حول" اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" راجع: طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٢، ص ٩٢ – ١١٥، شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ –١٩٥٦، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٩٨ – ١٠٩، سامية حسن: المرجع السابق، ص ٤٢١ وما بعدها.

www.kotobarabia.com

الاحتجاج على هزيمة ١٩٦٧:

لم ينته دور الجامعة في الحركة الوطنية بانتهـ اء ذلـ ك الدور الكبير الذي لعبه الطلبة في الحركة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد استمر طلاب الجامعـ ة وهيئـ ة التـ دريس فيهـ ا يعبرون عن الضمير الوطني في السنوات السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢، فكان لهم دور بارز في الأحداث التي ترتبـ ت على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ على يد حكومة الوفد عام ١٩٥١، كما تطوع بعض طلاب الجامعة للمساهمة في حركة الكفـ اح المسلح ضد الوجود البريطاني في قناة السويس.

وخلال تلك الفتـ رة (١٩٤٦ – ١٩٥٢) كـ ان النشـ اط السياسي داخل الجامعة قسمة بـ ين الوفـ ديين والشـ يوعيين والإخوان المسلمين كقوى سياسية أساسية، إلى جانب قلة من الطلاب سارت في ركاب الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة)، وكان مظهر النشاط السياسي الـ وطني تنظـ يم المظـ اهرات والإضرابات في المناسبات الوطنية المختلفة، وخاصة عيـ د الجهاد (١٣ نوفمبر)، وعيد الطلبة (٢١ فبراير).

وظل النشاط السياسي محصورًا بين تلك القوى الأربـ ع حتى قيام ثورة يوليو وتشكيل "هيئة التحرير" (يناير ١٩٥٣)،

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

فاستطاع التنظيم الجديد أن يستقطب بعـ ض الطلبـ ة، كمـ ا استقطب بعض أعضاء هيئة التدريس (على نحو ما رأينا من قبل). وحسم الأمر بعد أزمة مارس ١٩٥٤ لصـ الح هيئـ ة التحرير، فتم فصلُ العناصر النشطة سياسـ يًّا مـ ن الطلبـ ة وأعضاء هيئة التدريس، وأصبح النشاط السياسي محظـ ورًا داخل أماكن الدراسة، ولم يتم استئنافه إلا في الستينيات، غير أنه كان مقصورًا على أعضاء "الاتحاد الاشتراكي العربـ ي" و"ومنظمة الشباب" أما العناصر السياسية الأخرى فاتجهـ ت إلى العمل السريّ، وتعرضت للتصفية – من حين لآخـ ر – على يد أجهزة الأمن.

حتى إذا كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧، وما كشـ فت عنـ ه محاكمات بطانة المشير عبد الحكيم عامر من الفسـ اد الـ ذي استشرى في النظام، أخذ السخط يتراكم في صدور الجماهير وخاصة العمال وطلاب الجامعة. وعند إعلان أحكام قضـ ايا التقصير والإهمال في سلاح الطيران التي اتهم فيها بعـ ض الضـ باط (٢٠ فبرايـ ر ١٩٦٨)، وكـ ذلك أحكـ ام ضـ باط المدرعات، أحسّ الناس أن العقوبات التي جـ اءت بالأحكـ ام لا تتناسب مع كارثة الهزيمة، فانفجرت بـ راكين الغضـ ب

www.kotobarabia.com

الشعبي التي بدأت بعمال المصانع الحربية بحل وان ال ذين خرجوا في مظاهرة عارمة متجهين إلى القاهرة، فتصدت لهم قوات الأمن بالرصاص (٢١ فبراير).

وعندما وصلت أنباء حوادث حلوان إلى الجامع ة بع د ظهر نفس اليوم، اجتمع الطلاب بأحد مدرجات كلية الآداب، وشكلوا من بينهم لجنة لرفع رأيهم في الأحكام وفي أح داث حلوان، وظلوا مجتمعين حتى المساء، وحضر الاجتماع مدير الجامعة في محاولة لاحتواء الموقف وتجنب المض اعفات. واستمر الاجتماع إلى اليوم التالي رغم أنه كان عطلة رسمية (عيد الوحدة) حيث حضر وزير التعليم العالي وتناقش م ع الطلاب على مدى أربع ساعات، طرحوا خلالها ا مط البهم التي كانت تتصل باتحاد الطلاب والاتحاد الاشتراكي وإدارة الجامعة، وفوق ذلك كله أمر "النكسة"، ومسألة الأحكام. فوعد الوزير ببحث المطالب مع جهات الاختصاص، ورف ع م ا اتصل بالنكسة والأحكام إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد أصر الطلاب على رفع المطالب السياسية للرئيس؛ لأنهم كانوا يولونه ثقتهم التامة. وكانت المطالب محص ورة في أمر النكسة – في بداية الأمر – والاحتجاج على الأحكام،

www.kotobarabia.com

ثم أخذت تتسع لتشمل الحريات العامة والديمقراطية واستقلال الاتحادات الطلابية.

وكان من الممكن احتواء الموقف لو أبـ دت السـ لطة حسن نواياها تجاه الطلاب، غير أنه تم إلقاء القـ بض علـ ى بعض أعضاء اللجنـ ة التـ ي شـ كلها الطـ لاب، فـ انفجرت المظاهرات؛ حيث خرج طلبة الهندسة من كليتهم إلى حـ رم الجامعة، ثم انضم إليهم طلبة الكليات الأخرى، واتجهوا فـ ي مظاهرة كبيرة إلى كوبري الجامعة صوب وسـ ط المدينـ ة مطالبين بالإفراج عن الطلبة المعتقلين، مـ رددين شـ عارات التنديد بالهزيمة، مطالبين بمحاكمة المسئولين عنها، وبإطلاق الحريات العامة.

وتصدت قوات الأمن للطلاب عنـ د مـ دخل كـ وبري الجامعة، كما تصدت لطلاب الطب الذي كانوا يتحركون في نفس الوقت لملاقاة زملائهم، رافعين نفس المطالب، مرددين نفس الهتافات. كذلك تزامنت حركة طلاب جامعة القاهرة مع طلاب جامعة عين شمس الذين خرجوا في مظاهرة كبيـ رة، قابلتها قوات الأمن بالعنف عند ميدان العباسية.

www.kotobarabia.com

ورغم حصار قوات الأمن وعنفها في مواجهة المظاهرات الطلابية استطاع الطلبة اختراق حواجز الشرطة والوصول إلى وسط المدينة (ميدان التحرير وباب اللوق)؛ حيث ظلوا يرددون الهتافات الاحتجاجية، ويطالبون بالحريات حتى المساء.

وعند منتصف الليل، اتخذ مجلس الوزراء – برئاسة جمال عبد الناصر – قرارًا بإلغاء الأحكام التي صدرت، وإحالة القضية إلى محكمة عسكرية عليا أخرى، كما قرر تعطيل الدراسة بالجامعات والمعاهد العليا، ومنع المظاهرات وإغلاق المدينة الجامعية بالإسكندرية (بعد انضمام طلاب جامعة الإسكندرية إلى الحركة الاحتجاجية الغاضبة).

وفي محاولة لاحتواء الموقف، تمت الاستجابة لمطالب الطلبة الخاصة بإعطاء مزيد من الاستقلال والفاعلية وحرية الحركة لاتحاداتهم، والسماح للاتحادات بالعمل السياسي، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم الاتحادات الطلابية منفذًا لهذه المطالب، وبدأت الجامعة تموج بالحركة، وعاد الطلاب يعبرون عن الضمير الوطني لأول مرة منذ عام ١٩٥٤. وأفرج عن جميع الطلبة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

المعتقلين، وكفت يد منظمة الشباب عن الجامعـ ـة، وسـ ـلطت الأضواء على اتحاد الطلبة [١].

وقد كانت حركة الطلاب المستقلة – في ذلك الحـ ـين – تمثل عصب حركات المعارضة السياسية والاجتماعية التـ ـي أفرزتها صدمة الهزيمة؛ إذ جـ ـاءت حركـ ـات المعارضـ ـة الأخرى رد فعل لها، مثل البيان الذي أصدره نادي القضـ ـاة في ٢٨ مارس ١٩٦٨، وترددت فيه مطالب حركة فبراير الطلابية فيما يتعلق بإطلاق الحريات العامة [٢].

وتطورت الحركة الاحتجاجية الطلابية تطورًا ملحوظًـ ـا بعد وصول الرئيس أنور السـ ـادات إلـ ـى السـ ـلطة، ورفـ ـع الوصاية عن الطلبة وإلغاء الحرس الجـ ـامعي. وفـ ـي شـ ـتاء ١٩٧١، أجريت أول انتخابات لاتحاد الطلبة بعيدًا عن تدخل جهات الأمن، وطرح الطلاب شعارات سياسية ضد إسرائيل والمبادرات السلمية، وضـ ـد أمريكـ ـا، وطـ ـالبوا بالتـ ـدريب العسكري وحرب التحرير الشعبية، وبـ ـأن تكـ ـون معركـ ـة

---

[١] عادل حمودة: الهجرة إلى العنف، سينا للنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٠٩ – ١٢٣.

[٢] مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة في مصر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ – ١٩٨١، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٣٠.

www.kotobarabia.com

التحرير معركة الشعب والجيش معًا، وليست معركة الجيش وحده. وانتقد الطلاب في مجلات الحائط الـ رئيس الس ادات الذي كان قد أعلن أن عام ١٩٧١ هو "عام الحسم"، فضـ اقوا ذرعًا بجو اللاحرب واللاسِلْم، وخاصة أن الحالة على الجبهة لم تكن خافية عليهم، فقد بدأ التوسع – بعد الهزيمـ ة – فـ ي تجنيد الجامعيين وكان على الجبهة – حينئذٍ – بعـ ض مـ ن شاركوا في حركة فبراير ١٩٦٨ من الطلاب.

وبلغ السخط بين شباب الجامعة حد الانفجار، فاذ دلعت المظاهرات والإضرابات فـ ي يذ اير ١٩٧٢، واسـ تمرت أحد عشر يومًا، وتعددت البيانات التي أصـ درتها اتحـ ادات الطلاب على مستوى الكليات. وقد أجملت الوثيقة الطلابيـ ة التي أصدرتها "اللجنة الوطنية" التي شكلها طـ لاب جامعـ ة القاهرة مبادئ الحركة في رفض الحل السلمي للصراع مـ ع إسرائيل، واتخاذ التدابير اللازمة لوضع البلاد على طريـ ق اقتصاد الحرب استعدادًا للمعركة، وتوجيه الطاقات الإنتاجية نحو خدمة المجهود الحربي، ووقف إنتاج السلع الترفيهيـ ة، وإتاحة فرصة التدريب العسـ كري للمـ واطنين جميعًـ ا دون تمييز، وتكوين فرق ميليشيات شعبة ديمقراطية لا مركزيـ ة،

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وإلغاء الرقابة على الصحف، وإطلاق حرية التعبير داخل الجامعة وخارجها، والإفراج عن الطلبة والعمال المعتقلين، وإعطاء مصر تأييدها المطلق لمنظمات المقاومة الفلسطينية[1].

وكان الطلاب قد تحصنوا داخل حرم جامعة القاهرة، واعتصبوا أيامًا تابعت حركتهم خلالها وكالات الأنباء العالمية، وأحس النظام بالخطر من احتمال امتداد السخط إلى الجامعيين من جنود الجبهة، وخاصة أن بعضهم شارك في حوادث فبراير ١٩٦٨، فتقرر استخدام القوة مع المعتصبين. وفي الفجر، تم اقتحام الحرم الجامعي، واعتقلت قوات الأمن زعماء الطلبة، ونسبت إليهم سلطات الأمن تهمة الاتصال بجهة أجنبية وتلقي الدعم منها.

ونتج عن اقتحام قوات الأمن الحرم الجامعي، اندفاع الطلبة خارج أسوار الجامعة. واحتلوا ميدان التحرير؛ حيث تمكنت قوات الأمن من الانقضاض عليهم وتشتيتهم، وساد الهدوء الجامعة في ٢٦ يناير، ولكنه كان هدوءًا وقتيًّا؛ إذ استمر عوامل السخط على الهزيمة وعلى السياسات التي

---

[1] المرجع السابق، ص ٣٢.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

أعدت لمواجهتها تفعل فعلها داخل الجامعة حتى كان الانفجار مرة أخرى في يناير ١٩٧٣.

وركزت مظاهرات طلاب الجامعة هذه المرة على المطالبة بالإفراج عن المعتقلين، وإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم، وقمعت بنفس الطريقة التي قمعت بها في يناير ١٩٧٢.

ولما كانت حركة طلاب الجامعة تعبر عن الضمير الوطني، فقد أيدها هذه المرة ستمائة من المثقفين والكتاب والصحفيين والفنانين، وقعوا على وثيقة عرفت باسم "عريضة الكتاب" رفعوها إلى الرئيس السادات، وكان على رأس موقعيها الكاتب الكبير توفيق الحكيم. وأوضحت الوثيقة أن الشباب يشعر بتمزق نفسي؛ "لأنه لا ينتظرهم بعد التخرج إلا عدد غير محدود من السنين يقضونها في الجندية استعدادًا لمعركة تبدو أبعد وأبعد كل يوم"، وأيَّد أصحاب الوثيقة مطالب الطلبة في جملتها [١].

وإذا كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد غيرت ملامح الصورة بعد شهور قليلة، إلا أن حركة الاحتجاج على هزيمة

---

[١] عادل حمودة: المرجع السابق، ص ١٣٣ – ١٣٥.

www.kotobarabia.com

١٩٦٧ عبرت عن الأماني والتطلعات الوطنية للشعب المصري الذي أصابت الهزيمة كبرياءه الوطني بجرح عميق. وقدر لشباب الجامعة الذين شاركوا في تلك الحركة أن يشاركوا في تحقيق نصر أكتوبر ١٩٧٣ جنودًا وضباطَ احتياط.

وهكذا كانت الجامعة دائمًا مركز إشعاع للعمل الوطني، وقوة فاعلة فيه، فلم تتخلف عن المساهمة في الحركة الوطنية يومًا، ولم يتقاعس شبابها عن أداء واجبهم نحو وطنهم، ولم تَلِنْ عزيمتهم في مواجهة قوى الاستعمار والقهر والاستبداد، بل كانت لهم مبادراتهم الوطنية التي احتلت موقعًا بارزًا من تاريخ الحركة الوطنية المصرية.

الجامعة وآفاق المستقبل

بلغت جامعة القاهرة من العمر ثمانين عامًا كانت حافلة بالعطاء للمجتمع المصري وللأمة العربية، وما زال عطاؤها موصولا في شتى المجالات، فنمت وتطورت على مر السنين، وطورت معها التعليم الجامعي في مصر والوطن العربي، وهي بعد لا تزال في شرخ الشباب تؤدي رسالتها وتضيف لبناتٍ جديدة إلى صرح التعليم الجامعي.

www.kotobarabia.com

ولكن إيقاع التغير في مجتمعنا في السنوات الباقية من القرن العشرين، وآفاق المستقبل التي تبدو في الأفق مع بزوغ القرن الحادي والعشرين، يضع على عاتق الجامعة مهام جديدة، لا تقتصر على مواكبة التطور وملاحقته، بل التخطيط له وتحديد معالمه ورسم الطريق إليه. فدور الجامعة هو دور الريادة الفكرية والعلمية، وهو الدور الذي تمرست به جامعة القاهرة منذ إنشائها، فأصبح لزامًا عليها إلا تتخلى عنه، أو تسقطه من حسابها، وعليها أن تهيِّئ نفسها دائمًا لارتياد آفاق المستقبل بالتخلص من السلبيات والمعوقات التي تقيِّد حركتها، وتعوق مسيرتها، وأن تجد حلولا لمشكلات الأداء بمختلف جوانبها؛ حتى تؤدي رسالتها خير أداء، ولتعب دورها الاستراتيجي في التجديد ومواجهة تحديات المستقبل.

والمشكلات المتصلة بالأداء واضحة جلية في وظيفتي الجامعة الأساسيتين: التعليم، والبحث العلمي، وهي مشكلات تحتاج إلى دراسة عميقة، وإلى رسم السياسات التي ترمي إلى البحث عن حلول عملية لها؛ حتى تستطيع الجامعة

www.kotobarabia.com

المضي في رسالتها الرائدة، وتتمكن من تقديم الخدمات المُثلَى للمجتمع.

١- مشكلات التعليم:

ويأتي في مقدمة مشكلات التعليم الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الجامعة التي لا تتناسب مع إمكاناتها المادية من حيث الاعتمادات المالية الخاصة بها، ونسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، وكفاءة المعامل وقاعات الدراسة والمكتبات، والمناهج الدراسية وطرق تدريسها، والقصور في التعليم العام السابق للجامعة.

وترجع الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب إلى اتجاه الدولة إلى الأخذ بمبدأ حق التعليم للراغبين فيه باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاجتماعية؛ وتحقيقًا لتنمية الموارد البشرية التي تشكل – في مصر وغيرها من البلدان النامية – متطلبًا أساسيًّا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ ولأن الموارد البشرية توازن النقص في الموارد الطبيعية وتحقق الاستفادة المُثلى بها. وهو اتجاه محمود يعد من الحسنات الباقية لثورة يوليو، فلم يعد التعليم الجامعي وقفًا على القادرين وحدهم الذين يستطيعون تحمل نفقاته، وإنما

www.kotobarabia.com

أصبحت الفرص متكافئة بينهم وبين أبناء الشرائح الدنيا م ن الطبقة الوسطى والك ادحين للالتح اق بالجامع ة، وب ذلك أصبحت الجامعة – الآن – تمثل المجتمع المصري تمث يلا صادقًا، وتضم ش بابًا م ن مختل ف الطبق ات والش رائح الاجتماعية بنسب معقولة تقترب من نسبة ك ل منه ا ف ي المجتمع.

ولكن التوسع في القبول بالجامعات كان نتاجًا لقصور في السياسات التعليمية التي كان من الواجب أن توائم بين خطط التنمية الاقتصادية والتعليم، فتضع في اعتبارها توجيه الطلاب إلى المعاهد العليا الفنية ذات الطابع التطبيقي لتسد حاجة البلاد إلى الفنيين، وتضع من نظم القبول بالجامعات ما يجعل التعليم الجامعي حقًا لمن يتوفر لديهم الاستعدادُ له، مع المحافظة على مبدأ تكافؤ الفرص في قبول الطلاب بالتعلم الفني العالي وبالجامعة على السواء. ويرجع ذلك القصور في السياسات التعليمية إلى التركيز على التعليم العام وعدم العناية الكافية بالتعليم الفني في المرحلة الثانوية، وهو أمر يتطلب سياسة متكاملة تبدأ من التعليم الأساسي، وتتضمن من البرامج والمناهج ما يسمح بالتعرف على ميول التلاميذ

www.kotobarabia.com

وقدراتهم، ومن ثم توجيههم منذ المرحلة الإعدادية إلى ما يناسب هذه الميول والقدرات من مجالات التعليم العام. وبدلا من الاستفادة بتجارب بلاد أخرى سبقتنا في هذا المضمار بقدر ما سبقنا في النمو والتقدم – كاليابان مثلا – أصبح التعليم الأساسي حقل تجارب لنظريات تربوية جاءت من بعض بلاد الغرب، عجزت عن أن تلبي حاجات مجتمعنا وأدت إلى فساد التعليم الأساسي عندنا، فلم يكن هناك معيار لتوجيه الطلاب بعد المرحلة الابتدائية إلى مجالات الدراسة في التعليم العام سوى مجموع الدرجات، فاختص التعليم الفني المتوسط بأصحاب أدنى المجاميع، وزجَّ بالآخرين إلى التعليم العام الإعدادي فالثانوي؛ ليصطفوا أمام مكتب تنسيق القبول، ويتدفقوا على الجامعات، وخاصة أن التعليم الجامعي كان يضفي على صاحبه قدرًا من المكانة الاجتماعية.

ولما كان مجموع درجات الثانوية العامة وليس القدرات الشخصية للطالب قد اتخذ أساسًا للقبول بالجامعة؛ خشية الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وفتح الباب للتمييز بين الطلاب على أسس بعيدة عن القدرات والاستعدادات الشخصية، وقطعًا للطرق على المحسوبية والفساد فقد ترتب على ذلك

www.kotobarabia.com

دار النشر الإلكتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

أنْ حُشر الكثير من الطلاب حشرًا في كليات عجزوا عن متابعة الدراسة فيها؛ لعدم توافقها مع ميولهم واستعدادهم الشخصي، فتنقلوا من كلية إلى أخرى، بل منهم من تعثر في دراسته مستفيدًا من قواعد ولوائح غريبة سمحت للطالب بأن يبقى في الكلية مدة تقرب من ثلاثة أضعاف المدة المقررة للحصول على البكالوريوس أو الليسانس.

ورغم الزيادة في أعضاء هيئة التدريس إلا أن تلك الزيادة لم تتناسب مع الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب، مما انعكس سلبيًا على التدريس من حيث المستوى والأداء، فزاد الاتجاه نحو التلقين حتى ساد، وهبط مستوى الاستفادة من الدروس العملية لعجز المعامل عن توفير فرصة التطبيق للأعداد المتزايدة من الطلاب، وضاق نطاق حلقات البحث والمناقشة في الكليات النظرية. هذا فضلا عن انتشار ظاهرة الكتب والمذكرات، وبروز مشكلة الدروس الخصوصية، وعدم توجيه الطلاب إلى استخدام مكتبة الطالب أو الاطلاع على المراجع الأساسية بمكتبة الجامعة [1].

---

[1] في دراسة أجراها قسم المكتبات في كلية الآداب حول المترددين على مكتبة الجامعة تبين أنهم يبلغون نحو ٢٩ في الألف من جملة عدد طلاب الجامعة؛ وذلك

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ولم يكن لذلك أثره على مستوى الخريجين ودرجة كفاءتهم فحسب، بل كان له أثره على نوعيات تخصصاتهم، فكانت هناك وفرة في بعض التخصصات وندرة في غيرها لعدم ارتباط القبول بالكليات بخطة التنمية وحاجة المجتمع إلى مختلف التخصصات.

ولا يمكن علاج القصور في أداء التعليم الجامعي إلا بإعادة النظر في نظام التعليم العام بمختلف مراحله، ولا يجب أن يتم ذلك بمعزل عن الجامعة؛ إذ يجب أن تسند مهمة وضع نظام جديد للتعليم العام بجميع مراحله إلى أساتذة الجامعة والمتخصصين في التربية إلى جانب خبراء التعليم، على أن يكون أساس العمل ما تقدمه الجامعة من مقترحات تهدف للتنسيق بين خطة التنمية والتعليم العام، وتضع أسسًا جديدة لتوجيه التلاميذ إلى ما يناسب قدراتهم واستعداداتهم الشخصية من مجالات التعليم العام. ولن يفيد شيئًا تركُ هذه المهمة إلى لجان من خبراء وزارة التعليم وحدهم تطعم ببعض عناصر هيئة التدريس الذين يختارهم رجال الوزارة

اعتمادًا على سجل أسماء الزائرين، مع ملاحظة أن هذا السجل لا يعطي دلالة على الاطلاع، فقد يدخل الطالب إلى المكتبة لإلقاء نظرة على الفهارس مثلا.

www.kotobarabia.com

بأنفسهم وفق معايير، ليس من بينها توفر الرؤية الشاملة لأبعاد القضية، ويغلب عليها العلاقات الشخصية والمصالح الذاتية، وخاصة عندما يتصل الأمر بوضع مناهج جديدة أو تعديل مناهج قائمة وتأليف الكتب المدرسية. ولو ترك هذا الأمر للمجالس الجامعية بالتعاون مع خبراء وزارة التعليم لكانت النتيجة أجدى، ولأمكن رسم استراتيجية للتعليم واقتراح ما اتصل به من سياسات تكفل وصول العناصر – التي يتوفر لديها الاستعداد – إلى التعليم الجامعي دون غيرهم.

وترتبط برسم الاستراتيجية التعليمية الجديدة، ووضع ما ارتبط بها من سياسات، ترك شروط القبول بالجامعة، للجامعة وحدها، تحددها وفق ظروفها، وتضع ما تشاء من الضوابط التي تكفل الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص ورعايته، بحيث لا يقبل بالجامعة إلا الطالب المهيَّأ للدراسة بها. ويتصل بنظام القبول، إعادة النظر في اللوائح الخاصة بالامتحانات وفي نظم الامتحانات الحالية سعيًا وراء أكفأ النظم لتقييم الطلاب بصورة دورية على مدار العام الجامعي، فليس من المنطقي تقييم جهد عام كامل في سويعات معدودة

www.kotobarabia.com

قد يطرأ خلالها تغيير في ظروف الطالب الصحية أو النفسية أو الاجتماعية يؤثر على أدائه. كما يتصل بذلك أيضًا تضييق فرص البقاء للإعادة في سنوات الدراسة؛ بحيث لا يسمح للطالب إلا بفرص معادلة لسنوات الدراسة على أكثر تقدير.

ولتحقيق الأداء التعليمي الجيد، يجب مراجعة مناهج الدراسة بالجامعة بما يحقق تخليصها من الحشو وتمشيها مع التطورات العلمية والفكرية والحديثة، وبما يساعد على تكوين الطالب تكوينًا معرفيًا ملائمًا. ويجب أن تترك هذه المهمة لكل جامعة على حدة، وأن يكون القول الفصل فيها لمجالسها العلمية، فلا يدخل المجلس الأعلى للجامعات طرفًا فيها أو ينفرد بحق إقرارها؛ حتى يتحقق التمايز العلمي بين الجامعات، فتتخلص من الطابع النمطي الذي وقعت في أسره على يد هذا المجلس. على أن يتم تحديد مقررات الدراسة في كل قسم مع إتاحة مجال الاختيار بين المقررات أمام الطالب وتحديد محتويات المقررات تحديدًا دقيقًا مع عدد من المراجع المعتمدة التي يرجع إليها الطالب عند دراستها، ويلتزم عضو هيئة التدريس بهذا التحديد ويتخذه إطارًا لمحاضراته. كما أن اعتماد أكثر من مرجع للمقرر الواحد يقضي على ظاهرة

www.kotobarabia.com

الكتاب الواحد المقرر ويحل – تدريجيًّا – مشكلة الكتاب الجامعي، فيفرض المرجع الجيد نفسه، ويشجع الطلاب على استشارة مراجع متعددة.

كذلك يجب تغيير أسلوب التعليم، فلا تطغى المحاضرات والدروس النظرية على الدروس العملية وحلقات البحث والمناقشة، فيتعود الطلاب على التفكير وتنمو قدراتهم على إيجاد الحلول، ويتمرسون بالتطبيقات المنهجية، مع التوسع في التدريبات العملية في الإجازات الصيفية.

ويحتاج الأمر – بالضرورة – إلى العناية بمكتبة الجامعة والمكتبات الفرعية من حيث تزويدها بالمراجع والدوريات الحديثة، وتحسين الخدمة المكتبية وتحديثها، وإدخال نظام الاتصال الخدمي بين مكتبات الجامعة وبعضها البعض على أقل تقدير، والأخذ بالنظم الحديثة للإعارة بين المكتبات.

ولما كانت الوظيفة التعليمية للجامعة تمتد إلى بناء شخصية الطالب، يجب إعادة النظر – أيضًا – في الحياة الجامعية من حيث توفير المناخ الصحي للنشاط الثقافي والاجتماعي دون قيود أو وصاية أو تداخلات من جهات

www.kotobarabia.com

خارجة عن الجامعة، فيترك أمر هذا النشاط للاتحادات الطلابية. بذلك تبني الجامعة شخصية المواطن الحر القادر على تصريف أموره بنفسه في ثقة واطمئنان، وعلى بناء الرأي واتخاذ القرار، فلا ريب أن المواطن الحر المعنى بأمور بلاده هو دعامة لأمة حرة واعية. ولا يجب أن تطفأ علينا مخاوف الخمسينيات والستينيات والسبعينيات؛ فالحياة الجامعية السوية التي يعبر فيها الطلاب عن أنفسهم بتلقائية ويلتحمون فيها مع أساتذتهم الذين يشاركونهم ألوان النشاط، لها نتائجها الإيجابية التي لمسناها في مصر قبل ثورة يوليو، والتي نلمسها في الجامعات الأجنبية، واللوائح الجامعية وحدها كفيلة بوضع الضوابط لهذا النشاط، بشرط أن تضعها الجامعة ولا تفرض عليها من سلطة إدارية.

٢- البحث العلمي:

والوظيفة الثانية من الوظائف الأساسية للجامعة هي النهوض بالبحوث العلمية الأكاديمية منها والتطبيقية المرتبطة بواقع المجتمع للإسهام في حل مشكلاته، فتتحقق زيادة الإنتاج ورفع معدلات، وزيادة وتنمية موارد الثروة القومية.

www.kotobarabia.com

والجامعة تمارس هذه الوظيفة من خلال الدراسات العليا، وبحوث أعضاء هيئة التدريس التي تتم بالتعاون مع الهيئات الأخرى المختصة بالبحوث مثل أكاديمية البحث العلمي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وغيرها من الهيئات العلمية. كما تحقق الجامعة التواصل العلمي مع الجامعات الأجنبية وهيئات البحث العلمي فيها من خلال اتفاقيات التعاون والقنوات المشتركة والبعثات والمؤتمرات العلمية. وفي السنوات الأخيرة، أنشأت جامعة القاهرة عددًا من مراكز البحوث والدراسات المتخصصة التي ألحقت بكلياتها المختلفة.

ولم تقتصر الدراسات العليا على إعداد الباحثين وكوادر أعضاء هيئة التدريس لجامعة القاهرة وحدها، بل امتدت لتشمل إعداد العناصر العلمية اللازمة لهيئة التدريس بالجامعات الإقليمية والجامعات العربية وهيئات البحث العلمي المختلفة في مصر والعالم العربي.

ورغم هذه الإنجازات الهامة في مجالات الدراسات العليا والبحوث التي حققتها جامعة القاهرة، إلا أن هناك قصورًا في الأداء يتمثل في عدم وجود استراتيجية واضحة

www.kotobarabia.com

لها ترسم الخطط، وتحدد القضايا والمشكلات التي تتطلب البحث والدراسة. فالأقسام العلمية أسقطت هذا الأمر من اعتبارها رغم أنه من مهامها الرئيسية، وكذلك فعلت الكليات، وأصبح الأمر متروكًا للمبادرات الفردية للأساتذة والأساتذة المساعدين، كل منهم يوجه تلاميذه نحو دراسة الموضوعات التي تدور في دائرة اهتمامه الشخصي دون ربط أو تنسيق حتى بين أصحاب التخصصات المختلفة داخل القسم الواحد، وأحيانًا لا يتم التنسيق بين أصحاب التخصص الواحد داخل القسم. وتهمل معظم الأقسام أقامة حلقات النقاش (السمنار) للدراسات العليا فيها؛ حيث يتم التواصل العلمي بين المشتغلين بالتخصص الواحد من هيئة التدريس والطلاب، ويتم تبادل الخبرات وإرساء التقاليد العلمية الراسخة. وقليل من الأقسام والكليات يهتم بعقد الندوات والمؤتمرات.

والمسألة هنا ليست مسألة إمكانيات مادية، فإقامة (سمنار) منتظم بشكل دوري لا يتطلب مالا بقدر ما يتطلب اهتمامًا وإحساسًا بالواجب نحو التخصص والجامعة، وإيمانًا بأهمية العمل الجماعي لتطوير الدراسات العليا والبحوث. ولا تعدم الكليات سبيلا لتوفير الاعتمادات اللازمة لإقامة ندوة أو

www.kotobarabia.com

مؤتمر في حدود ما تسمح به إمكاناتها؛ حيث يستطيع أصحاب التخصص تبادل الخبرات على نطاق أوسع، وحيث تتجمع الجهود بدلا من بعثرتها على هذا النحو.

وتحتاج الدراسات العليا والبحوث إلى التعرف بشكل منتظم على كل جديد في التخصصات المختلفة في عالم يتطور فيه العلم بإيقاع سريع، ويحقق إنجازات جديدة مع كل إشراقة شمس. ومن ثم كان توفر قنوات المعلومات أمرًا أساسيًّا بالنسبة لهذا الجانب من وظيفة الجامعة يتطلب إقامة اتصال مع بنوك المعلومات العالمية، وقبل ذلك وفوق ذلك، يتطلب الحصول على الدوريات العلمية المتخصصة بصورة منتظمة والحصول على أحدث المراجع، وهو مالا توفره مكتبة الجامعة بإمكاناتها المحدودة ونظامها العتيق، وما يحتاج إلى تركيز للاهتمام. وليس خفيًّا أنّ هناك قصورًا واضحًا في التعرف على الجديد في التخصصات وفي طرق البحث ومناهجه، مرجعه إلى تخلف مكتبة الجامعة وغياب قنوات المعلومات وهو قصور يتطلب علاجًا حاسمًا بتوفير الاعتمادات اللازمة بالعملات الصعبة لسدّ هذا النقص الخطير والمعيب.

www.kotobarabia.com

وتستطيع الجامعة أن تتخذ من "مجلس الدراسات العليا والبحوث" أداة لدراسة وإعداد استراتيجية واضحة للدراسات العليا والبحوث في الجامعة والتنسيق بينها في كليات الجامعة ومعاهدها، مع توسيع نطاق تمثيل الكليات فيه، فيمثل كل كلية أستاذ يختاره مجلسها في كل عام إلى جانب وكيل الكلية للدراسات العليا. وفي المادة (٣٥) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من الصلاحيات لهذا المجلس ما يكفي للنهوض بالدراسات العليا لو طبقت تطبيقًا فعليًا. وكذلك الحال بالنسبة للجنة الدراسات العليا المنبثقة عن مجالس الكليات، ولمجالس الكليات أيضًا. ولا يجب أن يقتصر عمل هذه المجالس على تسجيل الرسائل ومنح الدرجات، بل لا بد أن يمتد إلى رسم السياسة العامة للدراسات العليا والبحوث والتنسيق والمتابعة.

أليس غريبًا أن الجامعة لم تفطن – بعد ثمانين عامًا من عمرها المديد – إلى ضرورة إصدار دليل سنوي (على أقل تقدير) بالبحوث الجارية، والبحوث التي تمت وما توصلت إليه من نتائج؟ لقد حاولت بعض الكليات أن تفعل ذلك في بعض السنوات بجهود فردية وبمبادرات لبعض وكلاء

www.kotobarabia.com

الدراسات العليا فيها أو عمدائها، ولكن الجامعة نسيت هذه المهمة التي توفر حدًا أدنى من التنسيق، وتحول دون بعثرة الجهود في بحوث قد تقوم بها بعض الأقسام المتناظرة في الجامعة الواحدة.

ثم هناك مسألة هامة تتصل بالتواصل العلمي مع الهيئات العلمية الدولية من خلال حضور المؤتمرات في مختلف التخصصات، وهي نوافذ يطل منها أعضاء هيئة التدريس على آخر التطورات فيما يتصل بتخصصاتهم. فكثيرًا ما يتلقى عضو هيئة التدريس دعوة لحضور مؤتمر علمي

ولا تستطيع الجهة الداعية تحمل نفقات السفر والإقامة، فلا تقدم الجامعة إلا جانبًا من قيمة تذكرة السفر، ويصبح على عضو هيئة التدريس الذي يريد أن يواكب التطور العلمي ليفيد جامعته أن يدفع ما يوازي نصف مرتبه السنوي أو أكثر قليلا ليحظى بحضور المؤتمر، مما يترتب عليه – غالبًا – فقدان فرصة حضور المؤتمر. ولا ريب أن حضور المؤتمرات العلمية الدولية ينعكس إيجابيًّا على الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة، مما يتطلب توفير الاعتمادات

www.kotobarabia.com

المالية اللازمة له، إن شئنا مواكبة التطور في التخصصات العلمية المختلفة.

وثمة مسألة أخيرة تتعلق بالدراسات العليا والبحوث هي الحاجة إلى العناية بإعداد أعضاء هيئة التدريس ورفع كفاءتهم العلمية، وتلافي بعض السلبيات سالفة الذكر يحقق جانبًا من هذا الهدف، فالنهوض بالدراسات العليا تخطيطًا وتنسيقًا وأداء ومتابعة والاهتمام بالبعثات والقنوات العلمية المشتركة يضمن الإعداد الجيد للمعيدين والمدرسين المساعدين. ولكن يبقى الاهتمام برفع المستوى العلمي لعضو هيئة التدريس، وهنا يجب الأخذ بنظام منح دراسات ما بعد الدكتوراه حتى يتوفر للمدرسين فرصة تعميق دراستهم في التخصص الدقيق بدلا من أثقال كواهلهم بأعباء التدريس، واستنزاف طاقتهم دون إتاحة الفرصة أمامهم لاستكمال تكوينهم العلمي.

ويرتبط بهذه المسألة ضرورة تحديد التخصصات الدقيقة لمختلف فروع التخصص بالأقسام العلمية بتحديد هياكلها، فلا يترك الأمر مشاعًا كما يحدث الآن في بعض الأقسام العلمية، وكما نلاحظ في اللجان العلمية الدائمة؛ حيث تتشعب بحوث

www.kotobarabia.com

المرشحين للترقية إلى الدرجات الجامعية الأعلى وتتوزع على عدد من فروع التخصص، مما ينتج عنده تشتيت جهد الباحث الذي يرتاد مجالات تخصصات دقيقة لم يُعد لها الإعداد الكافي من قبل، فتكون السطحية سمة غالبة على أعمال أمثال هؤلاء المرشحين الذين لا يتقدم المستوى العلمي – لبعضهم – قيد أنملة عن مستواهم عند الحصول على الدكتوراه، ومرد ذلك إلى عدم الاهتمام بتحديد التخصصات الدقيقة داخل فروع التخصص بالأقسام العلمية. ولا يجب أن يكون هذا التحديد يستهدف تسكين تخصصات أعضاء هيئة التدريس في فروع معينة، ولكن يجب أن يكون الهدف منه الحرص على استكمال مختلف التخصصات الدقيقة وإدخال ما تفتقر إليه الأقسام العلمية منها؛ حتى يرقى مستوى الدراسات العليا والبحوث عندنا إلى المستوى العالمي. ويرتبط بتحديد التخصصات تحديد التخصص الدقيق لعضو هيئة التدريس الذي يجب عليه أن يحصر جهوده العلمية في إطاره بدلا من تشتيت الجهود في أبحاث تدور في دائرة التخصص الواسع فلا تضيف جديدًا إلى المعرفة والعلم.

www.kotobarabia.com

ويرتبط بكفاءة أعضاء هيئة التدريس وضع الضوابط والمعايير الدقيقة للشروط الواجب توفرها عند الترقية للدرجات الأعلى، بما في ذلك المعايير الخاصة بأعضاء اللجان العلمية الدائمة التي تنظر في ترقية أعضاء هيئة التدريس، فلا يجب أن يدخلها من رفضت اللجان إجازة أعماله من قبل بسبب ضعف مستواها العلمي، أو من كان حصولهم على درجاتهم خارج إطار التقييم العلمي للجان، أو من رُقُّوا بتقارير رجحت الترقية بالكاد، فمثل هؤلاء ليس لديهم الأهلية العلمية لتقييم أعمال أعضاء هيئة التدريس. وللأسف أصبح لهؤلاء – بحكم الحرص على تمثيل الجامعات جميعًا في اللجان – وجود مؤثر في بعض اللجان العلمية، جعلهم يصولون ويجولون في غيبة معايير علمية واضحة لقياس مدى ما تضيفه الأعمال العلمية للمرشحين من جديد ووجه الابتكار فيها؛ لذلك يجب أن يراعى في اختيار أعضاء اللجان العلمية الدائمة الكفاءة وحدها، فيدخل في الاعتبار التاريخ العلمي للعضو وما أضافه من إنجازات في تخصصه، وحجم مساهمته في الدراسات العليا كمًّا وكيفًا.. إلى غير ذلك من معايير تتصل بالكفاءة العلمية، وصولا إلى

www.kotobarabia.com

توفير الضمانات لمستوى من يرقون إلى درجتي الأستاذ المساعد والأستاذ، وقطعًا للطريق على من يدخلون في اعتبارهم عوامل لا تتصل بالعلم من قريب أو بعيد عند تقييمهم لأعضاء هيئة التدريس.

وعندما تصبح الكفاءة والقدرة على الابتكار والإضافة إلى التخصص هي السبيل للوصول إلى الدرجات العليا في سلك هيئة التدريس، سوف يصبح التنافس العلمي أداة لتطوير البحث العلمي، مما ينعكس إيجابيًّا على دور الجامعة في خدمة المجتمع، وعلى مستوى الدراسات العليا من الناحية الكيفية بصورة واضحة.

وحتى لا نطالب الناس بما لا قبل لهم به، يجب أن تتاح لأعضاء هيئة التدريس فرص متكافئة للحصول على منح التفرغ لدراسات ما بعد الدكتوراه وعلى فرص الإيفاد إلى الخارج في مهام علمية أو حضور المؤتمرات العلمية الدولية والمشاركة في أعمالها. كما يجب أن نجد حلا لتخفيف أعباء التدريس المتزايدة التي تقع على كواهلهم بتوسيع قاعدة هيئة التدريس، وإن نجد حلا للاتجاه نحو الانتدابات بالسعي لاستكمال هيئة التدريس بالجامعات الإقليمية وربط التوسع

www.kotobarabia.com

فيها بالقدرات التدريسية المتوفرة لها. وتبقى مشكلة المشاكل التي تلعب دورًا خفيًّا في الهبوط بمستوى أعضاء هيئة التدريس من الناحية العلمية، ونعني بها الإعارات الخارجية.

فغياب عضو هيئة التدريس أربع أو خمس أو ست سنوات متصلة عن قسمه العلمي وعن جامعته يؤثر سلبيًا – بلا ريب – على أدائه وقدراته، بل وعلى إنتاجه العلمي. ويكفي للتحقق من ذلك مراجعة تقارير اللجان العلمية الخاصة بفحص حالات من تقدموا للترقية بعد قضاء سنوات في إعارة خارجية للتأكد من مدى تأثر غياب العضو عن النشاط العلمي بجامعته على مستوى ما يتقدم به من أبحاث أجريت في ظروف لا تتوافر فيها الظروف الملائمة للبحث العلمي. وسوف نكتشف أن المسألة تبلغ حد الخطورة بالنسبة للمدرسين الذين يعارون بعد ثلاث سنوات من التعيين أو الأساتذة المساعدين الذين يعارون عشية ترقيتهم إلى هذه الدرجة، فلا تتوفر لهذا أو ذاك الفرصة الكافية للتكوين العلمي. وعلاج هذه المسألة الخطيرة يقتضي تحسين الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس تحسينًا ملموسًا،

www.kotobarabia.com

يكفل الاستقرار لهم ويساعدهم على التفرغ للبحث العلمي مع الحد من عدد سنوات الإعارة.

وهكذا تحتاج الجامعة إلى تطوير أدائها لوظائفها الأساسية في ضوء حصاد مسيرة الأعوام الثمانين من عمرها؛ حتى تتهيأ للحفاظ على ريادتها للمجتمع – باعتبارها عقله المفكر في الاتجاه صوب القرن الحادي والعشرين وما يحمله لها ولمصر والوطن العربي من تحديات. وهذا التطوير المطلوب لا يتحقق إلا من خلال استراتيجية للتعليم تقوم الجامعة بلعب الدور الأكبر في صياغتها، وحتى تستطيع ذلك لا بد من إطلاق طاقاتها من عقالها وتخليصها من القوانين واللوائح التي تربطها بالمؤسسات الإدارية أو تضعها تحت إشرافها. أو بعبارة أخرى، لا بد أن تنال الجامعة استقلالها.

وتحديات المستقبل تتمثل في قدرة الجامعة على استيعاب إعداد الطلاب الذين من المتوقع أن تتضاعف أعدادهم مع مطلع القرن القادم، مع مراعاة أحداث نوع من التوازن بين متغيرات الكم والكيف، وتتمثل أيضًا في مقدرتها على تطوير برامج الدراسة بما يتواءم مع متطلبات المجتمع

www.kotobarabia.com

والتنمية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الفرد ومتطلبات المجتمع، وبين التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. كما أن عليها أن تتكيف مع التغيرات التكنولوجية سريعة الإيقاع والتغيرات في التخصصات وطرق ومناهج البحث.

ولا يقتصر الدور المستقبلي للجامعة على مواكبة التطور التكنولوجي العالمي، ونقل التكنولوجيا العالمية المتقدمة، بل عليها أن تستنبط تكنولوجيا وطنية، تلائم ظروف المجتمع وتتوافق مع حاجاته، وتخطيط البحوث العلمية في ضوء خطة التنمية لحل ما يعترضها من مشكلات حلولا قائمة على تطويع التكنولوجيا لخدمة المجتمع في محاولة للتخلص من التبعية التكنولوجية للخارج على نحو ما فعلت اليابان، وما تفعله الهند. ويعني ذلك التوسع في الدراسات العليا والبحوث بما يطلق طاقات الإبداع الفكري والعلمي والفني، ويحدد معالم طريق النهوض بالمجتمع في القرن القادم بعد سنوات.

فإذا نجحت الجامعة في مواجهة هذه التحديات وغيرها من تحديات المستقبل، ظلت تحتفظ بريادتها الفكرية والعلمية، وحققت ما تعلقه عليها مصر والوطن العربي من آمال كبار.

www.kotobarabia.com

فقد كان قيام الجامعة في العقد الأول من هذا القرن تعبيرًا عن أمل المصريين في تحقيق التقدم والتنمية، وتطوير الجامعة وتهيئتها لمواجهة تحديات المستقبل يعبر عن أمل هذا المجتمع في غد أفضل.

ترى هل تقبل جامعة القاهرة – أم الجامعات العربية – التحدي، وتحقق أمل أمتها المعقود عليها؟ لا ريب أنها قادرة على ذلك لو صحت العزائم وخلصت النوايا، وإن غدًا لناظره قريب.

www.kotobarabia.com

محضر تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية

نظرًا إلى أن الجامعة المصـ ـرية طلبـ ـت إلـ ـى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهادتها كشـ ـهادات المـ ـدارس العالية التي تخول التوظف في الحكومة، فأجابت الوزارة بما يأتي: "ليس في وسع وزارة المعارف الاعتـ ـراف بالشـ ـهادة التي تمنحها الجامعة لمتخرجيها بالكيفية المرغوبة ما دامـ ـت بعيدة عن الإشراف على الدراسة فيها".

ولما كانت الوزارة معتزمة إنشـ ـاء جامعـ ـة أميريـ ـة، فسيكون بالضرورة بـ ـين أقسـ ـامها كليـ ـة الآداب للجامعـ ـة المصرية. فإذا رأيتم – تلافيًا لهذا التنافس – ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف، فإن النظـ ـام العـ ـام الذي يوضع للجامعة الأميرية سيكون شاملا لها فتصبح نواة لقسم الآداب بها.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ومتى تم هذا الضم شرعت الوزارة في فحـ ـص مـ نهج الدراسة بهذه الكلية ونظام الامتحان بها ليكون ذلـ ك توطئـ ة لتقدير درجة الشهادة التي تمنحها.

فإذا ما وقعت إدارة الجامعة على وجهة النظر هذه، فإن وزارة المعارف مستعدة للنظر فيمـ ا يلـ زم لتحقيـ ق هـ ذا الغرض.

ونظرًا إلى أن الجامعة المصرية المؤسسـ ة فـ ي سـ نة ١٩٠٨ تحت رئاسة سمو الأمير أحمد فؤاد – جلالة الملـ ك فؤاد الأول– إنما كان الغرض منها القيام بأمر التعليم العالي الحر مقام الحكومة التي لم تكن، وقتئذ لتوجه العناية الكافيـ ة إلى هذا الأمر.

ونظرًا إلى أن الجامعة المصرية لقلة مواردها، ولعدم اعتبار شهادتها في التوظف بوظائف الحكومة لا تستطيع أن تتم تكوينها بإنشاء الأقسام المختلفة للعلوم، بل هي بحيث لا تستطيع بسهولة أن توسع كلية الآداب إلى الحد المرغوب فيه.

ونظرًا إلى أن الذي يهم القائمين بالجامعة هو أن توجـ د بالبلاد جامعة مستقلة حرة، يرتقي فيها التعليم العـ الي إلـ ى

www.kotobarabia.com

المستوى الذي يأتلف مع أطماع البلاد في الارتقاء العلم ي. لذلك رحبوا بفكرة توحيد الجهود التعليمية واندماج الجامع ة المصرية الجديدة. وأهم ما اشترطوا لـ ذلك ضـ مان حري ة الجامعة الجديدة في إدارتها المالية ووضع برامجها وتنفيذها، ثم استيفاء آثار الحركة القومية المباركة التي أوجدت الجامعة المصرية. ولهذا اقترح أحد عشر عضوًا من أعضاء الجامعة المصرية على جمعيتهم العمومية أن تفوض مجلس إدارته ا في تسليم الجامعة إلـ ى وزارة المعـ ارف بالشـ روط التـ ي لا تخرج في شيء عن ضمانة حري ة التعل يم واسـ تقلاله، واستبقاء الحركة القومية نحو التعليم في سنة ١٩٠٨، فقررت الجمعية العمومية ذلك بالإجماع، وندب مجلس الإدارة إلـ ى تحقيق هذه الغاية حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشـ ا رئيس الجامعة المصرية.

بناء على هذه الاعتبارات

اجتمع حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة المصرية وحضرة صاحب المعالي أحمد ذكي أبو السعود باشا وزير المعارف في يوم الأربعاء ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بوزارة المعارف العمومية لتحقيق هذه الغاية.

www.kotobarabia.com

وبعد الاطلاع على الوثائق الآتية:

- كتاب وكيل الجامعة المصرية إلى وزارة المعـ ارف العمومية المؤرخ في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣.
- جواب وزارة المعارف العمومية المـ ؤرخ فـ ي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ردًا على هذا الكتاب.
- الاقتراح المقدم من أحد عشر عضوًا مـ ن أعضـ اء الجامعة المصرية إلى جمعيتها العمومية.
- محضر جلسة الجمعية العمومية للجامعة المصـ رية المنعقدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣.
- محضر جلسة مجلس إدارة الجامعة المصرية المنعقدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣.
- مشروع لائحة الجامعة الجديدة.
- مشروع الأمر العالي بتأليف الجامعة المذكورة.
- بعد الاطلاع على هذه الوثائق وإرفاق صورها بهـ ذا المحضر، وبعد تبادل النظر في كل جهة من جهاتـ ه بين الطرفين: تم الاتفاق على ما يأتي:

www.kotobarabia.com

المادة الأولى

قد تنازل باسم الجامعة المصرية حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تمتلكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية على الشروط الآتية:

١. أن تكون الجامعة المصرية معهدًا عامً ا محتفظ ة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفي ة مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومي ة كما هي الحال في جامعات أوروبا.

٢. أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالي الذي لا يشمل سوى كلية الآداب بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب بعد تحويلها إلى كليتين وأن تضم إليها كلية للعلوم. ويجوز أن تضم إليه ا كلي ات أخرى فيما بعد.

٣. أن تستعمل نقود الجامعة البالغ قدرها نح و س تة وأربعين ألف جنيه في البناء؛ احترامً ا لش روط بعض الواقعين.

www.kotobarabia.com

٤. أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين. أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤى نظرًا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذًا بكلية الآداب.

٥. أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو أكثر في مجلس إدارة قسم الآداب وفي مجلس إدارة الجامعة، وذلك في الدور الأول من التشكيل استيفاء لآثار النهضة القومية التي أوجدت الجامعة المصرية.

المادة الثانية

قبل حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية باسم هذه الوزارة – هذا التنازل وتسلُّم الجامعة المصرية، وما تملك من منقول وعقار لإدماجها في الجامعة الجديدة بالشروط الخمسة المبينة بالمادة الأولى.

المادة الثالثة

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي.

المادة الرابعة

كتب من هذا الاتفاق نسختان تحفظ أحداهما في وزارة المعارف العمومية وتحفظ الثانية في محفوظات كلية الآداب التابعة للجامعة.

تحريرًا بوزارة المعارف العمومية.

في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

رئيس الجامعة المصرية

حسين رشدي

وزير المعارف العمومية

أحمد زكي أبو السعود

المصدر: أحمد لطفي السيد، قصة حياتي، كتاب الهلال ١٣١، فبراير ١٩٦٢، ص ١٨٤ – ١٨٨.

www.kotobarabia.com

قانون رقم ٤٢ – ٢٦ أغسطس ١٩٢٧
بتنظيم جامعة فؤاد الأول
(الجامعة المصرية)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

– مادة١ (معدلة بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٣) – تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "جامعة فؤاد الأول" وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب؛

كلية العلوم؛

كلية الطب وتشمل مدرسة طب الأسنان ومدرسة الصيدلة؛ كلية الحقوق؛

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون.

www.kotobarabia.com

- مادة ٢- من اختصاص جامعة فؤاد الأول كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم، فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.
- مادة ٣ – يكون لجامعة فؤاد الأول شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة. كل ذلك طبقاً لأحكام القانون.
- مادة ٤- تدير جامعة فؤاد الأول بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف ولها أن تدرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المنقولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر

www.kotobarabia.com

الإيرادات من أي مورد كـ ان وأن تخصـ ص تلـ ك الإيرادات لمصروفاتها السنوية.

- مادة ٥- تتبـ ع فـ ي حسـ ابات الجامعـ ة القواعـ د والتعليمات التي تجري عليها حسابات الحكومة وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتـ يش ومراجعـ ة وزارة المالية التي يجب أن تقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية.
- مادة ٦- القواعد المتبعة في إدارة الأموال العموميـ ة يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعـ ة التـ ي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية مـ ع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامعـ ة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد.
- مادة ٧ (معدلة بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٥)- هيئـ ات الجامعة التي تباشر إدارتهـ ا تحـ ت سـ لطة وزيـ ر المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعـ ة بمقتضى وظيفته هي:

المدير.

مجلس إدارة الجامعة.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مجلس الجامعة.

- مادة ٨ – يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ومن حيث الإدارة ويمثلها في جميع ما لها وما عليها.
- مادة ٩ (معدلة بالقانون رق م ٢٠ لسـ نة ١٩٣٣) – ينتخب مجلس – الجامعة لمدة ثلاث سـ نوات أحـ د عمداء الكليات وكيلا لها ليقوم مقام المدير عند غيابه ويجوز تجديد انتخابه.
- مادة ١٠– (معدلة بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٥) – بكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسمى مجلس الكليـ ة ويتولى إدارتها عميد، وعند غيابه وكيل.

ويعين العميد بأمر من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية، ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات.

ولا يجوز إقالة العميد من العمادة قبل انقضاء المدة المذكورة إلا بقرار من الوزير بعد أخذ رأي مجلس إدارة الجامعة.

www.kotobarabia.com

ولا تجوز إعادة ترشيح العميد المقال قبل مضي سنتين.

ووكيل الكلية ينتخب سنويًّا مجلس الكلية من بين الأساتذة ذوي الكراسي.

- مادة ١١- (معدلة بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٣٥) - يؤلف مجلس إدارة الجامعة كما يلي:

المدير وله رئاسة المجلس.

وكيل وزارة المعارف العمومية.

وكيل وزارة المالية.

عمداء الكليات.

أربعة أعضاء يعيَّنون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية من ذوي الخبرة في شئون التعليم العالي بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنة التعليم في إحدى كليات الجامعة سواء قبل إلحاقها بالجامعة أو بعد إلحاقها بها، ويكون تعين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات، ويجوز تجديد تعيينهم.

وينظر في المسائل الآتية:

تكون أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها وإيراداتها والتصرف فيها.

www.kotobarabia.com

أعطاء التراخيص لمدير الجامعة في مباشرة الأعمال المدنية التي تهم الجامعة.

إقامة أبنية الجامعة وترميمها.

أعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي.

تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس وتأديبهم ونقلهم من الجامعة مادة ١٢ (معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥) – يؤلف مجلس الجامعة من جميع أعضاء مجلس إدارة الجامعة ومن عضوين يمثلان كل كلية ينتخبهما مجلسها لمدة سنتين من بين الأساتذة ذوي الكراسي.

وينظر في المسائل الآتية:

إدارة حركة التعليم، وتشمل:

إنشاء كراسي التعليم ونقل الأساتذة ذوي الكراسي من كلية إلى أخرى.

وضع خطط الدراسة ومناهجها ومدة الدراسة ومدة المسامحة.

النظام العام للدروس والمحاضرات والأشغال العملية، ونظام أعمال المكتبة وجداول الدراسة العامة بالجامعة.

اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراصد والمتاحف.

www.kotobarabia.com

منح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى.

منح الدكتوراه الفخرية للجامعة.

منح الدكتوراه الفخرية لإحدى الكليات بناء على اقتراح مجلسها.

إدارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

شروط قبول الطلبة في الجامعة ونظام تأديبهم ومقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها وشروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

إغلاق الكليات.

إنشاء وتنظيم الأعمال خدمة للطلاب.

الندب للجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية ومنح الإجازات لمهمات علمية.

اختصاصات كبار الموظفين ومجالس الكليات.

انتخاب وكيل الجامعة.

- مادة ١٣ (معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسـ نة ١٩٣٥) – فيما عدا المسائل التي تقتضـ ي إصـ دار قـ انون أو

www.kotobarabia.com

مرسوم أو تقتضي تصديق مجلس الوزراء أو وزير المعارف العمومية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر تكون قرارات مجلس إدارة الجامعة ومجلس الجامعة نافذة من تلقاء نفسها.

وفيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات، وغلة الوقف لا تكون قرارات مجلس إدارة الجامعة نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء.

ولا تكون القرارات الخاصة بإغلاق الكليات نافذة إلا بعد تصديق وزير المعارف العمومية.

- مادة ١٤- (معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥) -

يؤلف مجلس كل كلية كما يأتي:-

عميد الكلية وله الرئاسة.

الأستاذة ذوو الكراسي.

الأساتذة المساعدون.

وفيما يتعلق بكلية الطب يؤلف المجلس من أساتذة مدرسة الطب ومن أساتذتها المساعدين المكلفين بتدريس مواد ليس لها أستاذة ذوو الكراسي، ويجب أن يضم إلى المجلس

www.kotobarabia.com

حال انعقاده للنظر في مسائل تتعلق بمدرسة غير مدرسة الطب من المدارس التي تشملها الكلية أساتذة المدرسة المختصة وأساتذتها المساعدون الذين يدرسون مواد ليس لها أساتذة ذوو كراسيَ.

ولوزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة أن يضم إلى مجلس الكلية ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس بالكلية أعضاء من الخارج بشرط ألا يزيد عددهم على أربعة. ويكون تعيينهم لمدة سنتين.

وعند غياب العميد يقوم مقامه في الرياسة وكيل الكلية.

ويدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية وفقًا للوائح وتحت مراقبة مجلس إدارة الجامعة ومجلس الجامعة.

- مادة ١٥ – (معدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥) – لا تكون مداولات مجلس إدارة الجامعة ومجلس الجامعة ومجالس الكليات صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل، وتصدر القرارات

www.kotobarabia.com

بأغلبية الآراء، فإذا تساوت رجح رأي الجانب الـ ذي فيه الرئيس.

ولكل من هذه المجالس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولي الكفاية لجانًا لدرس مسائلَ خاصة.

- مادة ١٦ (معدلة بالقانون رقـ م ٩٦ لسـ نة ١٩٣٥)- يعين وزير المعارف العموميـ ة الأسـ اتذة وسـ ائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة؛ بناء على طلـ ب مجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأي مجلـ س الكليـ ة المختصة.

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيعيِّنهم وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة فيما عدا الموظفين المنصوص على أن تعيينهم يكون من اختصاص مدير الجامعة.

وفيما خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسري عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة.

www.kotobarabia.com

- مادة ١٧ – تكون اللغة العربية هي لغة التعل يم ف ي الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.
- مادة ١٨ (معدلة بالقانون رقم ٩٦ لس نة ١٩٣٥) – شروط توظف أعض اء هيئ ة التد ريس وت أديبهم وشروط منح الدرجات العلمية وال دبلومات وخط ط الدراسة تصدر بقانون.

أما المسائل الآتية فإنها تصدر بمرسوم أخذ رأي مجلس إدارة الجامعة أو مجلس الجامعة فيما يختص كل منهما بالنظر فيه:

شروط قبول الطلبة في الجامعة.

نظام تأديب الطلبة.

مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها.

كيفية إدارة الأموال.

مناهج الدراسة.

مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم.

مدة الدراسة ومدة المسامحة.

www.kotobarabia.com

شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية.

اختصاص كبار موظفي الجامعة.

اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة في نصوص هذا القانون.

- وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشئون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة وبالتعليم فيها.

- مادة ١٩- إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها كليات الجامعة المصرية، تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليتا الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية لدبلومات مدرستي الحقوق الملكية والطب المندمجتين في الجامعة بموجب هذا القانون.

- مادة ٢٠- يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة - بمدرستي الطب والحقوق المندمجتين في الجامعة ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والمراسيم طبقًا للمادة ١٨ من هذا القانون.

www.kotobarabia.com

- مادة ٢١ – يلغى المرسوم بقانون الصـ ـادر فـ ي ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية بعد أن يصبح هذا القانون نافذًا.
- مادة ٢٢– على وزيري المعارف العمومية والماليـ ـة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل بـ ـه مـ ن يـ وم نشـ ـره بالجريدة الرسمية.

المصدر أحمد محمد حسن وايزيدور فلدمن: مجموعة القوانين واللوائح، التشريع الحديث ١٩٢٦ – ١٩٤٠، الجزء الأول، وضع أنطون صغير، بولاق ١٩٤٠، ص ٦٩٠ – ٦٩٥.

القانون رقم ٢١ – ٣٠ أبريل ١٩٣٣

بشروط توظف أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول وتأديبهم.

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

www.kotobarabia.com

- مادة ١ – أعضاء هيئة التدريس في جامعة فؤاد الأول هم:

الأساتذة ذوو الكراسي.

الأساتذة المساعدون.

المدرسون.

- مادة ٢ – يشترط فيمن يعين مدرسًا:

أن يكون حاصلا على درجة دكتور من جامعة فؤاد الأول، وفي الجراحة وجراحة طب الأسنان والصيدلة على درجة ماجستير.

أو أن يكون حاصلا على درجة تعتبر معادلة لها من جامعة أجنبية أو معهد معترف بهما.

ومع ذلك يجوز بصفة استثنائية أن يعفى المرشح من شرط حصوله على هذه الدرجة إذا كانت لديه إجازات علمية أخرى تعتبر كافية.

- مادة ٣ – يشترط فيمن يعين أستاذًا مساعدًا أن يكون حاصلا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة السابقة وأن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

معهد علمي من طبقتها وأن يكون قد قضى في خدمة الحكومة ثماني سنوات أو مضت عشر سنوات عل ى حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس ويج وز استثناء أن يعين مرشحون من غير المدرسين.

- مادة ٤– يشترط فيمن يعين أستاذًا ذا كرسي أن يكون حاصلا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة الثانية وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد م دة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معه د علمي من طبقتها ولن يكون قد قضى اثنتي عش رة سنة في خدمة الحكومة أو مضت أربع عشرة س نة على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس.

ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء عدم التقيد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة في حالة شغل كرسي منشأ لتعليم مستحدث.

- مادة ٥ – (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لس نة ١٩٣٥) – علاوة على الشروط المتقدمة يشترط ف ي الم درس الذي يرشح لوظيفة أس تاذ مس اعد وف ي الأس تاذ

www.kotobarabia.com

المساعد الذي يرشح لوظيفة أس تاذ ذي كرس ي أن يكون له أبحاث قيمة مبتكرة.

- مادة ٦ (معدلة بالقانون رق م ٩٧ لس نة ١٩٣٥) – يصح في تعيين الأساتذة المساعدين والأس اتذة ذوي الكراسي للشريعة الإسلامية بكلي ة الحق وق ولآداب اللغة العربية بكلية الآداب التجاوز ع ن الش رطين الأولين المنصوص عليهما في المادتين ٣ و ٤ بشرط أن يكون المرشح حاصلا قبل إنشاء جامع ة ف ؤاد الأول على أعلى الإجازات العلمية التي كانت تم نح وقتئذ وأن تكون له مؤلفات وأبحاث شخص ية أت ت للعلم بفائدة محققة.

- مادة ٧ (معدلة بالقانون رق م ٩٧ لس نة ١٩٣٥) – الأساتذة ذوو الكراسي هم الـ ذين يلق ون الـ دروس والمحاضرات ويديرون التمارين والأعمال التدريبية. ويعاونهم في تحت إش رافهم الأس اتذة المس اعدون والمدرسون وسائر المشتغلين بالتدريس.

وعند عدم وجود أستاذ ذي كرسي لإحدى المواد يقوم مقامه الأستاذ المساعد.

www.kotobarabia.com

- مادة ٨ (معدلة بالقانون رق م ٩٧ لس نة ١٩٣٥) – يجوز نقل الأستاذ من كرسي إلى آخر في نفس الكلية بقرار من مجلس تلك الكلية يصدق عليه من مجل س إدارة الجامعة، ويجوز نقله إلى كرس ي ف ي كلي ة أخرى بقرار من وزير المعارف العمومية بناء عل ى طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكليت ين المختصتين.
- مادة ٩ (معدلة بالقانون رق م ٩٧ لس نة ١٩٣٥) – لا يجوز نقل أحد أعضاء هيئة التدريس إلى مصلحة أخرى أو ندبه للقيام بعمل وظيفة عام ة أخ رى إلا بموافقة مجلس إدارة الجامعة، ولا يجوز فص له إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الجامعة.
- مادة ١٠ – لا يجوز لأعض اء هيئ ة الت دريس أن يشتغلوا بالتجارة، أو أن يشاركوا في إدارة أي عم ل تجاري أو مالي أو صناعي.
- مادة ١١ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لس نة ١٩٣٥) – لا يجوز لأعضاء هيئ ة الت دريس إعط اء دروس خصوصية أو القيام بعمل م ن أعم ال الخب رة أو

www.kotobarabia.com

إعطاء استشارة في موضوع معين إلا بأذن من مدير الجامعة، بناء على طلب عميد الكلية المختصة.

- مادة ١٢- (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) - يجوز لمجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأي الكلي ة أن يأذن أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب في مزاول ة مهنة الطب أو طب الأسنان وفقًا للشروط المقررة في اللوائح المعمول بها في مزاولة هذه المهنة.

ولمجلس إدارة الجامعة بعد أخذ رأي الكلية أن يأذن الأساتذة ذوي الكراسي بكلية الحقوق في مزاولة المحاماة أمام محكمة النقض والإبرام وفقًا للوائح المعمول بها في مزاولة هذه المهنة، وبشرط أن يكون قد مضى عليهم خمس سنوات من شغلهم كراسيهم.

- مادة ١٣ - أعضاء هيئة الت دريس يج وز ن دبهم لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي بالشروط الت ي تحدد في كل حالة ولمدة لا تتجاوز ث لاث س نوات متوالية. ويكون هذا الندب بقرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس الجامعة بع د أخ ذ رأي مجلس الكلية المختصة.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

وتحسب مدة الندب في المكافأة أو المعاش بشرط أن يدفع الموظف الاحتياطي. ويجوز عند الاقتضاء أن يمنح أعضاء هيئة التدريس المنتدبون علاوات وترقيات في الكليات التابعين لها وذلك في الحدود المقررة.

- مادة ١٤- يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على إجازات لمهمات علمية مؤقتة، وذلك بالكيفية والشروط المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة. وفي هذه الحالة تطبق على هؤلاء أحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة المذكورة.
- مادة ١٥ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) - يكون تأديب أعضاء هيئة التدريس من اختصاص مجلس يؤلَّف من عمداء الكليات برياسة مدير الجامعة. ويشترط حضور جميع الأعضاء.

وعند الغياب أو المانع يقوم وكيل الجامعة مقام المدير، ويقوم مقام وكيل الجامعة وكيل كليته، كما يقوم وكيل كل كلية مقام العميد.

www.kotobarabia.com

- مادة ١٦- يصدر قرار مجلس التأديب بأغلبية الآراء المطلقة. ومع ذلك يشترط في القرار الصادر بعقوبة الرفت أن يكون بأغلبية ثلثي الآراء.
- مادة ١٧ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) - تكلف لجنة تحقيق بأن تحقق كل دعوى قبل تقديمها إلى مجلس التأديب. وتؤلف هذه اللجنة من أحد أعضاء مجلس كلية الحقوق بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس الكلية التابع لها المتهم بصفة عضوين.

ويعين مجلس إدارة الجامعة في كل عام الرئيس والعضوين الذين تؤلف منهم اللجنة التي تقوم بالتحقيق إذا دعت الحال. فإذا غاب الرئيس أو أحد العضوين أو منعه مانع عيَّن مدير الجامعة من يقوم مقامه.

ولا يجوز أن يكون أعضاء لجنة التحقيق أعضاء في مجلس التأديب.

- مادة ١٨- تختص لجنة التحقيق بمباشرة التحقيق بتكليف من وزير المعارف العمومية أو مدير الجامعة.

www.kotobarabia.com

- مادة ١٩– تقدم اللجنة إلى م ـدير الجامع ـة تقري ـرًا بنتيجة تحقيقها. ولوزير المعارف العمومية دائمً ـا أن يطلب إبلاغه هذا التقرير.
- مادة ٢٠ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لس ـنة ١٩٣٥) – لوزير المعارف العمومية أو المدير الجامعة أن يحيل تقرير لجنة التحقيق على مجلس إدارة الجامعة للفصل فيه. ويجوز لمدير الجامعة أن يقف مؤقتًا عن مباشرة العمل أي عضو من أعضاء هيئة التدريس مُحال إلى مجلس التأديب.
- مادة ٢١ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لس ـنة ١٩٣٥) – يقرر مجلس إدارة الجامعة الإجراءات التي تتبع أمام مجلس التأديب ويحكم مجلس التأديب حسبما يتحق ـق له، غير مكلف بالتمسك بقواعد معين ـة م ـن حي ـث الإثبات.
- مادة ٢٢ – قرارات مجلس التأديب يجب أن تك ـون مسببة وهي غير قابلة لأي طعن ما عدا ما يص ـدر منها غيابيًّا فللمتهم حق المعارضة فيه.
- مادة ٢٣ – العقوبات التأديبية هي:

www.kotobarabia.com

(أ) بالنسبة للأساتذة المساعدين والمدرسين:

الإنذار.

التوبيخ.

التنزيل من الوظيفة أو الدرجة.

الرفت.

(ب) بالنسبة للأساتذة ذوي الكراسي:

الإنذار.

التوبيخ.

الرفت.

ويجوز أن يستتبع التوبيخ الحرمان من المرتب مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وفي حالة الرفت يقرر مجلس التأديب سقوط أو بقاء الحق في المكافأة أو المعاش طبقًا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن، ولمدير الجامعة أن يوجه إنذارًا إلى أعضاء هيئة التدريس الذين يخلون بواجباتهم.

- مادة ٢٤ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يجوز أن يعين في الكليات مساعدو مدرسين ومعيدون، ومدرسو لغات حية ورؤساء أعمال

www.kotobarabia.com

تدريبية ومحضرون في المعامل، ويكون تعيينهم بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة.

ويعين وزير المعارف العمومية مساعدي المدرسين ومدرسي اللغات الحية بناء على طلب مدير الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية المختصة.

ويعين مدير الجامعة بناء على طلب عميد الكلية المختصة المعيدين ورؤساء الأعمال التدريبية والمحضرين في المعامل.

- مادة ٢٥ (معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥) – يجوز عند الاقتضاء أن يعين أعضاء في هيئة التدريس أجانب ممن يرى أن درجاتهم وكفاياتهم تؤهلهم لذلك ويكون التعيين بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة وبعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة. وتحدد حينئذ حالتهم في عقود استخدامهم.
- مادة ٢٦– تحدد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالجامعة بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس الجامعة وأخذ رأي مجلس كل كلية.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ويراعى في هذا التحديد بقدر الإمكان المركز الحالي لهؤلاء الأعضاء، ولو لـ م تتـ وافر فـ يهم الشـ روط المذكورة في هذا القانون.

- مادة ٢٧ (معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسـ نة ١٩٣٩) – استثناء من أحكام هذا القانون يصح تعيين الأسـ اتذة ذوي الكراسي في كليات الهندسة والزراعة والتجارة ومدرسة الطب البيطري وفرع كليـ ة الطـ ب فـ ي الإسكندرية التجاوز عـ ن الشـ رطين الأولـ ين مـ ن الشروط المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون كما يجوز في تعيين الأساتذة المساعدين فيها التجاوز عن الشرط الأول من المادة الثالثة.

ويعمل بهذا التجاوز حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٤٠ – ١٩٤١.

- مادة ٢٨ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هـ ذا القانون ويعمل به من تاريخ نشـ ره فـ ي الجريـ دة الرسمية.

المصدر: أحمد محمد حسن وآخر: المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٦٩٩ – ٧٠٤.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مرسوم بقانون

رقم ٩١ – ٢٣ ١٩٣٥

بإدماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري في جامعة فؤاد الأول

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤،

نحن فؤاد الأول ملك مصر

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آت:

- مادة١ – تدمج في جامعة فؤاد الأول مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطري.

www.kotobarabia.com

وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالي: كليات الهندسة والزراعة والتجارة، وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب.

- مادة ٢- إلى أن يتم وضع جداول بالكراسي التي يتقرر إنشاؤها بسبب الاندماج سالف الذكر وإلى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس إدارة الجامعة بتنظيم هيئة التدريس بالكليات الجديدة، ومدرسة الطب البيطري وبتحديد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالمدارس المندمجة، يعين وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة من بين هؤلاء الأعضاء عددًا منهم لتأليف المجالس المؤقتة للكلية الجديدة، ويعين كذلك عددًا منهم ليضم مؤقتًا إلى مجلس كلية الطب عند نظره مسائل تتعلق بمدرسة الطب البيطري.
- مادة ٣ – يؤخذ رأي المجالس المذكورة في جميع المسائل المتعلقة بجداول الكراسي الجديدة وبقرار مجلس الوزراء المشار إليها في المادة السابقة.

www.kotobarabia.com

- مادة ٤- الطلبة الحاليون في مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجـ ـارة ومدرسـ ـة الطب البيطري يقبلون في فرق الدراسة المقابلة فـ ـي كليات الجامعة المصرية.

- مادة ٥ – إلى أن يصدر قانون يعين القيمة القانونيـ ـة للدرجات والدبلومات والشـ ـهادات المتنوعـ ـة التـ ـي تمنحها الكليات الجديدة وكلية الطـ ـب فيمـ ـا يخـ ـتص بمدرسة الطب البيطري تكون قيمة الدبلومات التـ ـي تمنحها هذه الكليات هي نفس القيمة القانونيـ ـة التـ ـي لدبلومات المدارس المندمجة في جامعة فـ ـؤاد الأول بموجب هذا المرسوم بقانون.

- مادة ٦ – يستمر العمـ ـل بصـ ـفة مؤقتـ ـة بـ ـالقوانين واللوائح الخاصة بالمدارس المندمجة مـ ـا لـ ـم تكـ ـن مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون، وذلـ ـك إلـ ـى أن تصدر لوائح خاصة بموجب المادة ١٨ من القـ ـانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسـ ـنة ١٩٣٣.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

- مادة ٧ – على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون الذي يعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية.

المصدر: أحمد محمد حسن وآخر: المرجع السابق، نفس الجزء، ص ٧١١ – ٧١٣.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

رؤساء جامعة القاهرة

١- الأمير أحمد فؤاد	١٩٠٨ – ١٩١٣
٢- حسين رشدي باشا	١٩١٣ – ١٩١٦
	١٩١٧ – ١٩٢٥
٣- الأمير يوسف كمال	١٩١٦ – ١٩١٧
٤- أحمد لطفي السيد باشا	١١ مارس ١٩٢٥ – ٢٦ يونيو ١٩٢٨
	٢٨ أبريل ١٩٣٥ – ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧
	١٠ يوليو ١٩٣٨ – ١١ مايو ١٩٤١
٥- الدكتور علي إبراهيم باشا	١٤ سبتمبر ١٩٤١ – ٢٨ يناير ١٩٤٦
٦- الدكتور إبراهيم شوقي	٢ ديسمبر ١٩٤٧ – ٢ نوفمبر ١٩٤٩
٧- الدكتور محمد كامل مرسي	٢٧ نوفمبر ١٩٤٩ – ٤ مايو ١٩٥١
٨- الدكتور محمد عبد الوهاب مورو	٩ سبتمبر ١٩٥٤ – ٣١ ديسمبر ١٩٥٧
٩- الدكتور أحمد زكي	٥ مايو ١٩٥١ – ٢٤ يونيو ١٩٥٣
١٠- الدكتور السعيد مصطفى السعيد.	١٨ أغسطس ١٩٥٣ – ٨ سبتمبر ١٩٥٤
١١- الدكتور/ أحمد بدوي	٨ فبراير ١٩٥٨ – ٨ نوفمبر ١٩٦١
١٢- الدكتور محمد نجيب حشاد	٩ نوفمبر ١٩٦١ – ١٠ يوليو ١٩٦٤
١٣- الدكتور محمد مرسي أحمد	١١ يوليو ١٩٦٤ – ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦
١٤- الدكتور جابر جاد عبد الرحمن	٢٩ أغسطس ١٩٦٧ – ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩
١٥- الدكتور حسن محمد إسماعيل	٢٥ سبتمبر ١٩٧١ – ٦ سبتمبر ١٩٧٥
١٦- الدكتور صوفي حسن أبو طالب.	٧ سبتمبر ١٩٧٥ – ٤ نوفمبر ١٩٧٨
١٧- الدكتور إبراهيم جميل بدران	٢٩ نوفمبر ١٩٧٨ – ١٩ أغسطس ١٩٨٠

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

١٨- الدكتور حسن حمدي إبراهيم	٢٠ أغسطس ١٩٨٠ – ٣١ أغسطس ١٩٨٥
١٩- الدكتور حلمي محمود نمر	أول سبتمبر ١٩٨٥ – ٣١ أغسطس ١٩٨٧
٢٠- الدكتور محمود نجيب حسني	أول سبتمبر ١٩٨٧ – ٣١ أغسطس ١٩٨٩

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

المصادر والمراجع

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

أولا – المصادر

(أ) الوثائق المنشورة:

- أحمد محمد حسن وايذيدورفلدمن: مجموعة القوانين واللوائح، التشريع الحديث ١٩٢٦ – ١٩٤٠، وضع أنطون صغير، الجزء الأول، بولاق ١٩٤٠.
- مصلحة الإحصاء: الإحصاء العام لمعاهد التعليم بالمملكة المصرية، القاهرة ١٩٤٤.
- مضابط مجلس النواب ١٩٢٦ – ١٩٤٦.
- وزارة العدل: النشرة التشريعية، ١٩٥٦ – ١٩٥٨.

(ب) المذكرات الشخصية:

- أحمد لطفي السيد: قصة حياتي، كتاب الهلال ١٣١، القاهرة ١٩٦٢.
- عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٧.
- محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٥٣.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: أوراق مصطفى كامل، المراسلات، القاهرة ١٩٨٢.
- قليني فهمي: مذكرات قليني فهمي باشا، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٣٤.

(ج) الدوريات:

- الأهرام، مايو ١٩٦٧.
- روز اليوسف، مارس ١٩٣٢.
- الوقائع المصرية، ١٩٢٥ – ١٩٣٩.

(د) منشورات جامعة القاهرة:

- تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤ – ١٩٥٥، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٥.
- العيد الماسي، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣.
- موسوعة قانون تنظيم الجامعات، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣.
- اليوبيل الماسي، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٣.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

ثانيًا : المراجـع

- أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٠.
- أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، القاهرة ١٩٥٠.
- أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، القاهرة ١٩٣٨.
- . . . . . : تاريخ التعليم في مصر، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٤٥.
- حسين فوزي النجار: أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل، أعلام العرب ٣٩، هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٦٥.
- رءوف عباس حامد: حزب الفلاح الاشتراكي ١٩٣٨ – ١٩٥٢، المجلة التاريخية المصرية، المجلد التاسع عشر، القاهرة ١٩٧٣.
- . . . . . : جماعة النهضة القومية، دار الفكر، القاهرة ١٩٨٦.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

- سامية حسن سيد إبراهيم: الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية ١٩٠٨ – ١٩٤٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٨٣.
- شهدي عطية الشافعي: تط ور الحرك ة الوطني ة المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧.
- طارق البشري: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠، مؤسسات الأبح اث العربي ة، بي روت ١٩٨٧.
- . . . . . :. الحركة السياس ية ف ي مص ر ١٩٤٥ – ١٩٥٢، هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٧٢.
- عادل حمودة: الهجرة إلى العنف، دار سينا للنش ر، القاهرة ١٩٧٨.
- عبد الحميد فهمي مطر: التعل يم والمتعطل ون ف ي مصر، القاهرة ١٩٣٩.
- عبد الرحمن فهمي مطر: التعليم والمتعطل ون ف ي مصر، القاهرة ١٩٣٩.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار ف ي الت راجم والأخبار، الجزء الثالث، طبعة بيروت.

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصـ ـرية، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٤٩.
- عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس، دار روزاليوسف، القاهرة ١٩٧٦.
- عبد المنعم الجميعي: الجامعة المصـ ـرية القديمـ ـة، نشأتها ودورها في المجتمع، دار الكتاب الجـ ـامعي، القاهرة ١٩٨٠.
- . . . . . : الجامعـ ـة المصـ ـرية والمجتمـ ـع ١٩٠٨ – ١٩٤٠، مركـ ـز الدراسـ ـات السياسـ ـية والاستراتيجية، القاهرة ١٩٨٣.
- علي شلبي: مصر الفتـ ـاة ودورهـ ـا فـ ـي السياسـ ـة المصرية ١٩٣٣ – ١٩٤١، دار الكتاب الجـ ـامعي، القاهرة ١٩٨٢.
- لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٨٤.
- . . . . . : المـ ـرأة المصـ ـرية والتغييـ ـر الاجتماعي ١٩١٩ – ١٩٤٥، سلسلة مصر النهضة،

www.kotobarabia.com

دار النشـــر الإلكـــتروني
Dar Al-Nashr Al-Electrony

مركز وثائق وتاريخ مصـ ر المعاصـ ر، القـ اهرة ١٩٨٤.

- محمد أبو الإسعاد: سياسة التعليم في مصـ ر تحـ ت الاحـ تلال البريطـ اني ١٨٨٢ – ١٩٢٢، القـ اهرة ١٩٨٣.
- المركز القومي للبحوث التربوية: المرأة والتعليم في جمهورية مصر العربية، القاهرة ١٩٨٠.
- مصطفى كامل السيد: المجتمع والسياسة في مصـ ر، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ١٩٥٢ –١٩٨١، دار المستقبل العربـ ي، القـ اهرة ١٩٨٣.
- يعقوب أرتين: القول التام في التعليم العام، ترجمـ ة علي بهجت، المطبعة الأميرية ١٨٩٤.

www.kotobarabia.com